الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلـــــدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الإقتصاد الكلي المعمق

مطبوعة محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي المعمق موجهة الى طلبة

السنة الأولى ماستر (إقتصاد الأعمال، إقتصاد نقدي ومالي)

من اعداد:

ا. صحراوي جمال الدين

djameleddine.sahraoui@univ-tiaret.dz

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

أولا. نموذجIS-LM-BP 1
ثانيا. أشهر مدارس الفكر الاقتصادي الكلي..... 10
ثالثا. نموذج الطلب الكلي العرض الكليAD-AS..... 22
رابعا. التوقعات وأثرها على التوازن العام والسياسات.....26
خامسا. سوق العمل من منظور النظريات الحديثة.....49
سادسا. منحنى فيليبس المطور.....75
سابعا. دوال الاستهلاك الحديثة.....79
ثامنا. نماذج النمو الاقتصادي.....86
تاسعا. نموذج النمو الاقتصادي الخارجي.....89
عاشرا. نموذج النمو الاقتصادي الداخلي.....97
قائمة المصادر والمراجع.....103

قائمة الجداول

الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-4)	يوضح بيان الظروف الاقتصادية السائدة والسياسة الملائمة	48
(1-5)	البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح	63

قائمة الاشكال

الاشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحى(IS-LM)	4
(2-1)	منحنى نموذج (IS-LM-BP)	9
(1-2)	قانون المنافذ لساي (العرض يخلق الطلب)	10
(2-2)	التوازن الحقيقي عند الكلاسيك	11
(3-2)	توازن السوق النقدي	12
(4-2)	منحى الصادرات كمتغير مستقل عن الدخل	18
(5-2)	منحى دالة الواردات	18
(6-2)	رصيد الميزان التجاري (الحالات لصافي الصادرات)	19
(1-3)	اشتقاق منحى الطلب الكلي	22
(2-3)	اشتقاق منحى العرض الكلي	24
(1-4)	الفرق بين التوقعات الرشيدة والتوقعات المتكيفة	31
(2-4)	منحنى العرض الكلي للوكاس	32
(3-4)	أثر التوسع النقدي المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة	33
(4-4)	أثر التوسع النقدي غير المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة	34
(5-4)	فاعلية السياسة النقدية والمالية (مصيدة السيولة)	36
(6-4)	أثر تغير السياسات الاقتصادية على نموذج التوازن الكلي IS-LM-BP	38
(7-4)	أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي ضمن نظام الصرف الثابت	43
(8-4)	أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الخارجي ضمن نطام الصرف الثابت والحركة المنعدمة لرأس المال	43
(1-5)	القوى العاملة	49
(2-5)	الطلب الكلي على العمل	52
(3-5)	عرض العمل	53
(4-5)	التوازن في سوق العمل	54
(5-5)	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.	58
(6-5)	البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك	59
(7-5)	توازن سوق العمل عند كينز	61
(8-5)	إطار تمايز المؤهلات	70
(1-6)	منحنى فليبس المبسط كما جاء في المقال الأصلي	75
(2-6)	شرح منحنى فليبس	76

(3-6)	منحنى فيليبس في المدى الطويل	77
(1-7)	دالة الاستهلاك وفق نظرية Kuznet في الاستهلاك	79
(2-7)	منحى الاستهلاك في المدى القصير والطويل	81
(3-7)	دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير	82
(4-7)	الاستهلاك والادخار وتراكم الثروة	84
(1-8)	العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس	87
(1-9)	دالة الإنتاج الفردية للنمو	94
(2-9)	النموذج الأساسي للنمو	94
(3-9)	التقدم التكنولوجي والنمو	95
(1-10)	يوضح نموذج AK	97
(2-10)	يوضح العلاقة بين النفقات العمومية والنمو	101

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة قضايا كلية (معدلات التضخم والبطالة...الخ) وبالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل المعاصرة التي تؤثر في أداء الاقتصاد الوطني وتحديد إجمالي الناتج المحلي GDP في البلد على اعتباره أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي أفضل صورة للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع كان.

ويشهد الاقتصاد الكلي تطورا كبيرا في مناقشة القضايا الاقتصادية الكلية منذ ازمة الكساد 1929 والتي ابرزت ضعف التحليل الكلاسيكي لتفسير التقلبات الرئيسية في النشاط الاقتصادي للدولة، وظهور أفكار كينز حول فشل الأسواق في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة ما سمح بإعطاء السياسة الاقتصادية والتدخل الحكومي دورا بارزا في إعادة هيكلة الاقتصاد ومجابهة التحديات الرئيسية التي تحاط بالمجتمع، ليكتسب الاقتصاد الكلي بعدها طابع الديناميكية والحيوية بعد تعاقب المدارس الفكرية، وعليه مضمون المقياس يهدف الى منح الطالب طريقة التحليل وتشخيص الإجراءات المتبعة في معالجة الظواهر الاقتصادية من خلال الإحاطة بمختلف الأحداث والوقائع الاقتصادية بناءا على النظريات الاقتصادية.

العمل المقدم يوضح لطالب دور الاقتصاد الكلي في تفصيل القدرة على تحديد أهم العوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي، والآليات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووجهات النظر المختلفة للمدارس الفكرية الاقتصادية وأهم مرتكزاتها النظرية والتطبيقية في تحقيق ذلك. لذا نتطرق الى توضيح مزج بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي لـ (Hansen, Hicks) في تفسير الدورات الاقتصادية تحت مسمي نموذج (IS/LM) والذي يعد ركيزة في الاقتصاد الكلي يحاول فيه تحديد التوازن الاقتصادي الكلي من خلال الدمج بين سوق النقد وسوق السلع والخدمات وتوسيع النموذج الى (IS-LM-BP) ونموذج الطلب الكلي و العرض الكلي (AD-AS) والذي يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار في جانبي العرض والطلب وتخليه عن فرضية ثبات المستوى العام للأسعار .

كما نتطرق الى موضوع التوازن العام في الاقتصاد ومسألة تحقيقه في الاسواق المختلفة وتركيز على التوازن الكلي وتحقيق الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية باستخدام نماذج اقتصادية لتبسط تعقيدات حركة الاقتصاد ومدى مساهمة النظرية الاقتصادية في مجال التوازن الداخلي والخارجي وكيفية تخصيص أدوات السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف،بصفة عامة في تحقيق التوازن الاقتصادي، إضافة الى تحليل التدخلات التعديلية في سوق العمل ببعديه السوقي وغير السوقي بسبب تواجد العديد من الفروق الموجودة بين سوق العمل وأسواق السلع الأخرى من ناحية جانبي العرض والطلب خاصة ضمن النموذج المقترح من طرف الاقتصاديين (Samuelson) و (Solow) سنة 1960 الذي يوضح علاقة بين البطالة والتضخم بناءا على دراسة قام بها (William Philips) سنة 1958 لاختبار العلاقة بين التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، لننتقل الى دراسة النظريات التي حاولت تفسير دالة الاستهلاك الكلية وتوضيح الاختلاف بين سلوكيات دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل. وفي الأخير فهم نظريات النمو ونماذجه واختلافاتها من حيث البحث عن العامل الأساسي والمهم المسبب للنمو الاقتصادي.

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحديد إجمالي الناتج المحلي GDP في البلد خلال فترة زمنية معينة على اعتباره أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي أفضل صورة للنشاط الاقتصادي[1] في أي مجتمع كان، والذي يعرف على أنه "قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة بأسعار السوق"، وتشمل قيمة السلع المنتجة، وقيمة الخدمات ويدخل ضمن حساب إجمالي الناتج المحلي العديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي منفردة مثل حسابات الاستثمار الادخار الاستهلاك الإنفاق، معدلات الفائدة معدلات البطالة، معدل التضخم وغيرها من المتغيرات[2].

مكونات إجمالي الناتج المحلي: على العموم يشمل إجمالي الناتج المحلي أربعة متغيرات رئيسية المتمثلة في:

- الإنفاق الاستهلاكي (C)
- الإنفاق الاستثماري (I)
- الإنفاق الحكومي (G)
- صافي الصادرات (X-M)

وبالتالي يمكن حساب إجمالي الناتج المحلي في المعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + (X-M)$$

- الناتج المحلي: GDP مجموع قيم السلع النهائية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة.

- الدخل المحلي: مجموع دخول عناصر الإنتاج[3] التي ساهمت في العملية الإنتاجية[4] خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة.

- الإنفاق الكلي: وهو الطلب الكلي للاقتصاد ويتكون من: الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي.

مؤشرات مهمة في الاقتصاد الكلي:

معدل النمو الاقتصادي: هو نسبة الزيادة في الناتج الداخلي الخام بين فترتين متتاليتين.

معدل البطالة: هو نسبة البطالين إلى القوى العاملة.

معدل التضخم[5]: نسبة زيادة الأسعار بين فترتين متعاقبتين.

سعر الصرف[6]: سعر العملة الأجنبية هو عدد الوحدات التي يمكن التخلي عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

---

[1] الدورة الاقتصادية Business Cycle التذبذب في النشاط الاقتصادي مثل البطالة والناتج

[2] بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 23.

[3] عناصر الإنتاج وهي العناصر التي يتم استخدامها في العملية الإنتاجية (إنتاج السلع و الخدمات) وتنقسم إلى العمل، الأرض، رأس المال، المنظم، التكنولوجيا.

[4] الإنتاجية Productivity كمية العمل المنتجة من طرف وحدة واحدة جديدة من عنصر العمر (مساهمة كل عامل في عملية الإنتاج).

[5] التضخم Inflation الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

[6] سعر الصرف Exchange Rate هو سعر تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية)، أو سعر شراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية في وقت معين.

- يتكون الاقتصاد من القطاعات التالية[1]:

1- القطاع العائلي (les ménages) وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنهم من شراء السلع والخدمات المختلفة عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يملكونها (العمل، الأرض، رأس المال، المنظم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص[2].

- قطاع الأعمال (les entreprises) : ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة (عمل، رأس مال، أرض، ومنظم). ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري(I).

- القطاع الحكومى (le gouvernement): ويقوم هذا القطاع بصرف المبالغ على المشاريع الأساسية وكذلك دفع مخصصات بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق فرض الضرائب. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي(G).

- القطاع الخارجي (le reste du monde): يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات إلى الدول الأخرى (الصادرات) ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى (الواردات) ويوضح صافي الإنفاق الخارجي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات(X-M).

النموذج الكلاسيكي: النموذج IS - LM/ نموذج IS -LM- BP

إن من بين أشهر النماذج الاقتصادية الكلية التي عالجت موضوع (التوازنات) هو نموذج IS-LM البسيط ونموذج Mundell Fleming و المعروف اختصارا بنموذج (IS-LM-BP) الذي يدرس التوازن في السوق السلعية والنقدية وميزان المدفوعات، وللأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع النمذجة الاقتصادية.

1. النموذج IS – LM

وفق النظرية الحديثة لسعر الفائدة فانه عندما تكون المتغيرات الأربع (الادخار، تفضيل السيولة، الاستثمار، كمية النقود) متكاملة مع الدخل فإننا نحصل على تفسير مرضي للكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة، ولهذا الغرض فانه قد تم الجمع بين نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض وبين نظرية تفضيل السيولة بواسطة (الاقتصاديين المحدثين) من أنصار كينز (Hansen, ...Hicks)، وفي الحقيقة إن هدف النظرية الحديثة هو الجمع بين القطاع الحقيقي وبين القطاع النقدي، (نظرية الأرصدة المعدة للإقراض و نظرية تفضيل السيولة) كشرح الكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة، وعليه فان نظرية الكنزيين المحدثين في سعر الفائدة قد أسفرت عن جدولين هما جدول هيكس (IS) وجدول هانسن(LM) حيث الجدول الأول (IS) يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي، أما الجدول الثاني (LM) فيوضح التوازن للمتغيرات في القطاع النقدي، وعند سعر الفائدة التوازني النقدي يتحقق الآتي:

- المدخرات الكلية تساوي الاستثمارات الكلية.
- إن الطلب الكلي على النقود يساوي العرض الكلي للنقود.
- إن كل من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي يكونان في حالة التوازن.

[1] بريش سعيد، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] طالب عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2013، ص5.

أ. آلية تحقيق التوازن في السوق الحقيقي (IS)

يوضح منحنى (IS) التوازن في القطاع الحقيقي، فهو يوضح تجميعات مختلفة من مستويات الدخل (Y)، ومن سعر الفائدة (r) التي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية الحقيقية والاستثمارات الكلية الحقيقية وهو التعبير عن نظرية الأرصدة المعدة للإقراض.

حيث ننظر للاستثمار على انه دالة عكسية في سعر الفائدة (بمعنى انه عندما يكون سعر الفائدة مرتفع فان الاستثمار يكون منخفضا والعكس بالعكس)، وكذلك فان مدخرات إنما هي دالة طردية في مستوى الدخل بمعنى أن المدخرات تزيد مع زيادة الدخل).

من هنا فان منحنى (IS) ينحدر للأسفل في اتجاه اليمين وذلك لسبب بسيط هو انه عند المستويات الأعلى من الداخل فان الادخار يكون اكبر، ولكن كلما زادت المدخرات انخفض سعر الفائدة، وعليه فانه كلما زاد مستوى الدخل انخفض سعر الفائدة مع زيادة المدخرات، وعندما ينخفض سعر الفائدة فان الاستثمار يزيد حتى تتساوى المدخرات مع الاستثمارات.

وان انحدار إلى الأسفل إنما يوضح افتراض ثبات دالة الاستثمار ودالة الاستهلاك وان الدخل يكون مرتفعا عند سعر الفائدة المنخفض ويكون منخفضا عند سعر الفائدة المرتفع.

ولا داعي للقول إن موضع منحنى إنما يتوقف على وضع منحنى الادخار والاستثمار بحيث أن أي تغير في الوضع النسبي للمنحنيين سوف يؤدي إلى تغير منحنى وضع (IS) تبعا لذلك قد أشار (هانسن) إلى أن منحنى (IS) إنما يتوقف على مستوى (وعلى انحدار)جدول الكفاية الحدية للاستثمار وعلى انحدار دالة الاستهلاك (والتي بها يتحدد جدول الادخار)، ويعني ذلك أن انحدار منحنى الكفاية الحدية للاستثمار عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة مع انحدار دالة الاستهلاك (أو دالة الادخار) عند مستويات مختلفة من الدخل يحددان معا انحدار (IS).

فان أي ارتفاع إلى الأعلى في منحنى الكفاية الحدية للاستثمار أو في دالة الاستهلاك أو في كليهما سوف يرتفع مستوى الدخل المقابل لسعر الفائدة، وعليه فان منحنى سوف ينتقل بالتالي إلى الأعلى والعكس بالعكس.

معادلة:

$$y = C + I + G + X - M$$

ب. آلية تحقيق التوازن في السوق النقدي (LM)

لإيضاح وضع التوازن في القطاع النقدي ذكر[1] (Hansen) من خلال نظرية كينز (تفضيل السيولة[2]) إننا نستطيع أن نحصل على مجموعة من جداول تفضيل السيولة عند مستويات مختلفة من الدخل، هذه المجموعة من الجداول تفضيل السيولة مع عرض النقود الذي يحدد بواسطة السلطات النقدية، إنما يعطينا(LM).

- ينحدر هذا المنحنى(LM) إلى الأعلى باتجاه اليمين، لسبب بسيط وذلك انه عندما يزداد الدخل فان تفضيل السيولة أو طلب النقود سيزداد، وبالتالي فان سعر الفائدة يزداد أيضا.
- عندما ينخفض مستوى الدخل فان تفضيل السيولة بالنسبة للإفراد يقل أيضا وبالتالي فان سعر الفائدة ينخفض لذلك ينحدر(LM) من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين.

[1] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص54.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية– ديوان المطبوعات الجامعية 2004،ص82.

ويجب ملاحظة انه عند مستويات مرتفعة من الدخل سيكون هناك طلب معاملات كبير بالنسبة للكمية الثابتة من عرض النقود وعليه فان سعر الفائدة سيرتفع بشدة بالتالي فان منحنى (LM) يصبح غير مرن بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا.

وعند مستويات الدخل المنخفضة سيكون هناك نسبيا طلب نقود بدافع المعاملات صغير بحيث أن الجزء الأكبر من النقود سيحتفظ به بصورة نقود عاطلة، و الأثر المترتب على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة، ولكن لما كانت دالة التفضيل (L) إنما تكون ذات مرونة عالية عند أسعار الفائدة المنخفضة بسبب طلب النقود بدافع المضاربة، فان الوفرة الزائدة نسبيا في عرض النقود عند مستويات الدخول المنخفضة لا تستطيع أن تخفض سعر الفائدة إلى اقل من مستواه وعليه فان منحنى (LM) عند مستويات الدخول المنخفضة تصبح ذات مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة.

منحى LM هو توليفة بين الدخل وسعر الفائدة الذي يحقق التوازن في السوق النقدي ويمكن التعبير عنه من خلال:

$$M_d = M_s$$

حيث: M_d : يمثل الطلب على النقود وتضم[1]

$$M_d = M_{d1} + M_{d2} + M_{dt}$$

M_{d1}: الطلب على النقود من اجل المعاملات؛

M_{d2}: الطلب على النقود من اجل الاحتفاظ؛

M_{dt}: الطلب على النقود من اجل المضاربة.

ويمكن التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات IS والسوق النقدي LM عند تقاطع منحى مع منحى في الشكل التالي:

الشكل (1-1): منحى(IS-LM)

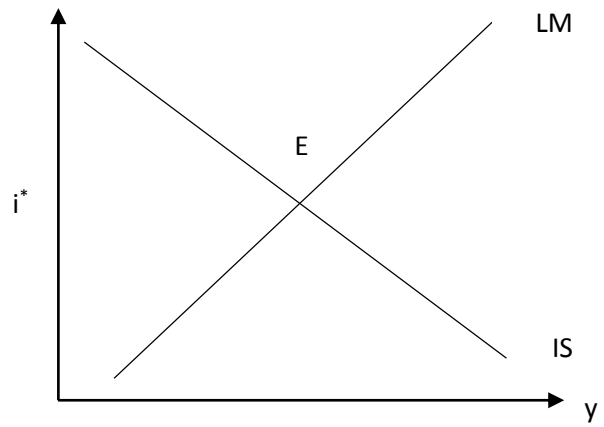

2. نموذج (IS-LM-BP)

التوازن في نموذج Mundell-Fleming يعتبر هذا النموذج امتدادا للنموذج الكينزي البسيط او ما أطلق عليه بالنموذج الكينزي المطور، الذي تم توسيعه ليشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس الأموال.

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص47.

إن التوازن في ميزان المدفوعات BP يمثل التوازن بين الدخل الكلي وسعر الفائدة للسوق الخارجية؛ رصيد الحساب التجاري CA من جهة ورصيد تدفقات رؤوس الأموال KA من جهة أخرى، حيث مستوى الناتج العالمي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الداخلية والخارجية وصافي التدفقات المالية المعطاة وهذا يعني أن لكل مستوى من الدخل.

$$BP = CA(e \dots) + KA(r, k..)$$

ولكل مستوى مقابل من الواردات هناك مستوى من سعر الفائدة يكفي لتدفق الأرصدة لتعويض العجز بين الصادرات والواردات هذه التوليفة تتكفل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهو ما يعرف بمنحنى BP وهو ذو ميل موجب.

يكون هذا النموذج في حالة توازن عند تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS-LM-BP)، فيتحقق التوازن في السوق الحقيقية و النقدية وميزان المدفوعات ليعطينا دخل وسعر فائدة توازنيين و مجمعات كلية توازنية، غير أنه يمكن ان يكون هناك اختلال داخلي يؤدي الى عدم تتحقق هذه الحالة كانخفاض معدل النمو وارتفاع معدلات البطالة و التضخم ..... هنا لابد من نقل هذه المنحنيات لتتقاطع في نقطة جديدة تكون اقتصاديا احسن من سابقتها وذلك عن طريق اقحام آليات السياسة المختلطة (Policy Mix)، وهي الاستخدام المتوازي للسياستين المالية و النقدية مع توظيف نظام الصرف ودرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج وخصائص حركة رؤوس الأموال، وما يميز هذا النموذج أنه صالح للدول التي تعاني نوعا من العزلة الاقتصادية.

لقد قام كل من *Mundell* سنة 1962 وسنة 1968 و(1963) Fleming بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد، سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الإنتاج من التوازن لسوق السلع وسوق النقود وسوق الأصول المالية، ولاحظا أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول يظهر كتجاوب للفرو قات بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية لما كانت التوقعات حول تغيرات سعر الصرف ساكنة، حيث يركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

نقائص النماذج السابقة: - تمثيل التوازن الجزئي

- لا يوجد علاقة مع النماذج الاقتصادية المغلقة.

إن نموذج ماندل -فلمنج (MF) يقترح:

- الأخذ بعين الاعتبار حركات رؤوس الأموال
- توسع في الاقتصاد المفتوح فيما يخص منحنى *IS-LM*
- نموذج بسيط وملائم لمختلف أنظمة الصرف ولمختلف درجات تحرك رؤوس الأموال

نموذج مندل فلمنج هو عبارة عن نموذج كينز في حالة الاقتصاد المفتوح، وبفرضية ثبات الأسعار، والتوازن فيه يختلف عن التوازن الداخلي، حيث التوازن الداخلي هو التوازن في سوق النقد والإنتاج، ويتم من خلاله تحديد مستوى الدخل و معدل الفائدة اللذان يحققان التوازن في السوقين معا، أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات،أي يصبح رصيد ميزان المعاملات الجارية ورصيد ميزان رؤؤس الأموال معدوما،(رصيد التحركات النقدية معدوم)، ويتم من خلال التوازن الخارجي اشتقاق منحنىPB، والذي هو عبارة عن الثنائيات من الدخل و معدل الفائدة التي من خلالها يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن.

3. نمذجة ميزان المدفوعات:

هناك تحركات لرؤوس الاموال بين الدولة والخارج، هذه التحركات تعتمد على سعر الفائدة للدولة المعنية (سعر الفائدة المحلي) وسعر الفائدة للدولة الخارجية (سعر الفائدة الأجنبي وهو متغير خارجي) .في التبادلات المرنة، يحدد العرض والطلب على العملة الوطنية والأجنبية سعر الصرف و يعتمد على:

- الواردات: للدفع مقابل الواردات، سيكون هناك طلب على العملات الأجنبية (وبالتالي لدينا عرض من الخارج).
- الصادرات: سيكون لدينا طلب على العملة الوطنية من قبل الأجنبي لدفع ثمن صادرات الدولة (وبالتالي يتم تحديد العرض).
- تدفقات رأس المال نحو الداخل : للاستثمار في الدولة، سيطلب الأجانب عملة وطنية.
- تدفقات رأس المال الي الخارج: سيكون هناك طلب من طرف الدولة على العملات الأجنبية للقيام بالاستثمارات في الخارج.

يمثل منحنى (B) مجموعة من التوليفات مجموعات من الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) التي تسمح بتوازن ميزان المدفوعات. يتكون ميزان المدفوعات من الميزان التجاري (B) وميزان رأس المال (BK). يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها، يتدهور الميزان التجاري عندما يزداد الدخل القومي ويتحسن مع انخفاض سعر الصرف. ينتج رصيد ميزان رأس المال من تحركات رؤوس الاموال. إذا كان هناك مرونة تامة لرؤوس الاموال، فإن معدل الفائدة المحلي يساوى معدل الفائدة الأجنبي $(i = i^*)$. و الا تعتمد تحركات رؤوس الاموال على فرق العائد بين الاستثمار داخل الوطن.
معدل الفائدة (i) والاستثمار بالعملات الأجنبية في الخارج بسعر فائدة أجنبي (i^*)

$$BC = \underbrace{P \times X}_{\substack{valeur\ des \\ exportations}} - \underbrace{E \times P^* \times M}_{\substack{valeur\ des \\ importations}}$$

بافتراض أن الأسعار ثابتة، يصبح لدينا $P = P^* = 1$

$$BC = X - E \times M$$

BK يمثل رصيد ميزان رأس المال

$$BK = \underbrace{K(i)}_{\substack{représente\ les\ entrées \\ de\ capitaux\ dans\ le\ pays}} - \underbrace{K(i^*)}_{\substack{représente\ les\ sorties\ de \\ capitaux\ du\ pays}}$$

تمثل $K(i)$ تدفقات رؤوس الاموال داخل الدولة و $K(i^*)$ تدفقات رؤوس الاموال خارج الدولة. تدفقات رؤوس الاموال الي الداخل هي دالة متزايدة لسعر الفائدة الوطني (i) الذي يمثل العائد من الاستثمارات داخل الدولة)، تدفقات رؤوس الامول الي الخارج هي دالة متناقصة لسعر الفائدة المحلي(i) .

يتكون رصيد ميزان المدفوعات من مجموع الميزان التجاري وميزان رأس المال

$$BP = BC + BK$$

$$BP = X - E \times M + K(i) - K(i^*)$$

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات غير متوازن $(BP \neq 0)$ ، فإن التدفقات النقدية من الصادرات والتدفقات الرأسمالية نحو الداخل لا تكون مساوية لتدفقات العملة من الواردات و تدفقات رأس المال الي الخارج.لذلك عندما تكون $X + K(i) < E \times M + K(i^*)$ هناك تدفق لرؤوس الأموال نحو الخارج فيحدث بذلك عجز في رصيد ميزان المدفوعات $(BP < 0)$. اما اذا كان $X + K(i) > E \times M + K(i^*)$ يصبح تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل فيحدث بذلك فائض في رصيد ميزان المدفوعات $(BP > 0)$.
إذا افترضنا أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل و الخارج تتم بالعملة الأجنبية فان:

الطلب علي العملة الأجنبية = رصيد ميزان المدفوعات

سيؤدي الفائض في رصيد ميزان المدفوعات إلى تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل وبالتالي زيادة في عرض النقود. بينما يؤدي العجز في رصيد ميزان المدفوعات إلى تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي انخفاض في عرض النقود. إن التغير في المعروض النقدي هو الذي يعيد التوازن الخارجي من خلال تدفقات رؤوس الأموال.

إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة عجز $(BP < 0)$، فسيكون هناك تدفق للأموال خارج الدولة وبالتالي انخفاض في المعروض النقدي، مما سيؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة (i) الذي يتسبب في ارتفاع تدفقات رأس المال نحو الداخل (انخفاض تدفقات رأس المال نحو الخارج) مما سيؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

حالة عجز: $BP < 0$ (تدفق الاموال خارج الدولة) $\rightarrow \downarrow M^O \rightarrow \uparrow i \rightarrow$ (تدفق رأسمال نحو الداخل)

$\uparrow BK \xrightarrow[jusqu'\text{à } ce\ que]{}$ إعادة التوازن $BP = 0$

إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة فائض $(BP > 0)$ سيكون هناك تدفق للأموال داخل البلد وبالتالي زيادة في المعروض النقدي. سيؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر الفائدة (i) مما سيؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج (انخفاض في تدفقات رأس المال نحو الداخل) مما سيؤدي في النهاية إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات

حالة فائض: $BP > 0$ (تدفق الاموال داخل الدولة) $\rightarrow \uparrow M^O \rightarrow \downarrow i \rightarrow$ (تدفق رأسمال الى الخارج)

$\downarrow BK \xrightarrow[jusqu'\text{à } ce\ que]{}$ إعادة التوازن $BP = 0$

وهكذا، يمكن القول أنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتم التعديل من خلال تدفق الاموال إلى الداخل و الخارج و رصيد ميزان رأس المال.

- شرط Marschall Lener

يعتبر شرط Marschall Lener احدى النظريات الاقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار تخفيض قيمة العملة بهدف تقليل حجم العجز في ميزان المدفوعات لبلد يعاني من العجز الدائم. و تفترض هذه النظرية مرونة تامة في عرض الواردات والصادرات اي ان الكمية المعروضة تتاثر بأي تغير في السعر.

يتحقق شرط Marschall Lener عندما يفوق اثر القدرة التنافسية القائمة على الأسعار ECP اثر سعر الصرف ETE.

في نموذج Mundell-Fleming ، هذا الشرط مهم في التبادل المرن لأن كل شيء قائم على الأهمية الخاصة لكل تأثير:

- ECP > ETE يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحسين الميزان التجاري وبالتالي العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات.
- ECP < ETE يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تدهور الميزان التجاري و يزداد الخلل في ميزان المدفوعات

وبالتالي فإن العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات لا يتحقق إلا إذا كان اثر القدرة التنافسية القائمة على الأسعار هو السائد على اثر سعر الصرف. يعتبر كل من ECP و ETE التأثيران (المتعاكسان) الذي يحدثهما تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

– اثر القدرة التنافسية القائمة على الأسعار(ECP) : هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعار المنافسين و بجودة مماثلة. ويستند إلى القدرة على إنتاج معروض سلعي او خدماتي بتكاليف أقل من تلك التي تتحملها الشركات في نفس القطاع. يمكن أن تعتمد أيضًا على هامش ربح أقل للوحدة إذا كانت تكاليف الإنتاج متساوية.

- اثر سعر الصرف (ETE) : هي النسبة بين مؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار الواردات بالنسبة لمنتوج معين، هذه المؤشرات معبرا عنها وفقًا لنفس سنة الأساس. تحسن بنسبة 1٪ في معدلات سعر الصرف يعني زيادة في سعر الصادرات أقوى بنسبة 1٪ من سعر الواردات.

شرط Marschall Lener في المدى القصير

$$\underbrace{\tau}_{\substack{taux\ de \\ couverture}} \times \underbrace{\varepsilon_X}_{\substack{élasticité-prix\ des \\ exportations}} + \underbrace{\varepsilon_{IM}}_{\substack{élasticité-prix \\ des\ importations}} > 1$$

هذه المتراجحة هي شرط Marschall Lener الفوري لإجراء تعديل حسب سعر الصرف. مجموع المرونة السعرية للصادرات مضروبًا في معدل التغطية مع مرونة السعر للواردات يجب أن تكون أكبر من 1.

لدينا:

$$\tau = \frac{X}{E * M}$$

- معدل التغطية (يسمى أيضًا سعر الصرف)، وهو نسبة قيمة الصادرات $P * X = X$ إلى قيمة الواردات

$$E * P^* * M = E * M$$

- المرونة السعرية للصادرات ε_X هي معدل التغير في حجم الصادرات$\left(\delta X/X\right)$ الناتج عن زيادة بنسبة 1٪ في سعر الواردات مقارنة بسعر الصادرات $\left(\delta E/E\right)$ لان $E = E * P^*/P$

$$\varepsilon_X = \frac{\delta X/X}{\delta E/E}$$

- المرونة السعرية للواردات ε_M هي معدل التغير بالقيمة المطلقة في حجم الواردات$\left(\delta M/M\right)$ الناتج عن زيادة بنسبة 1٪ في سعر الواردات مقارنة بسعر الصادرات $\left(\delta E/E\right)$

$$\varepsilon_M = \left|\frac{\frac{\partial M}{M}}{\frac{\partial E}{E}}\right| = -\frac{\frac{\partial M}{M}}{\frac{\partial E}{E}}$$

بما أن $\partial M/\delta E$ سالب، تؤدي الزيادة في سعر الواردات إلى انخفاض في الواردات

شرط Marschall Lener في المدى الطويل

$$\varepsilon_X + \varepsilon_M > 1$$

وهكذا تصبح هذه المتراجحة هي الشرط الذى يؤدي فيه انخفاض قيمة العملة إلى زيادة في معدل التغطية τ.ان مفعول معدل الصرف على رصيد ميزان المدفوعات يتوقف على فرضية أو شرط Marshall Lerner والذي بموجبه يؤثر ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية سلباً على رصيد ميزان المدفوعات إذا وفقط إذا كان مجموع المُرُونَتَيْنِ السعْرِيَتَيْنِ عند التصدير والاستيراد بالتتابع يفوق 1. هنا لا بد من الإشارة إلى أن معدل الصرف يؤثر في الصادرات كما يؤثر في الواردات أي أن

خفض قيمة العملة الوطنية أثر بصفة إيجابية على الصادرات عن طريق التقليص من أسعار السلع والخدمات المصدرة بالعملة الصعبة فهو يشجع الاستيراد أيضا.

4. النموذج الكلي لـ Mundell-Fleming

يأخذ منحنى BP وضعية مائلة ذو ميل اصغر من منحنى LM (BP تحت LM) إذا تميزت تدفقات الأموال بحركة قوية (غير تامة) أين تتصف الأصول المالية بإحلال جزئي (غير تام) لعدة دول. كما يأخذ منحنى BP وضعية عمودية عندما يكون الرأسمال ساكنا (غير متحركا) بمعنى أخر، ترتبط درجة حركة رؤوس الأموال بالمتغيرات الطارئة على السياسات الجبائية و النقدية

ويمكن التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات IS والسوق النقدي LM و حركة رؤوس الأموال BP في الشكل التالي:

الشكل (1-2): منحنى نموذج (IS-LM-BP)

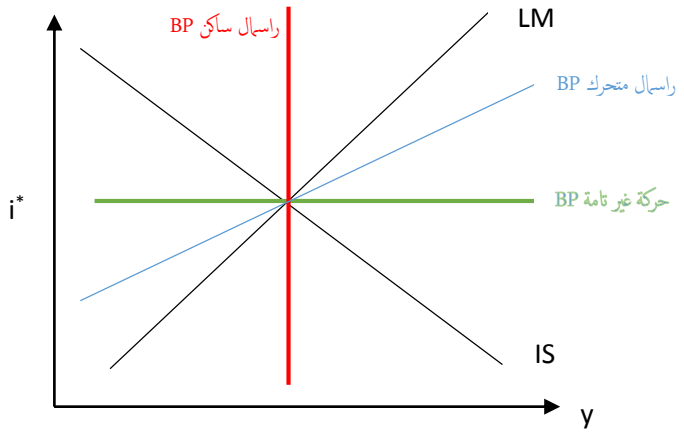

إذا كان التوازن الداخلي بتقاطع منحنى IS و LM يقع فوق منحنى BP، فيؤدي هذا المستوى i بدخول لرؤوس أموال مهمة نسبيا لمستوى الدخل الوطني (y)، مما يفسر بأن منحنى BP ذو وضعية فائض أين يتموقع التوازن الداخلي فوق منحنى BP. في الحالة العكسية يقع التوازن الداخلي تحت منحنى BP مع دخول ضئيل لرأس المال مقارنة مع مستوى الدخل الوطني لتحقيق التوازن الكلي. بمعنى أخر انه في الحالتين السابقتين تحدث تعديلات وتحركات على مستويي التوازن الداخلي والخارجي.

اشهر مدارس الفكر الاقتصادي الكلي (The Most Important schools of thought)

أولا. المدرسة الكلاسيكية Classical economists

أشهر رواد هذه المدرسة آدم سميث Adam Smith (1723-1790) ، دافيد هيوم David Hume (1776-1711)، دافيد ريكاردو - David Ricardo (1772-1823)، جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1873-1806)، نوت ويسكال Knut Wicksell (1851-1926)، اروين فيشر Irving Fisher (1867-1947)، جون بابتيست ساي Jean paptist say (1767-1832).

الاقتصاد الكلاسيكي يعرف بـ اقتصاد حقيقي للمبادلات (Un économie real d'echange)، وقامت نظرية الكلاسيك على مبدأيين رئيسين هما قانون ساي للأسواق[1]، والنظرية الكمية للنقود، وقد اهتم الاقتصاديون بدراسة الطواهر الاقتصادية الكلية كالدخل الوطني والتوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك حيث يعتبر قانون ساي دليلا على الاهتمام بالتحليل الكلي، وينص قانون ساي للأسواق على:

- العرض يخلق طلبه الخاص (Supply creates its own demand)
- المرونة اليد السحرية التي توازن الأسواق. القانون السيكولوجي لساي (I=S ➡ AD=AS).

الشكل (2-1): قانون المنافذ لساي (العرض يخلق الطلب)

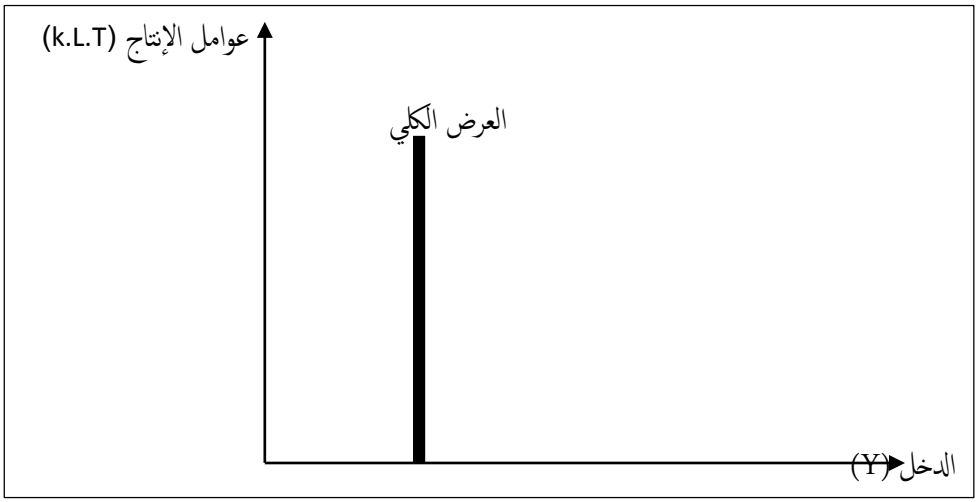

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، ص40.

- التوازن العام عند الكلاسيك وقائم على الفرضيات التالية دالة الإنتاج، توازن سوق العمل (عرض العمل، طلب العمل، توازن سوق العمل)، توازن سوق السلع والخدمات (قانون ساي)، توازن سوق النقد (النظرية الكمية للنقد)[2].

1. **دالة الانتاج كدالة محددة للنشاط الاقتصادي:** يرى الكلاسيك أن قوة المجتمع تحدد بعوامل حقيقية فقط وليست نقدية لأن الاقتصاد ينمو نتيجة استخدام عناصر الانتاج وعليه $Q = y = \int(L.K \dots T)$

وبما أن الدخل يتحدد باليد العاملة فقط فتكون الدالة $y = \int(L)$

[1] رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2014، ص75.

[2] صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص150.

لذلك يسمى التحليل الكلاسيكي بالتحليل المزدوج نسبة للتحليل الحقيقي والتحليل النقدي، ويتم هذا التحليل في مختلف الأسواق

2. التوازن الكلي عند الكلاسيك:

يمكن تلخيص مكونات النموذج الكلاسيكي العام في المعادلات التالية:

- دالة الإنتاج للفترة القصيرة الأجل $y=y(L)$

سوق العمل:	سوق السلع و الخدمات:	سوق النقد
- عرض العمل: $L_S=L_s(w)$	- عرض الادخار : $S=S(i)$	- الطلب على النقد : $M_d=kPY$
- الطلب على العمل: $L_d=L_d(w)$	- الطلب على الاستثمار: $I=I(i)$	- عرض النقد: $M_S=M_0$
شروط توازن	- الاستهلاك: $C=Y-S$	- **شرط توازن:**
$L_S(w)=L_d(w)$	- **شرط توازن**	$M_d= M_S=M_0$
	$S(i) = I(i)$	

يلاحظ أن كل من السوقين يحتوي على عدد من المعادلات يساوي عدد المتغيرات الداخلية، حيث يحتوي سوق العمل على ثلاث معادلات وثلاث متغيرات، أما سوق السلع والخدمات فيحتوي على أربع معادلات وأربع متغيرات، أي يمكن ايجاد حل لكل سوق على حدى.

وعليه التوازن يمكن التوصل إليه عند توازن السوقين في آن واحد.

وعليه من توازن سوق العمل يمكن من تحديد حجم العمل ومن ثم حجم الانتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من تحديد كيفية توزيع الدخل (الانتاج) بين الادخار والاستهلاك، ويمكن استخراج هذا التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل (2-2): التوازن الحقيقي عند الكلاسيك

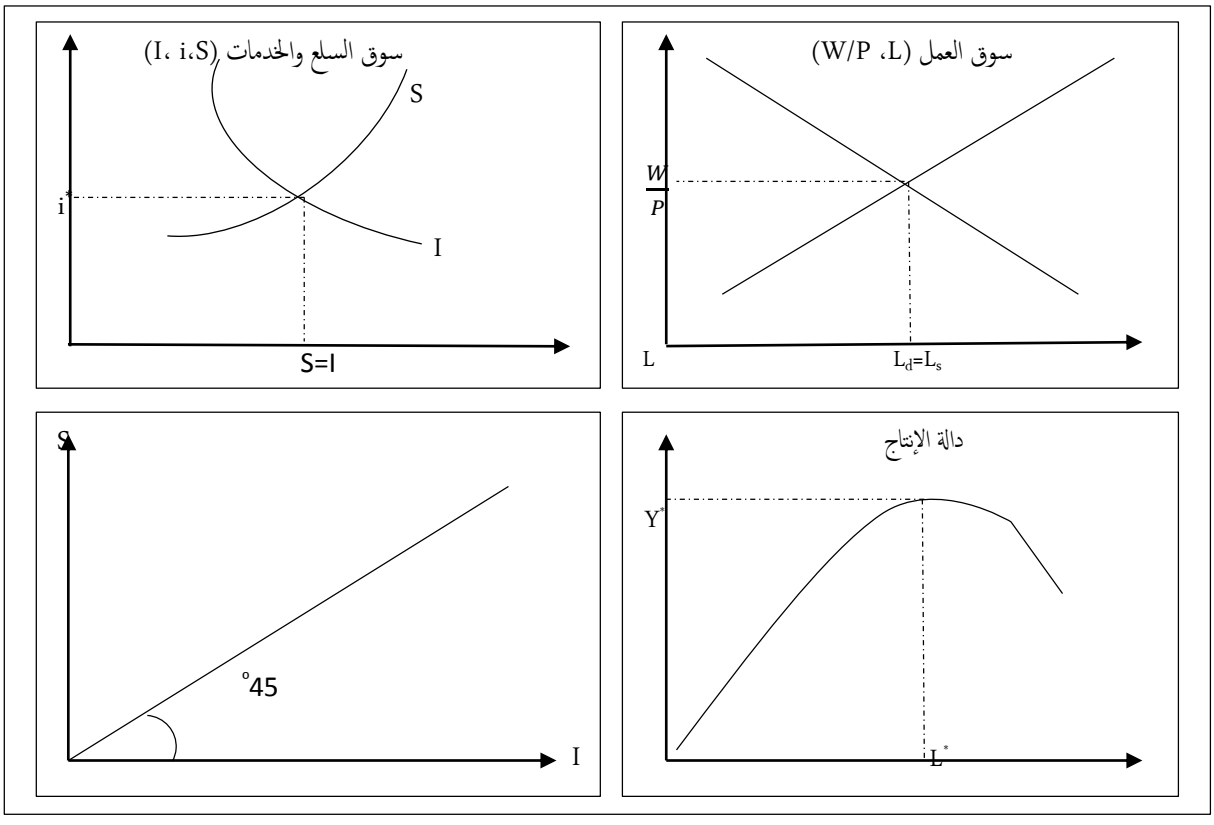

3. توازن سوق النقد:

لدراسة هذا التوازن لابد من فهم النظرية الكمية للنقود، والتي مرت بعدة مراحل من مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق MV=PT إلى علاقة سببية تصنف العلاقة بين P (المستوى العام للأسعار) و M (كمية النقود) حيث يكون $P = f(M)$ وعليه يصبح المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقود وهي دالة متزايدة[1].

ثم تطورت المعادلة من حجم المبادلات T إلى معادلة تعتمد على الدخل وذلك على يد بيجو ومارشال MV=Py وفي نفس تطورات هذه الصيغة لتعرف الطلب على النقود من خلال معادلة كمبرج[2] M_d=KPY حيث $K = \frac{1}{V}$

وإذا كان الطلب على النقود متغير داخلي فإن العرض متغير خارجي Ms=M0 تحدده السلطات النقدية ومنه يمكن تحديد التوازن:

$$M_s = M_d$$

$$M_0 = KP^*y \rightarrow M_0 = \frac{1}{V}P^*y \rightarrow \frac{M_s}{P^*} = \frac{M_d}{P^*}$$

ولإظهار العلاقة بين M و P يكفي العودة إلى معادلة كمبردج التي تفترض ثبات y [وهي مقبولة نظرا لفرضيتها في المدى القصير] و K أو V، ومنه العلاقة تصبح: $P = f(M)$.

ومنه يمكن تحديد مستوى الأسعار العام التوازني: $P^* = \frac{M}{Ky}$

ملاحظة: العلاقة بين y و P علاقة عكسية أي بزيادة y ينخفض P والعكس صحيح.

عند نقطة التقاطع E التي يتساوى فيها الطلب وعرض النقود تتحدد الثنائية التوازنية لكل من كمية النقود ومستوى العام للأسعار، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (2-3): توازن السوق النقدي

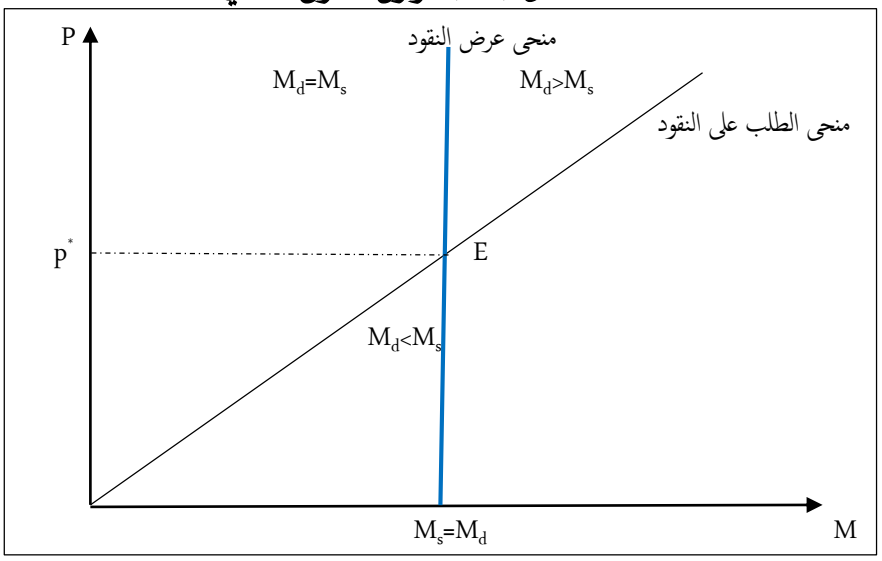

إن زيادة الانفاق على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في الطلب سوف تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق، وبما أن كمية السلع والخدمات المعروضة حسب النموذج الكلاسيكي ثابتة في المدى القصير فهذا يعني الزيادة في المستوى

[1] محمد زرقون، امال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية (محاطرات وتمارين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 68.

[2] Pascal Salin, Macroéconomie, 1er edition, Presses Universitaires de France, 1991, P 205

العام للأسعار، وبالتالي يحدث ارتفاع في الطلب على النقود وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التوازن في السوق النقدي بين الطلب والعرض.

وبالتالي مكونات التوازن الكلي عند الكلاسيك ابرزت نقاط مهمة متمثلة في

- النظرية الكمية للنقود (Quantity theory of money): $M_d=kPY$

- معادلة التبادل الفيشر1 حيث: k سرعة تداول النقد (ثابت).

منحنى LM شاقولي

منحنى الطلب الكلي مستقل عن الانفاق الحكومي.

4. دور السياسات في ظل المدرسة الكلاسيكية:

- السياسة المالية غير فعالة (عديمة الفائدة)، تعمل فقط على رفع أسعار الفائدة ومزاحمة الاستثمارات.
- السياسة النقدية غير فعالة (عديمة الفائدة)، تؤدي فقط إلى رفع الأسعار ولا تؤثر اطلاقا على القطاع الحقيقي.
- الازدواجية الكلاسيكية، النقود عبارة عن حجاب لتغطية المبادلات تحدد الأسعار النقدية ولا تؤثر في الكميات الحقيقية والأسعار النسبية "حيادية النقود".

وبالتالي يتوازن الاقتصاد تلقائيا ويصحح نفسه بنفسه ولا يحتاج الى السياسات الاقتصادية الكلية (دعه يعمل - Laissez faire economics).

ثانيا. المدرسة الكينزية (Keynesian school):

تعرف باقتصاد نقدي للإنتاج (Real Economy for Production)، وأشهر روادها جون مينرد كينز John Maynard Keynes، ويطلق عليه أب الاقتصاد الكلي (1883-1946).

- تفضيل السيولة بدافع المعاملات متزايدة للدخل والمضاربة (متناقصة لسعرالفائدة)[2].
- فخ السيولة.
- منحنى LM شبه افقي.
- منحنى الطلب الكلي AD مستقل عن المعروض النقدي M .
- النموذج الكلاسيكي غير متناسق، لا يوجد مستوى الأسعار العام بما يتوافق مع التشغيل التام.

إن التوازن الكلي الذي يضمن الدخل التوازني وفق كينز يتحقق عند التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبافتراض أن هذا الاقتصاد يمثل نموذج اقتصادي مكون من قطاعين يتمثلان في قطاع العائلات (الانفاق الاستهلاكي (C))، وقطاع المؤسسات والشركات أو ما يسمى بقطاع الأعمال والإنتاج (الانفاق الاستثماري (I))،

وحسب كينز الاستهلاك هو دالة خطية في الفترة القصيرة تأخذ الشكل التالي في حالة عدم وجود قطاع حكومي

$$C = C_0 + bY$$

بينما الاستثمار متغير ثابت وهو مستقل عن الدخل (Y) وقيمته معلومة ثابته $(I = I_0)$

وقد تم التوصل إلى صيغة التوازن التي هي من الشكل:

[1] محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص5.

[2] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2008، ص71.

$$AD = C_0 + bY + I_0$$
$$y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}$$
أي: $$y^* = \left(\frac{1}{1-b}\right) C_0 + I_0$$

قد يحدث اختلال في هذا التوازن والذي يمكن أن ينتج عن تغير في حجم الاستثمار التلقائي الذي يتسبب في انتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة تغير I_0 إلى I_1 وبتطبيق نظرية المضاعف يحدث تغير في y بمقدار $(\Delta y = y_1 - y_2)$ وهو أكبر من مقدار التغير الذي حدث في الاستثمار $(\Delta I = I_1 - I_2)$.

$$\Delta y = \left(\frac{1}{1-b}\right)(I_2 - I_1) \rightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta I$$
$$\rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = \left(\frac{1}{1-b}\right)$$

حيث: هذه الصيغة الأخيرة هي صيغة المضاعف والتي تعني أنه لو تغير الانفاق الاستثماري بـ ΔI فالتوازن الاقتصادي سينتقل إلى آخر حيث أن الفرق Δy هو أضعاف الفرق ΔI ويعبر عن ذلك بالمقدار $Ke = \frac{1}{1-b}$ وهو ما يمثل مضاعف الاستثمار، اما مضاعف الاستهلاك نفترض أن C_0 تغير بالمقدار ΔC ونتيجة لهذا التغير يتوقع التغير في الدخل بـ Δy

لدينا: $$y_1 = \frac{C_0 + I_0}{1-b} \dots\dots\dots\dots\dots 1$$
$$y + \Delta y = \frac{C_0 + \Delta C_0 + I_0}{1-b} \rightarrow \Delta y = \Delta C_0 \left(\frac{1}{1-b}\right)$$

نلاحظ أن التغير في C (بـ ΔC_0) أدى إلى تغير مضاعف في y مقداره التغير في C (ΔC) مضروب في الحد $\frac{1}{1-b}$

اقتصر النموذج البسيط على متغيرين اثنين وهما الاستهلاك والاستثمار[1]، وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سندرج القطاع الحكومي الذي يمكن أن يتدخل بعدة أدوات منها الانفاق الحكومي (G)، الضرائب (Tx)، التحويلات (T_R).

ويصبح التوازن الاقتصادي وفق نموذج يتكون من ثلاث قطاعات (اقتصاد مغلق) حيث الطلب الكلي يتمثل في D=C+I+G ونظرا لوجود الضرائب والاعانات تصبح دالة الاستهلاك على النحو التالي $C = C_0 + b(y - \mathrm{Tx} + \mathrm{T_R})$ مع العلم أن كل من الانفاق الحكومي، الضرائب، الاعانات متغيرات خارجية مستقلة، ومنه معادلة التوازن وفق شرط العرض والطلب الكليين:

$$y = C_0 + b(y - \mathrm{Tx} + \mathrm{T_R}) + \mathrm{I} + \mathrm{G}$$

ولتحديد الدخل التوازني يمكن الاعتماد على احدى الطريقتين (الضرائب مستقلة عن الدخل)

I. طريقة العرض الكلي والطلب الكلي

y=C+I+G

$$y = C_0 + b(y - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T_{R_0}}) + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0$$
$$y - by = C_0 - b\mathrm{Tx}_0 + \mathrm{bT_{R_0}} + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0$$
$$y(1-b) = C_0 - b\mathrm{Tx}_0 + \mathrm{bT_{R_0}} + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0$$
$$y^* = \frac{C_0 - bTx_0 + \mathrm{bT_{R_0}} + I_0 + G_0}{1-b}$$

[1] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص87.

II. **طريقة الادخار والاستثمار** او مايسمى التساوي بين عوامل الحقن والتسرب[1]

$$S=I$$

$$S+Tx_0=I_0+G_0+T_{R0}$$

لدينا: $S = -C_0 + (1-b)(y - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T}_{R_0})$

$$-C_0 + (1-b)\left(y - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T}_{R_0}\right) + \mathrm{Tx}_0 = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{R_0}$$
$$-C_0 + (1-b)\mathrm{y} + (1-b)\mathrm{Tx}_0 + (1-b)\mathrm{T}_{R_0} + \mathrm{Tx}_0 = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{R_0}$$
$$(1-b)\mathrm{y} = C_0 + (1-b)\mathrm{Tx}_0 - (1-b)\mathrm{T}_{R_0} - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{R_0}$$
$$(1-b)\mathrm{y} = C_0 + \mathrm{Tx}_0 - \mathrm{bTx}_0 - \mathrm{T}_{R_0} + b\mathrm{T}_{R_0} - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{R_0}$$
$$(1-b)\mathrm{y} = C_0 - \mathrm{bTx}_0 + b\mathrm{T}_{R_0} + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0$$
$$y^* = \frac{C_0 - \mathrm{b}(\mathrm{Tx}_0 - \mathrm{T}_{R_0}) + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0}{1-b}$$

نلاحظ علاقة طردية بين كل من الدخل وكل من الاستهلاك، الاستثمار،الانفاق الحكومي والتحويلات الحكومية

$$y = C, \mathrm{T_R}, \mathrm{I}, \mathrm{G}$$
$$(+\uparrow + \uparrow + \uparrow + \uparrow)$$

بينما الدخل التوازني والضرائب بينهما علاقة عكسية

$$\downarrow\ y = \mathrm{T_x}\uparrow$$

1. التوازن في حالة الضرائب متغير تابع للدخل

$$Tx = \mathrm{Tx}_0 + ty$$

الطريقة الأولى: طريقة العرض الكلي والطلب الكلي

$$y=C+I+G$$

$$y = C_0 + b\left(y - \mathrm{Tx}_0 + ty + \mathrm{T}_{R_0}\right) + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0$$
$$y - by = C_0 - b\mathrm{Tx}_0 - bty + \mathrm{bT}_{R0} + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0$$
$$y - by + bty = C_0 - b(\mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T}_{R_0}) + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0$$
$$y(1 - b + bt) = C_0 - b(\mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T}_{R_0}) + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0$$
$$y^* = \frac{C_0 - b(\mathrm{Tx}_0 + \mathrm{T}_{R_0}) + \mathrm{G}_0 + \mathrm{I}_0}{1 - b + bt} = \frac{C_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + b(\mathrm{T}_{R_0} - \mathrm{Tx}_0)}{1 - b + bt}$$

الطريقة الثانية: طريقة الادخار والاستثمار او مايسمى التساوي بين عوامل الحقن والتسرب

$$S=I$$

$$S+Tx=I+G+T_R$$

[1] يطلق اسم التسرب (الادخار، الضرائب...) على الجزء الذي لا يستخدم لشراء السلع والخدمات للمستهلكين، اما الحقن يطلق على الجزء من الدخل الذي يستخدم في الانفاق (الاستثمار، الانفاق الحكومي، التحويلات، الصادرات)

المقدرا $(\mathrm{Tx}_0 - \mathrm{T}_{R_0})$ يطلق علية صافي الضرائب

$$-C_0 + (1-b)(y - \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{ty}) + (\mathrm{Tx}_0 + ty) = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0}$$
$$(1-b)\left(y - \mathrm{Tx}_0 - \mathrm{ty} + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0}\right) = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0} + C_0$$
$$\mathrm{y} - \mathrm{by} - \mathrm{Tx}_0 - \mathrm{bTx}_0 - \mathrm{ty} + \mathrm{bty} + \mathrm{Tx}_0 + \mathrm{ty} + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0} - \mathrm{bT}_{\mathrm{R}_0} = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0} + C_0$$
$$y - by - ty + bty + ty = \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0} + C_0 - \mathrm{bTx}_0 - \mathrm{Tr}_0 + b\mathrm{T}_{\mathrm{R}_0}$$
$$(1 - b + bt) = \mathrm{I}_0 + C_0 + \mathrm{G}_0 - b(\mathrm{Tx}_0 - \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0})$$
$$y^* = \frac{C_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 - b\left(\mathrm{Tx}_0 - \mathrm{T}_{\mathrm{R}_0}\right)}{1 - b + bt}$$

بعد تحديد عبارة الدخل التوازني لنموذج يتكون من ثلاث قطاعات مما يمكن من تحديد المضاعفات التالية

2. الضرائب مستقلة عن الدخل

$$y^* = \frac{C_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + b(\mathrm{T}_{\mathrm{R}0} - \mathrm{Tx}_0)}{1 - b} \ldots\ldots\ldots 1$$

انطلاقا من هذه الصيغة يمكن استخراج وتحديد مدى تأثير تغير كل عنصر من العناصر الخارجية على الدخل y ومنه استخراج صيغة المضاعف.

مضاعف الاستهلاك ($\mathrm{K_C}$): يقيس أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستهلاك، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_C = \frac{1}{1-b} \Rightarrow K_C > 0$$

مضاعف الانفاق الحكومي (KG): نفترض أن الانفاق الحكومي G_0 تغير بالمقدار ΔG، هذا التغير ينتج عنه تغير في الدخل بالمقدار Δy ولحسابه نتبع الخطوات التالية:

$$y + \Delta y = \frac{C_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 + b(\mathrm{Tr}_0 - \mathrm{Tx}_0)}{1 - b} \ldots\ldots\ldots 2$$

بطرح المعادلة 1 من 2 نجد:

$$\Delta y = \Delta G\left(\frac{1}{1-b}\right) \rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

ومنه:
$$K_G = \frac{1}{1-b} \Rightarrow K_G > 0$$

مضاعف الاستثمار ($\mathrm{K_I}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستثمار، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_I = \frac{1}{1-b} \Rightarrow K_I > 0$$

مضاعف التحويلات الحكومية ($\mathrm{K_{TR}}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في التحويلات الحكومية، ويكتب بالعبارة التالية:

$$\mathrm{K_{TR}} = \frac{1}{1-b} \Rightarrow \mathrm{K_{TR}} > 0$$

مضاعف الضرائب ($\mathrm{K_{Tx}}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الضرائب[1]، ويكتب بالعبارة التالية:

$$\mathrm{K_{TX}} = \frac{-b}{1-b} \Rightarrow \mathrm{K_{TX}} < 0$$

[1] الاشارة السالبة في مضاعف الضرائب تعني وجود علاقة عكسية بين الضرائب والدخل.

مضاعف الموازنة الحكومية (الميزانية المتعادلة): بافتراض أن الحكومة قامت بزيادة كل من الانفاق الحكومي والضرائب في آن واحد وبنفس المقدار، وبالتالي مضاعف الموازنة الحكومية تتمثل في جمع أثر المضاعفين السابقين أي:

$$\Delta y = \left(\frac{1-b}{1-b}\right) \Rightarrow K_B = 1$$

مضاعف الميزانية في هذه الحالة يساوي الواحد لان التغير في كل من الضرائب والانفاق الحكومي يكون بنفس المقدار.

3. التوازن في حالة الضرائب متغير تابع للدخل

$$y^* = \frac{C_0 + \mathrm{I}_0 + \mathrm{G}_0 - b\left(\mathrm{Tx}_0 - \mathrm{T_R}_0\right)}{1 - b + bt}$$

انطلاقا من هذه الصيغة يمكن استخراج وتحديد مدى تأثير تغير كل عنصر من العناصر الخارجية على الدخل y ومنه استخراج صيغة المضاعف.

مضاعف الاستهلاك ($\mathrm{K_C}$): يقيس أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستهلاك، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_C = \frac{1}{1 - b + bt} \Rightarrow K_C > 0$$

مضاعف الانفاق الحكومي ($\mathrm{K_G}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الانفاق الحكومي، ويكتب بالعبارة التالية :

$$K_G = \frac{1}{1-b+bt} \Rightarrow K_G > 0$$

مضاعف الاستثمار ($\mathrm{K_I}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستثمار، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_I = \frac{1}{1 - b + bt} \Rightarrow K_I > 0$$

مضاعف التحويلات الحكومية ($\mathrm{K_{TR}}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في التحويلات الحكومية، ويكتب بالعبارة التالية:

$$\mathrm{K_{TR}} = \frac{1}{1-b+bt} \Rightarrow \mathrm{K_{TR}} > 0$$

مضاعف الضرائب ($\mathrm{K_{Tx}}$): يقيس لنا أثر التغير في الدخل الناتج عن التغير في الضرائب[1]، ويكتب بالعبارة التالية:

$$\mathrm{K_{T}}x = \frac{-b}{1 - b + bt} \Rightarrow \mathrm{K_{TX}} < 0$$

مضاعف الموازنة الحكومية (الميزانية المتعادلة $\Delta G = \Delta Tx$): مضاعف الموازنة الحكومية تتمثل في جمع أثر المضاعفين السابقين أي:

$$K_B = \frac{1-b}{1-b+bt} \Rightarrow 0 < \mathrm{K_B} < 1$$

اذا قامت الحكومة بزيادة كل من الانفاق الحكومي والضرائب في آن واحد وبنفس المقدار، وبالتالي مضاعف الموازنة الحكومية يكون محصور بين الصفر والواحد أي تغير في كل من الضرائب والانفاق الحكومي بنفس النسبة يؤدي الى التغير في الدخل بأقل من تلك المقدرا الذي تغيرت به كل من الضرائب والانفاق الحكومي.

4. التوازن والمضاعف في اقتصاد مفتوح:

نفترض أن الاقتصاد يقوم بصفقات اقتصادية دولية تتضمن كل من عملية الاستيراد والتصدير، وهنا يتم تحديد عبارة الدخل التوازني لنموذج اقتصادي مفتوح حيث تؤثر حركة الصادرات والواردات على الدخل الوطني، ويتحدد الطلب الكلي من اربع قطاعات تتمثل في انفاق الاستهلاك العائلي، الانفاق الحكومي، الانفاق الاستثماري، والانفاق الخارجي

[1] الاشارة السالبة في مضاعف الضرائب تعني وجود علاقة عكسية بين الضرائب والدخل.

$$y = C + I + G + X - M$$

- **الصادرات:** تمثل الصادرات مختلف السلع والخدمات التي تم بيعها للعالم الخارجي أي هي تمثل انفاق العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا وبذلك فهي أحد مكونات الطلب الكلي، كما تدخل الصادرات في النموذج لتحديد الدخل التوازني كمتغير اقتصادي مستقل عن الدخل أي X=X0، والشكل التالي يوضح منحى الصادرات.

الشكل (2-4): منحى الصادرات كمتغير مستقل عن الدخل

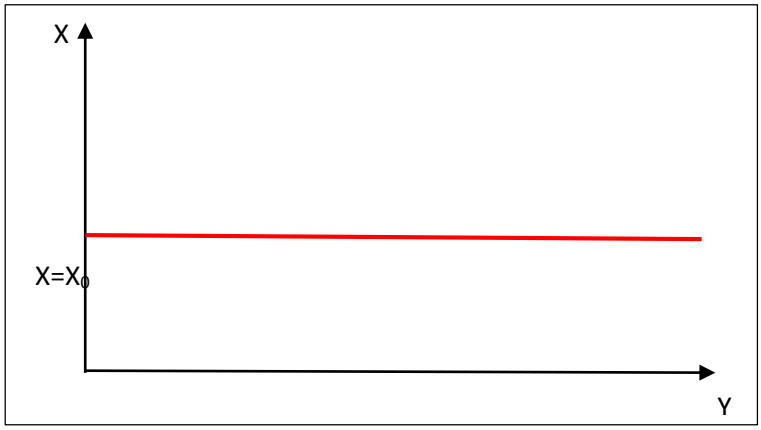

- **الواردات:** تمثل الواردات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، وتكون الواردات عبارة عن دالة تابعة للدخل، وتكتب على النحو التالي: $\mathrm{M} = \int(y) = \mathrm{M}_0 + my$

حيث تمثل M الواردات؛ M_0 الواردات المستقلة (قيمة الواردات عند الدخل المعدوم)؛ y الدخل؛ m الميل الحدي للواردات.

الشكل (2-5): منحى دالة الواردات

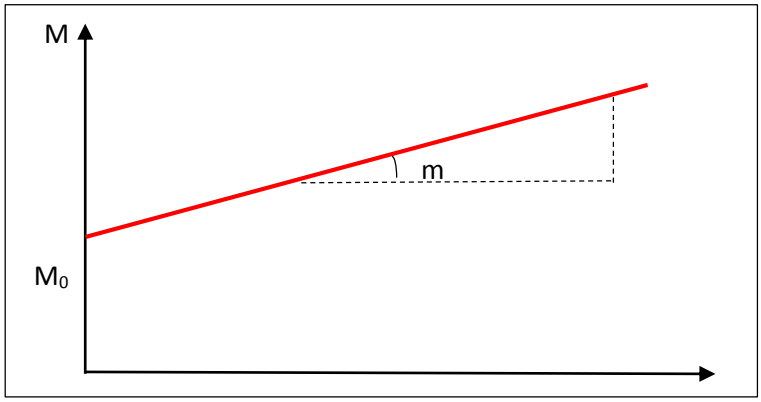

صافي الميزان التجاري[1]: يتمثل في الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، حيث يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$E = X - M$$

ويمكن لميزان التجاري ان يأخذ ثلاث حالات تمثل فائض، توازن، عجز، والشكل التالي يوضح حالات الميزان التجاري

[1] سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص143.

الشكل (2-6): رصيد الميزان التجاري (الحالات لصافي الصادرات)

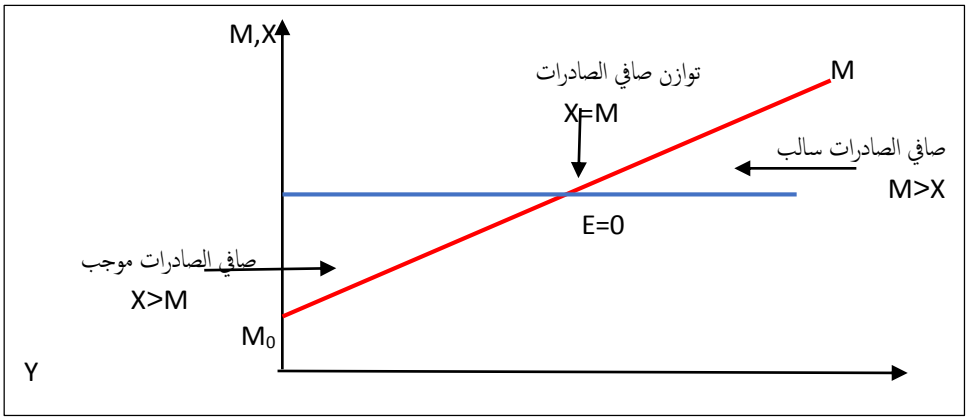

5. الدخل التوازني في نموذج اقتصادي مكون من أربع قطاعات:

I. الضرائب مستقلة عن الدخل

الطريقة الأولى $y = C + I + G + X - M$

لدينا: $C = C_0 + by_d (y_d = y - Tx_0 + \mathrm{T}_{R_0})$

$$y = C_0 + b(y - Tx_0 + \mathrm{T}_{R_0}) + I_0 + G_0 + X_0 - (M_0 + \mathrm{m}(y))$$
$$y = C_0 + by - bTx_0 + b\mathrm{T}_{R_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mathrm{m}y$$
$$y - by + \mathrm{m}y = C_0 - bTx_0 + b\mathrm{T}_{R_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$y(1 - b + \mathrm{m}) = C_0 + b(\mathrm{T}_{R_0} - Tx_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$y^* = \frac{C_0 + b(\mathrm{T}_{R_0} - Tx_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + \mathrm{m}}$$

طريقة الادخار والاستثمار او مايسمى التساوي بين عوامل الحقن والتسرب

I=S

$$S + Tx + M = I + \mathrm{T}_R + G + X$$
$$S = I + (G + \mathrm{T}_{R_0} - Tx) + (X - M)$$
$$-C_0 + (1 - b)(y - Tx_0 + \mathrm{T}_{R_0}) = I_0 + (G_0 + \mathrm{T}_{R_0} - Tx_0) + (X_0 - M_0 + \mathrm{m}y)$$
$$y - by + \mathrm{m}y = C_0 - bTx_0 + b\mathrm{T}_{R_0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$y(1 - b + \mathrm{m}) = C_0 + I_0 + G_0 + b(\mathrm{T}_{R_0} - Tx_0) + (X_0 - M_0)$$
$$y^* = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + b(\mathrm{T}_{R_0} - Tx_0) + (X_0 - M_0)}{1 - b + \mathrm{m}}$$

حيث تمثل $(X - M)$: صافي الميزان التجاري؛ $(G + \mathrm{T}_{R_0} - Tx)$: صافي القطاع الحكومي.

- مضاعف التجارة الخارجية:

مضاعف الصادرات: يقيس التغير في الدخل الناتج عن التغير في الصادرات، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_x = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1 - b + m}$$

مضاعف الواردات: يقيس التغير في الدخل الناتج عن التغير في الواردات، ويكتب بالعبارة التالية:

$$K_M = \frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b+m}$$

II. **التوازن في حالة الضرائب متغير تابع للدخل**

في حالة أن الضرائب تابعة للدخل ستكون صيغة الدخل التوازني كما يلي:

$$y^* = \frac{C_0 + b(\mathrm{T}_{\mathrm{R}_0} - Tx_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + bt + \mathrm{m}}$$

مضاعف التجارة الخارجية:

مضاعف الصادرات: ويكتب بالعبارة التالية: $K_x = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1-b+m+bt}$

مضاعف الواردات: ويكتب بالعبارة التالية: $K_M = \frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b+m+bt}$

6. دور السياسات في ظل المدرسة الكينزية:

- السياسة المالية التوسعية فعالة جدا ، ترفع الطلب الكلي وتزيد من الإنتاج ولا تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي لا توجد مزاحمة بين الانفاق الحكومي والاستثمار.
- السياسة النقدية غير فعالة ولا تعمل أي شيء.
- مصيدة السيولة the liquidity trap تأثير الميزان الحقيقي على الاستهلاك سيجعل منحنى الطلب الكلي ينحدر نحو الأسفل وهذا ما سيؤكد التوافق المنطقي للنموذج الكلاسيكي.

ثالثا. الكلاسيكيون الجدد المحدثون (Neoclassical synthesizers)

اشهر رواد هذه المدرسة بول ساموبلسون Paul Samuelson- (1915-2009)، جيمس توبن - James Tobin (1918-2002)، فرانكو موديغلياني - Franco Modigliani (1918-2003)، روبرت سولو- Robert (1924) Solow ، الى جانب الاقتصاديين في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ما عدا ميلتون فريدمان - Milton Friedman (1912-2006).

- تبنت هذه المدرسة أفضل ما جاء به التحليلين الكلاسيكي والكينزي معا.
- الاقتصاد كينزي في المدى القريب وكلاسيكي في المدى البعيد.
- منحنى العرض الكلي AS عمودي في المدى البعيد ويميل بانحدار متزايد في الأجل القصير.

دور السياسات في ظل المدرسة الكلاسيكيون الجدد المحدثون

كل من السياسات المالية والنقدية تؤثر في الاقتصاد، الافتراض الأساسي هو أنه يجب على الحكومة مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد.

رابعا. النقديون (Monetarists)

اشهر رواد هو ميلتون فريدمان - Milton Friedman (1912-2006) وفريقه في جامعة شيكاغو

- حساسية عالية للاستثمار لمعدل الفائدة معدلات فائدة كبيرة
- معادلة IS أكثر أفقية.
- مزاحمة كبيرة للاستثمارات من قبل الانفاق الحكومي.

- النظرية الكمية للنقود dL/di=0 منحنى LM شبه عمودي.
- فريدمان لا يحبذ فرضية التوقعات الرشيدة REH .
- السياسة النقدية قوية.
- قاعدة ثبات النمو النقدي.

خامسا. الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد (New Classical economists)

رواد هذه المدرسةروبارت لوكاس - Robert Lucas (1937)، طوماس سارجنت - Thomas Sargent (1943)، ادوارد بريسكوت - Edward Prescott (1940)، روبارت بارو - Robert Barro (1944).

- خلفاء طبيعيين للاقتصاديين الكلاسيك.
- مرونة الأسعار والأجور Flexible prices/wages
- REH or PEH
- التشغيل التام full employment
- الأسواق فعالة efficient markets
- أساسيات التحليل الجزئي لتحليل العلاقات على المستوى الكلي Micro-foundations of macro-_relationsالتحليل الجزئي لتحليل العلاقات على المستوى الكلي (مثال: الطلب الاستثماري، الطلب الاستهلاكي، الطلب على النقود، طلب وعرض العمل).

سادسا. مدرسة جانب العرض (Supply siders)

اشهر رواد هذه المدرسة أرثر لافر - Arthur Laffer (1940)، روبارت مندل - Robert Mundell (1932).

- المحافظين الراديكاليين Radical conservatives
- ارتياب شديد اتجاه الحكومة ("Strong distrust of "the government)
- التركيز على الجوانب المشوهة للضرائب (Emphasis on distorting aspects of taxation)
- نصائح السياسة أكثر من أن تكون حقيقية، يمكنك خفض الضرائب دون خفض الانفاق الحكومي، خفض الضرائب تغطيه الضرائب نفسها (منحنى لافر).
- فضل ريغن هذه السياسات وعانت حكومته من عجز كبير.

سابعا. الاقتصاديون الكينزيون الجدد (New Keynesian economists)

اشهر رواد هذه المدرسة الموند فيليبس - Edmund Phelps (1933)، ستانلي فيشر - Stanley Fischer (1943)، جون تايلور - John B. Taylor (1946)، أوليفي جون بلونشار - Olivier-Jean Blanchard (1948)، قريقوري منكيو - Greg Mankiw (1958).

- استمدوا الهامهم من جون ماينرد كينز؛
- الأسواق معرضة للفشل أو لعدم اكتمالها؛
- بعد تردد أولي قبول فرضية التوقعات الرشيدة؛
- تدخل الحكومة في الاقتصاد الكلي
- اهتمام كبير بالمؤسسات الناشئة (Keen attention to microfoundations).

يعتبر نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي (AD-AS) أساس نموذج الاقتصاد الكلي لتحديد مستوى الدخل و الأسعار، فاستخدام نموذج IS-LM-BP الذي يعتبر النموذج الكينزي الأساسي المستخدم من طرف الكثير من الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية لتحديد السياسات الاقتصادية يتم ضمنيا في ظل فرضية ثبات المستوى العام للأسعار، بينما ينطلق نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي (AD-AS) من التخلي عن هذه الفرضية مما يجعله متفقا مع الواقع بالأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار في جانبي العرض والطلب.

أولا. منحنى الطلب الكلي AD

يمثل منحنى الطلب الكلي AD التوليفات المختلفة من الدخل (Y) المحددة بتقاطع منحنيي (IS-LM) او المستوى العام للأسعارولحصول على دالة الطلب الكلي نتخلى عن افتراض ثبات المستوى العام للأسعار و نستخدم نموذج (IS-LM) لتحديد مستوى الناتج الذي يجعل سوق السلع والخدمات و سوق النقد في حالة توازن أني عند مستوى سعر معين.

الشكل (3-1): اشتقاق منحى الطلب الكلي

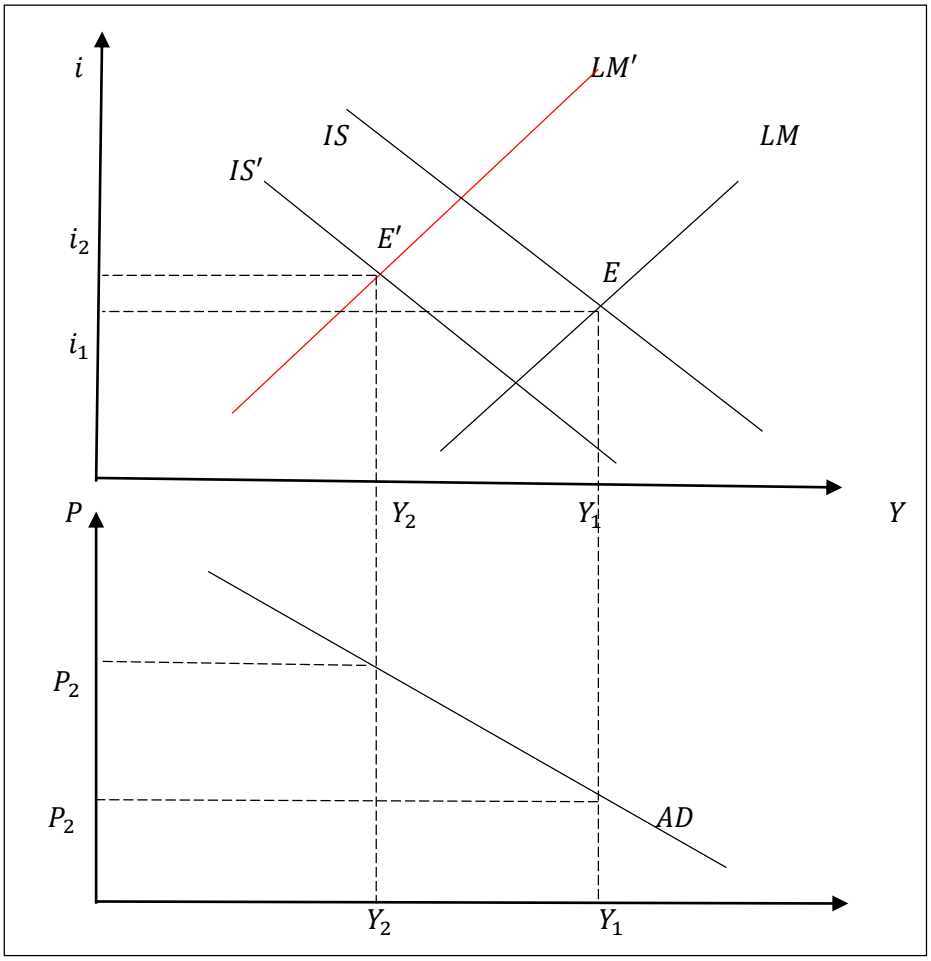

1. اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

لاشتقاق منحنى الطلب الكلي يجب تحديد مستوى الناتج عند مستويات مختلفة من الأسعار، فانطلاقا من نقطة التوازن الأولية E إذا ارتفع المستوى العام للأسعار من (P1) إلى(P2) يتأثر سوق النقود نتيجة لتأثر رصيد النقود الحقيقي، حيث تنخفض قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية و هو ما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) نحو اليسار و إلى أعلى نحو الوضعية

'LM و هو ما يدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع وبدوره يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص و ينعكس على الطلب الكلي بالانخفاض و هو ما يعرف بـ الأثر الكينزي، و من ناحية أخرى يؤدي انخفاض قيمة النقود الحقيقية إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى العائلات مما يؤدي إلى تخفيض استهلاكها، ويساهم ذلك أيضا في انخفاض الطلب الكلي، من خلال ما يعرف بـ أثر بيجو و بالتالي انخفاض الطلب الكلي، ويترجم ذلك بانتقال منحى (IS) نحو اليسار و إلى الأسفل إلى الوضعية ('IS) لنحصل على نقطة توازن جديدة 'E.

2. ميل منحنى الطلب الكلي

يشير الشكل البياني أعلاه إلى أن منحنى الطلب الكلي ذو ميل سالب وهذا يعني أنه دالة متناقصة في المستوى العام للأسعار، ويعتمد ميل منحنى الطلب الكلي على مدى تأثير تغير الأرصدة النقدية الحقيقية على مستوى الدخل التوازني، فيكون الميل ضعيفا (يميل لأن يكون أكثر أفقية) عندما يكون لتغير المستوى العام للأسعار أثر قوي على الدخل التوازني، أي تكون مرونات عناصر الطلب الكلي عالية (مرونة الاستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة، مرونة الاستهلاك بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية ، مرونة الواردات و الصادرات بالنسبة للمستوى العام للأسعار)، و يكون الميل قويا (يميل لأن يكون أكثر عمودية) عندما يكون لتغير المستوى العام للأسعار أثر ضعيف على الدخل التوازني، أي تكون مرونات عناصر الطلب الكلي ضعيفة.

3. انتقال منحنى الطلب الكلي

تعتمد وضعية منحنى الطلب الكلي على تغيرات كل من السياسة المالية و السياسة النقدية حيث ينتقل المنحنى نحو اليمين أو اليسار متأثرا بإتباع أي من السياستين.

انتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض العبء الضريبي، ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين بمقدار يحدده مضاعف السياسة المالية ليحقق توازنا جديدا يعطي مستوى أعلى للدخل مع افتراض عدم تغير السعر. كما ينتقل منحنى الطلب الكلي أيضا نحو اليمين عند انتهاج سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود الإسمي مثلا.

4. تحديد دالة الطلب الكلي جبريا:

يتحدد منحنى الطلب الكلي انطلاقا من التوازن الآني في السوق النقدي و سوق السلع و الخدمات، و يتم ذلك جبريا بالمساواة بين معادلتي (IS) و(LM) و بإعادة كتابة معادلة (LM) بأخذ المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار نجد:

$$M_d = M_s \Rightarrow \alpha_0 + \alpha_1 y - \lambda_i = \frac{M_0}{P}$$

$$\Rightarrow i = \frac{1}{\lambda}(\alpha_0 + \alpha_1 y - \frac{M_0}{P}$$

بمساواة (IS) و(LM) نجد:

$$\frac{1}{\lambda}(\alpha_0 + \alpha_1 y - \frac{M_0}{P}) = \frac{1}{d}(A - KY) \Rightarrow Y = \frac{-1}{\frac{\alpha_1}{\lambda} + \frac{K}{d}}(\frac{1}{\lambda}\left((\alpha_0 - \frac{M_0}{P}\right) - \frac{A}{d}$$

هذه المعادلة تمثل دالة الطلب الكلي، التي تبين قيمة الناتج (y) عند مستوى سعر معين (P)، يكون عنده سوق السلع والخدمات و سوق النقود متوازنين آنيا - وفق القراءة الكينزية - أو التي تبين المستوى العام للأسعار P عند مستوى معين من الناتج (y)، يكون عنده سوق السلع والخدمات و سوق النقود متوازنين -آنيا - وفق القراءة النيوكلاسيكية.

ثانيا. منحنى العرض الكلي

يعبر منحنى العرض الكلي عن إجمالي كمية السلع و الخدمات التي يكون المنتجون المحليون استعداد لعرضها عند مستويات مختلفة للأسعار (P).

الشكل (3-2): اشتقاق منحى العرض الكلي

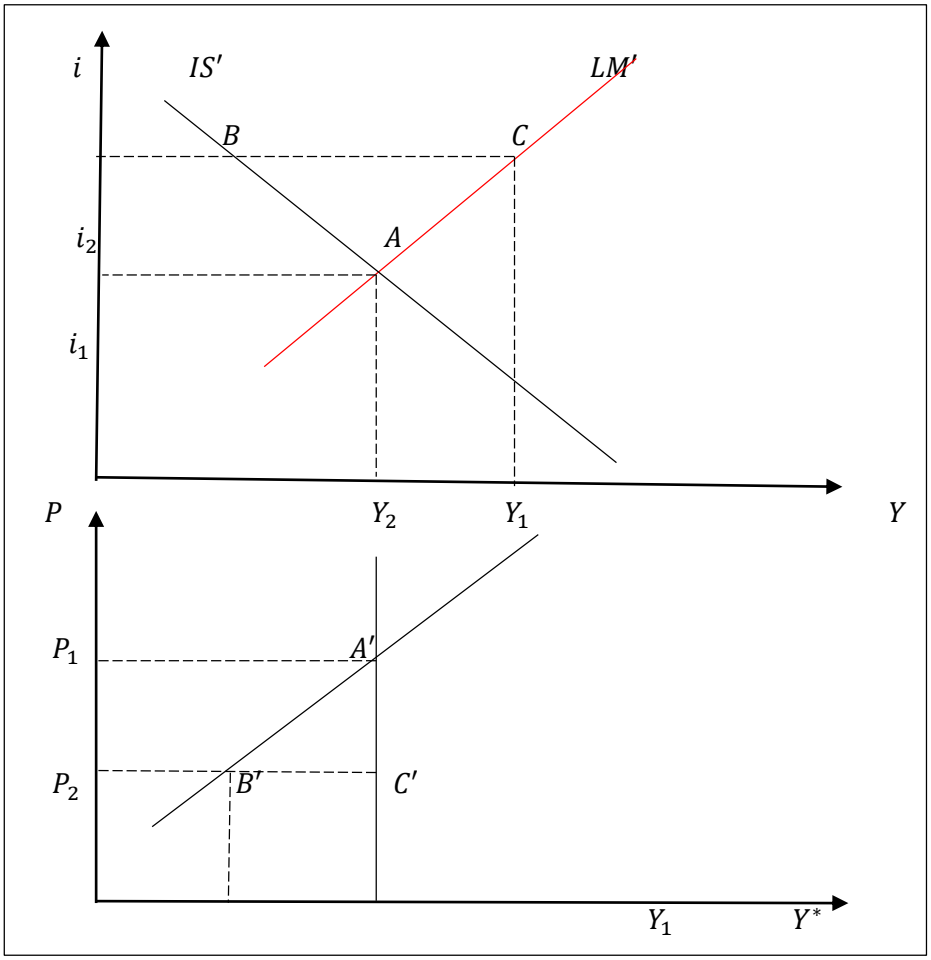

1. اشتقاق منحنى العرض الكلي:

يعتمد المعروض من السلع و الخدمات على الأسعار التي يحصل عليها المنتجون مقابل منتجاتهم و أسعار عوامل الإنتاج، و بافتراض أن رأس المال في الأجل القصير عبارة عن مخزون أي ثابت ($K=K_0$) وكذلك مستوى الإنتاجية، فإن حجم الإنتاج يعتمد مباشرة على كمية العمل المستعملة و بالتالي على وضعية سوق العمل، و انطلاقا من المقاربة المعتمدة لتحديد توازن سوق العمل نحصل على منحنيات متعددة للعرض الكلي.

بافتراض ثبات الأجور الإسمية، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للعمل أي تخفيض الأجور الحقيقية و هو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي يرتفع العرض، أي أن منحنى العرض الكلي يعتمد على طريقة تكوين الأجور في سوق العمل و طريقة استجابة الأجور لتغيرات الأسعار.

ينطلق الفكر الكينزي من أن العرض يعتمد على الأجور الإسمية هذه الأخيرة ضعيفة المرونة في الأجل القصير حيث أنها غير مرنة بالنسبة للانخفاض وأكثر مرونة للارتفاع. وعليه باعتبار نقطة توازن سوق العمل A التي تقابل حجم الإنتاج عند

مستوى التشغيل الكامل Y^* الموافق للنقطة A^*) يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية (w) و بالتالي تبقى تكلفة العمل مساوية لـ (W_o/P_1) عند النقطة B و تبقى قيمة الناتج عند المستوى (y_1) (الموافق للنقطة B^*) لذلك تظهر البطالة الكينزية (غير الإرادية) تساوي الفرق (L^*-L_1)، و يكون منحنى العرض الكلي وفق المقاربة الكينزية متزايدا مرورا بالنقطتين A و B و هو منحنى العرض الكلي في المدى القصير.

يفترض الكلاسيك حالة المنافسة التامة و التشغيل الكامل والمرونة التامة للأسعار، و تتحدد الأجور آنيا بتوازن العرض والطلب في مختلف الأسواق، وبالتالي في حالة وجود صدمة في جانب العرض أو الطلب تكون جميع العقود قابلة لإعادة التفاوض أنيا مراعاة لتغير الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض.

عند ثابت (النقطة 'A)، و عندما ينخفض المستوى العام للأسعار من P^* إلى P_1 فإن الأجور الحقيقية ترتفع إلى (W_o/P_1) لنصل إلى النقطة 'B حيث تظهر البطالة الكلاسيكية، و نظرا للمرونة الكاملة للأسعار و الأجور، فإن هذه البطالة ستمتص فورا بانخفاض الأجور الاسمية (W) و ننتقل من (W_0) الى (W_1)، و يعود سوق العمل إلى نقطة التوازن الأولى (A) حيث يتم دائما إنتاج (Y^*) و يكون بذلك منحنى العرض الكلي عموديا و هو منحنى العرض الكلي في المدى الطويل.

2. الانحدار

إن منحنى العرض الكلي له جزأين حيث يتمثل في جزء متزايد و جزء عمودي، الجزء المتزايد يوافق التحليل الكنزي و الجزء العمودي يوافق التحليل الكلاسيكي هذا الجزء العمودي يطابق أيضا تحليل الاقتصاديين الكلاسيك الجدد الذين يبرهنون بفرضية التوقعات الرشيدة و التي تلعب نفس دور فرضية المرونة الكاملة للأسعار و بالعكس موقف النقديين يبرهنون بفرضية التوقعات المكيفة، حيث أنهم يعتقدون أن التعديلات عن طريق الأسعار لا يمكن أن تكون فورية و أن التعديلات التي تمت بالكميات قبل الأسعار، لم تبدأ بالاستجابة بفعالية . في النهاية ، انحدار منحنى العرض يعتمد على درجة مرونة أسعار السلع و على مؤشر الرقم القياسي لأجور الاسمية.

3. الوضعية و الانتقال

العوامل المؤدية إلى انتقال منحنى العرض هي تغيير الأسعار النسبية لعوامل الانتاج، و نوعية هذه العوامل، و تطور التقدم التكنولوجي و القوة العاملة (السكان النشطين) و التغيرات في العبء الضريبي ، و التغيرات في الأرباح المتوقعة و انخفاض أسعار الصرف و التي تؤدي إلى الحد من القوة الشرائية للمستهلكين ، هذا الانخفاض يدفع الموظفين بطلب الرفع في الأجور و بالتالي انخفاض الطلب على العمل من قبل المؤسسات . فإذا اعتمدنا في التحليل على معدل التضخم، فإن منحنى العرض يكون متزايدا و لاسيما أن مستوى توقع التضخم يكون مرتفع و ينتقل نحو الأعلى أو نحو الأسفل وفقا لتعديلات في اتجاه أو عكس اتجاه التوقعات التضحية للأعوان الاقتصاديين.

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية[1] التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف،بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتميز كل سياسة من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى.

أولا. نماذج التوازن العام وتطورها

ويقصد به تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة المدروسة، ولعل أهمية هذا المبدأ ترجع إلى أنه يساعد في علاج مشكلة الموارد المحدودة لإنتاج كل مايحتاجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات.

التوازن الاقتصاي يتساوى حجم الإيرادات مع حجم النفقات، وعليه أن التوازن بشكل عام يعرف أنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار مالم تتغير العوامل المحددة له.

ويعرف التوازن أيضا على أنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم إستمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره.

1. أشكال التوازن : لقد أخذ التوازن أشكالا مختلفة باختلاف وجهة نظر إقتصاديين له من جهة ،والهدف المنشود من جهة أخرى، ومن هذه الأشكال نذكر مايلي:

1.1. التوازن الجزئي والتوازن الكلي: يستند التوازن الجزئي في أساسه على فكرة التوازن على المستوى الجزئي، أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، فتوازن الفرد يتحقق عند تساوي ما يستهلكه الفرد مع ماينتجه، أما توازن المؤسسة فيتحقق عندما تتساوى إى ارداتها مع نفقاتها، أما التوازن الكلي[2] فهو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، أي انعدام صافي التدفقات، وبالتالي تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني، والتأثيارت المتبادلة فيما بينها، يتحقق التوازن الكلي بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية، شريطة أن يتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات، حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق، التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما.

2.1. التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل: يقصد بالتوازن قصير الأجل، الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لايكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لايكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير، مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الأخر على تغيير التدفقات، مايؤدي إلى إختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل، فيتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من إستخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها، ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار، في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة إستثمار اليوم دائما عن إدخار الأمس.

3.1. **التوازن الساكن والتوازن الحركي:** يقصد بالتوازن الساكن تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات، أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم، لكن هذا لا يمنع من حدوث إختلال بمرور الزمن.

---

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص24.

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص7.

4.1. التوازن الناقص والتوازن الكامل: ويقصد بالتوازن الناقص، التوازن الذي يسبق الوصل إلى التشغيل الكامل، بمعنى أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من و وجود بعض عوامل الإنتاج العاطلة، وهذا ماركز عليه كينز حيث قسم التشغيل إلى مستويات، وأعتبر التشغيل الكامل هو أحد هذه المستويات، وهو من الصعوبة بمكان تحقيقه، وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات، التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك، والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني، وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق التنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين، تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة، لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات، بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح بإستغلال كل الموارد وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

ثانيا. تصنيفات نماذج التوازن العام: بعد أن تعرفنا على مفهوم التوازن العام، على أنه حالة من التوازن في الاقتصاد، تعرف بوجود متجهة (Vector) للأسعار النسبية، ونظام توظيف للسلعن ومذخلات الإنتاج في الاقتصاد، بحيث تتحق أمثلية القرارات لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة، وأهم هذه النماذج الاقتصادية المستخدمة في تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية نوردها في التالي:

1. نماذج المدخلات والمخرجات: إن الفكرة الأساسية لجدول المستخدم – المنتج جاء بها الاقتصادي الأمريكي *LEONTIEF* . فازلي ليبونتيف لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي عندما وضع عام 1941 م نموذجاً اقتصادياً لوضع علاقة بين المدخلات والمخرجات له ويعتمد هذا النموذج على العلاقة البسيطة التي تمثل التوازن بين عرض السلع والطلب عليها فيصنع القرارات للوحدات الاقتصادية.

2. التحليل الاقتصادي التجميعي: يشتمل هذا التحليل على النماذج التجميعية، التي تعنى بفهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كالكتلة النقدية، التضخم، الاستثمار والادخار إعتمادا على النظرية الاقتصادية أو البيئة التجريبية، إن التحليل الاقتصادي التجميعي مفيد في التحليل النوعي للسياسات الاقتصادية، ولكنه ضعيف في التحليل الكمي.

3. التحليل المحاسبي: يستخدم التحليل المحاسبي لتحليل وتقويم جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في حساب التكلفة والمنافع للمشروع، لكن مايعيب التحليل المحاسبي أنه لا يصلح لتقويم المشروعات الكبيرة ذات الأثار الجانبية على قطاعات الاقتصاد الأخرى.

4. التحليل وفق الاقتصاد القياسي: يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعًا جدًا حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية:

– **على مستوى الاقتصاد الجزئي:** حيث يمكن إستخدام تطبيقاته لتحديد دوال الإنتاج والتكاليف على مستوى المنشاة وكافة إشتقاقاتها مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية. وكذلك يقيس تأثير العوامل المؤثرة على الانتاج كميًا، ويحدد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية، ويحدد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل عائدية.

– **على مستوى الاقتصاد الكلي**: يمكن باستخدام النماذج القياسية تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي. وكذلك دوال الإنتاج بصيغها غير الخطية المختلفة . كما يمكن بناء نماذج قياسية (متعددة المعادلات) توصف الاقتصاد ككل وتتضمن دوال الدخل القومي والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والتجارة الخارجية (الصاد ارت والواردات).

والتحليل باسخدام الاقتصاد القياسي له خصائص نوردها في التالي:

- يعتمد على قياس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، المشاهدات المتعددة والنظرية الإحصائية؛

- تمتاز النماذج الهيكلية في الاقتصاد القياسي بالدقة وإتباعها النظرية الاقتصادية ولكن يعوقها عمليا توفر البيانات التفصيلية؛
- تمتاز النماذج المنقوصة في الاقتصاد القياسي بمتطلباتها الأقل للبيانات وقد ارتها في التنبؤ ولكن يعيبها في ناحية تحليل السياسات إفتقادها الأسس النظرية (إنتقادات لوكاس).

ثالثا. نماذج التوازن العام عند الكينزيون الجدد:

بدأ إستخدام النماذج القياسية قبل 60 سنة بهدف تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية، وترجع المحاولات الأولى لتنبرغن سنة 1937 الذي إستوحى نموذج لاقتصاد هولندا من أعمال كينز سنة 1929 حول النظرية العامة، وسرعان ماتطورت هذه العملية في الولايات المتحدة بفضل klein و Goldberger وأعمال Wharton School والمعهد القومي للأبحاث الاقتصادية، وأدى هذا النجاح النسبي إلى انتشار حركة النمذجة في أوروبا الغربية وبقية أنحاء العالم.

1. نماذج الاقتصاد القياسي[1] للجيل الأول: ومن أهم هذه النماذج مايلي:

1.1. النماذج الانحدارية : تستمد معظم معايير الإحصاء الإستنتاجي في البحث العلمي من مجموعة عامة من النماذج الإحصائية تسمى النموذج الخطي العام (GLM)، وكلمة النموذج (Model) تشير إلى معادلة رياضية تقديرية يمكن استخدامها التمثيل مجموعة من البيانات، بينما تشير كلمة خطي (Linear) إلى خط مستقيم، ومن ثم فإن النموذج الخطي العام (GLM) هو نظام معادلات رياضية يمكن استخدامه لتمثيل الأنماط الخطية (linear patterns) للعلاقات في بيانات مرصودة.

هناك العديد من التقنيات الإحصائية الاستنتاجية المفيدة التي يتم استخدامها بعد إجراء تعديلات في النموذج الخطي العام GLM ومنها:

- تحليل العامل (Factor Analysis) هي تقنية لتقليص البيانات (data reduction) تستخدم إحصائية لتجميع عدد كبير من العناصر المرصودة items في مجموعة صغيرة من المتغيرات غير المرصودة تسمى العوامل (factors).

- تحليل التمايز (Discriminant Analysis) هو تقنية تصنيفية تهدف إلى وضع ملاحظة محددة في أحد المجموعات الاسمية nominal المتعددة التي تعتمد على الاتحاد الخطي المتغيرات التنبؤ. وهذه التقنية مشابهة للانحدار المتعدد بإستثناء أن المتغير التابع هو متغير اسمي. ومن المعروف في تطبيقات التسويق بالنسبة لتصنيف العملاء أو المنتجات في مجموعات تعتمد على الصفات البارزة كما يتم تحديدها في الدراسات الاستقصائية الكبيرة.

- الانحدار اللوجستي (Logistic regression) أو نموذج اللوجيت (Logit Model) نموذج خطي عام GLM والذي فيه المتغير الناتج ثنائي (0 أو 1) ومن المفترض أن يتبع التوزيع اللوجستي، ويكون الهدف من وراء تحليل الانحدار هو التنبؤ باحتمالية النتائج الناجحة من خلال وضع البيانات في المنحنى اللوجستي، والانحدار اللوجستي هو أمر شائع للغاية في العلوم الطبية.

- الانحدار الاحتمالي (Probit regression) أو النموذج الاحتمالي (Pobit model) هو نموذج خطي عام GLM يمكن أن يختلف فيه المتغير الناتج بين (0 و 1) أو قد يفترض قيم منفصلة (0 و 1)، ويفترض أن تتبع توزيع طبيعي معياري، وهدف الانحدار هو التنبؤ باحتمالية كل نتيجة، وهذه تقنية شائعة للتحليل التنبئي في العلم الاكتواري والخدمات المالية والتأمين والصناعات الأخرى للتطبيقات مثل التقيم المالي للأشخاص على أساس الملاءة المالية والراتب والديون والمعلومات الأخرى من طلب القرض الخاص بالشخص.

[1] استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي (Ragnar A.K. Frisch) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

- تحليل المسار (Path analysis) هو تقنية متعددة التنوع للنموذج الخطي العام GLM لتحليل العلاقات التوجيهية بين مجموعة المتغيرات. وهو يسمح بفحص النماذج الداخلية المعقدة حيث يكون المتغير الغير مستقل في أحد المعادلات هو المتغير المستقل في معادلة أخرى، ويستخدم على نطاق واسع في بحث العلوم الاجتماعية المعاصرة.

- تحليل السلسلة الزمنية (Time series analysis) هو تقنية تستخدم التحليل بيانات السلسلة الزمنية أو المتغيرات التي تتغير باستمرار مع الوقت،

يعتبر الانحدار الخطي من أبسط أنواع نماذج الانحدار، حيث ينقسم إلى نوعين الانحدار الخطي البسيط والذي يقيس العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، والانحدار الخطي المتعدد الذي يقيس العلاقة الخطية بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة[1].

- أشكال دوال نماذج الانحدار (Functional forms of regression models)

نستخدم في التحليل التجريبي غالبا النماذج التالية

- النماذج اللوغاريتمية الحولية أو اللوغاريتمية المزدوجة حيث يكون كل من المتغير التابع وكذلك المتغيرات المستقلة كلها في شكل لوغاريتمي ...مثل ندرس دالة إنتاج كوب دوجلاس ((Cobb - Douglas (CD)

- نماذج من نوع log– lin ما يكون فيها المتغير التابع عبارة عن متغير لوغاريتمي ولكن يمكن أن تكون المتغيرات المستقلة في شكل متغير لوغاريتمي أو خطي.....مثل هو موضوع معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي GDP، وعرض النقود، والسكان، والعمالة، والإنتاجية ومعدلات الفائدة، على سبيل المثال لا الحصر.

يسمى نموذج شبه لوغاريتمي لأن متغير واحد فقط (في هذه الحالة المتغير التابع) يظهر في شكل لوغاريتمي، في حين أن المتغير المستقل (الزمن هنا) هو في المستوى او الشكل الخطي.

- نماذج Lin-log التي يكون فيها المتغير التابع في شكل خطي، ولكن واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في شكل متغير لوغاريتمي.

- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة (Stationary and nonstationary time series)

السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات،...)[2]، وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا "Spurious Regression" أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي[3].

ومن جهة أخرى، إذا كنت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرا على الفترة الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العملية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص95.

[2] Terraza, Michel, and Régis Bourbonnais. "Analyse De Séries Temporelles: Applications À L'économie Et À La Gestion.", 2010, p5.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص643.

إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، فإن كل من وسطها الحسابي، تباينها، وتباينها المشترك يبقى ثابت عبر الزمن، وهذا يعني ان السلسلة المستقرة لا تحتوي على اتجاه عام أو موسمية، وبعبارة أخرى فهي لا تضم أي عامل يتطور مع الزمن.

انطلاقا من هذه الخصائص، فإن سيرورة الخطأ أو التشويش الأبيض ε_t، حيث تكون الأخطاء العشوائية ε_t مستقلة وذات توزيع متماثل $N(0,\sigma_\varepsilon^2)$، تعتبر مستقرة[1].

وقد تم تطوير نماذج الاقتصاد القياسي واستخدام طريقة واحدة أو أكثر للتنبؤ بمسارها في المستقبل، و على الرغم من وجود عدة طرق للتنبؤ منها[2] نماذج المتوسط المتحرك والانحدار الذاتي المتكاملة (ARIMA) التي نشرها الإحصائيان Box and Jenkins والمعروفة باسم منهجية Box - Jenkins (BJ) ، لتتطور نماذج السلاسل الزمنية الموسمية منها:

- نماذج الانحدار الذاتي الموسمي *SAR*؛ - نماذج المتوسطات المتحركة الموسمية *SMA*؛ - نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة الموسمية SARMA؛ - نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية الموسمية *SARIMA*.

2. نماذج الاقتصاد القياسي للجيل الثاني: ومنها

1.2. .نماذج التوقعات العقلانية (الرشيدة):

أدى ظهور نظرية التوقعات الرشيدة أو العقلانية كما يطلق عليها البعض عام 1961 على يد الاقتصادي موث (*Muth*) الى إحداث تطورات مهمة في مجال التحليل الاقتصادي،وأهم مبادئ نظرية التوقعات العقلانية هو بناء الوكلاء الاقتصاديين لتوقعاتهم حول التضخم المستقبلي اعتمادا على توقعهم حول السياسات الاقتصادية المستقبلية وتقوم هذه النظرية على الأفكار التالية:

- يقوم الوكلاء الاقتصاديون ببناء توقعاتهم للقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار والدخل باستخدام جميع المعلومات المتاحة لهم وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية. وبذلك هم يملكون معلومات كاملة ودقيقة حول الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

- المدرسة النمساوية ومدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد قد توصلا الى خلاصة مفادها السياسات لا تحدث اثر مربحا على الإنتاج والعمالة في الاجل الطويل على الأقل[3].

- عدم فعالية السياستين المالية والنقدية (إلا إذا كانت هذه السياسات غير متوقعة) في التأثير على المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة في الأجل القصير، لأن التوقع العقلاني المسبق لهذه السياسات يسمح للوكلاء الاقتصاديين التصرف وفقا لها وبالتالي منع تأثيرها (كما سيتم توضيحه لاحقا).

مفهوم التوقعات الرشيدة يدفعنا الى تمثيل كل انحراف في متغيرة الاقتصاد الكلي (مثل معدل التضخم) عن قيمتها الحقيقية، برشادة وبواسطة حد عشوائي غير ملاحظ U_t ويخضع مبدأ التوقع حول مستوى السعر لنوعين من التوقعات السائدة والمشهورة في الاقتصاد الكلي وهما:

---

[1] Bourbonnais, R. "Econometrie: Manuel Et Exercices Corrigés. Paris: Dunod." 2011, p238.

[2] Damodar Gujarati، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ط1، ترجمة مها محمد زكي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص 417-418.

للمزيد من الاطلاع انظر الى:

Diebold, F.X, Elements of Forecasting. 4th Edition, South-Western, Mason, 2007.
http://threeplusone.com/fieldguide

[3] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص224.

أ. التوقعات الرشيدة للأسعار: اذا كانت توقعات المتعاملين الاقتصاديين فعلا رشيدة، فانه لا يمكن للاقتصاد أن يبتعد لمدة طويلة عن توازنه الطبيعي للأجل الطويل أو مستوى إنتاج التشغيل الكامل. حيث يتكيف المتعاملون الاقتصاديون بسرعة فائقة مع المعلومة الجديدة.

ب. التوقعات المتكيفة للأسعار، يمكن استعمال مقاربة أخرى للنموذج الكنزي وهي فرضية التوقعات المتكيفة التي تعتمد على فكرة أن الأفراد يعدلون توقعاتهم ببطء وفقا بمعلومة جديدة بالطريقة التي لا تصحح الانحراف.

اذن الفرق الأساسي بين التوقعات الرشيدة والتوقعات المتكيفة يأتي من كون أنه في الأولى يتكيف المتعاملون الاقتصاديون بسرعة مع المعلومة الجديدة بينما في الثانية، يأخذون بالحسبان كلا من التضخم الحالي والتضخم الملاحظ خلال الفترة السابقة كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل (4-1): الفرق بين التوقعات الرشيدة والتوقعات المتكيفة

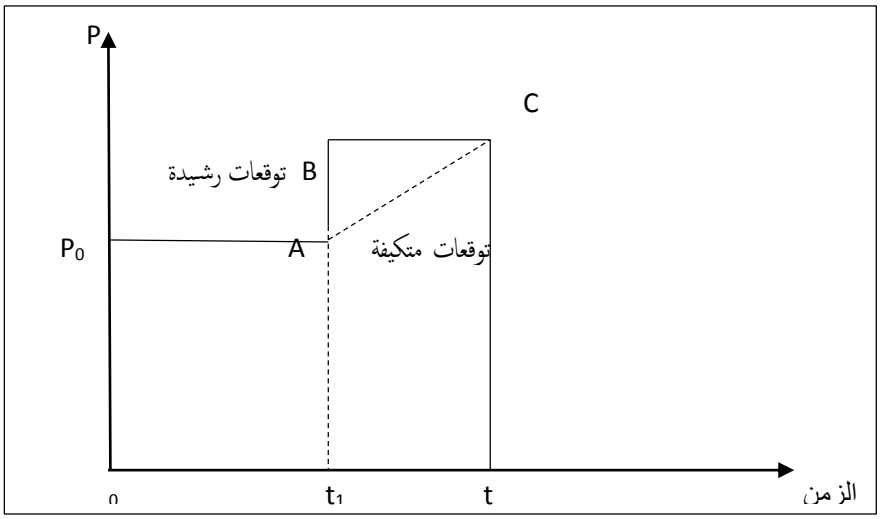

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص412.

ان فرضية التوقعات لا تعتمد على معلومات كاملة للمتعاملون الاقتصاديون وكذلك عدم رشادة وتعتبر أخطاء (التنبؤ) المتعاملين الاقتصاديين المتعلقة بالتضخم المستقبلي ليست مرتبطة مع التضخم السابق، لكن حسب التوقعات على مستوى الأسواق المالية فعلا رشيدة فكل معلومة جديدة تؤثر على أسعار الفائدة المستقبيلة او أوراق البورصات وبالتالي على أسعارها، اما على مستوى الأسواق الأخرى متعلقة باليد العاملة او بعض السلع والخدمات يكون تعديل الأسعار تدريجيا يعني قبل تعديل سعر أو اجر ما، ينطر المتعاملون الاقتثاديون الى ما اذا كان اتجاها ملاحظا حديثا هو مؤقت أو مستمر لمدة طويلة.

- منحنى العرض الكلي المقترح من طرف:LUCAS

انتقد لوكاس وبعض الاقتصاديون الجدد التحليل الكينزي (والنقدي) الذي يعتمد على طريقة التوقعات المتكيفة للتنبؤ بمعدل التضخم، كما نفى لوكاس إمكانية استخدام سياسة مالية أو نقدية نشطة للتحكم في الطلب الكلي. ولفهم النموذج الكلاسيكي الجديد للتوقعات العقلانية من الضروري شرح دالة العرض الكلي للوكاس.

إن مقاربة التوازن حسب لوكاس بواسطة التوقعات الرشيدة هي ببساطة عبارة عن سوق العمل النيوكلاسيكي مع تغير واحد هو أن بعض الأفراد لا يعرفون مستوى السعر الكلي، ولكنهم يعرفون الأجر المطلق والسعر الذي يشترون ويبيعون به، فمثلا في فترة معينة، يستطيع العامل معرفة معدل الأجر السائد ولكنه لا يعرف كل الأسعار المطبقة على مستوى الاقتصاد الكلي، ومنه لا يعرف الأجر الحقيقي .

لنفرض الآن بأنه في زمن معطى تعرف المؤسسات مستوى السعر الحالي P ، أما العمال فلا تتوفرلديهم معلومات حول مستوى السعر الحالي ويظنون أنه P^e، ولنفرض كحالة خاصة بأن مستوى السعر الحالي يفوق مستوى السعر المتوقع $P< P^e$، إذن عند أي أجر إسمي معطى تطلب الآن المؤسسات عمالة أكثر مما لو كان السعر هو P^e، والسبب في ذلك هو أنه عند مستوى السعر الحالي P والأجر الاسمي W_0 يكون الأجر الحقيقي هو W_0/P أقل مما يكون عليه نفس الأجر الاسمي والسعر، لأن $P >P^e$ اذن $(\frac{W_0}{P}) < (\frac{W_0}{P^e})$

الشكل (4-2): منحنى العرض الكلي للوكاس.

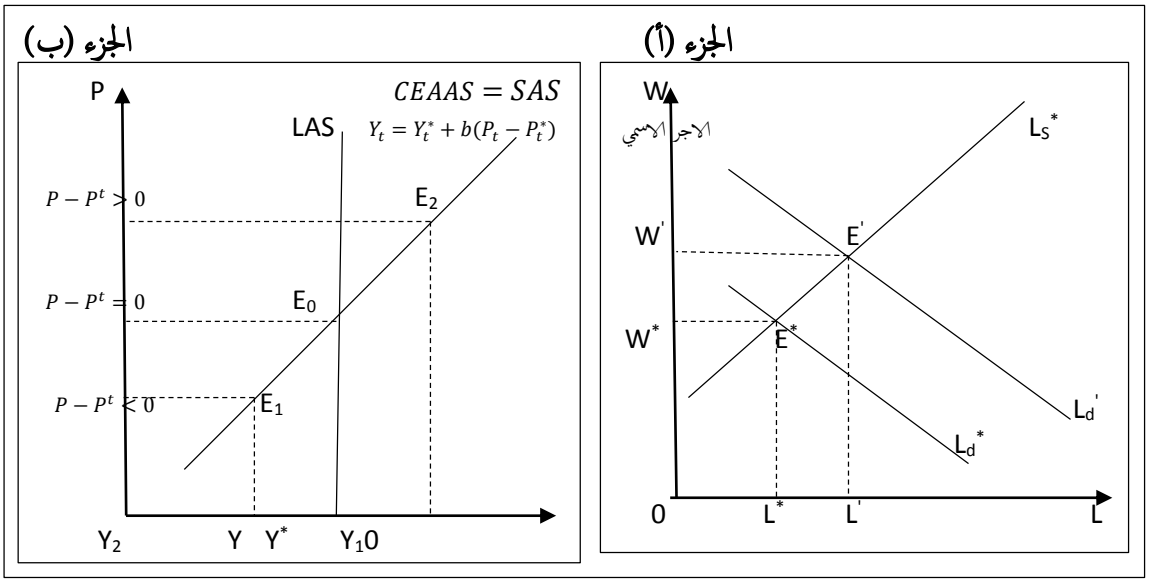

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 416-417.

في النموذج الكلاسيكي الجديد، تعتمد منحنيات العرض الكلي وعرض العمالة على التوقعات المشكلة بعقلانية للمتغيرات الحالية، بما في ذلك متغيرات السياسة النقدية والمالية التي تحدد بدورها مستوى السعر، نلاحظ من خلال الجزء (أ) من الشكل أعلاه أنه لما يكون $P< P^e$، يتحرك منحنى الطلب على العمل نحو اليمين إلى L_d'، ويرتفع الأجر الاسمي إلى W'، ليرتفع مستوى العمالة إلى L'. ومنه نقول أنه كنتيجة لعدم حصول العمال على المعلومات الكاملة، فإن الزيادة في مستوى السعر تؤدي إلى الزيادة في مستوى العمالة وبالتالي زيادة في الإنتاج.كما يظهر من خلال منحنى لوكاس في الجزء (ب) (منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات CEAAS أو منحنى العرض الكلي في الأجل القصير SAS). أنهإذا كان مستوى السعر الفعلي مساويا لمستوى السعر المتوقع $P= P^e$ تكون كمية الإنتاج المعروضة هي Y^*، أما إذا كانت الأسعار الفعلية أعلى $P < D^e$ وبالتالي الأجور الحقيقية أقل فإن المؤسسات ستعرض إنتاجا أكبر Y_1 ، أما إذا كانت الأسعار أقل من تلك المتوقعة < فإن الأجور الحقيقية تكون أكبر، لكن المؤسسات ستعرض إنتاجا أقل .

ويظهر من خلال معادلة منحنى لوكاس أن الفرق بين الإنتاج الذي يمكن أن يتحقق على المدى القصير والإنتاج الطبيعي هو الانحراف بين السعر المتوقع والسعر الفعلي. علما أن هذا الانحراف يحدث فقط نتيجة الخطأ في التنبؤ بمستوى الأسعار الناتج بدوره عن تغير السياسات الاقتصادية.

1.1.2. أثر السياسات الاقتصادية في ظل التوقعات العقلانية

- أثر السياسة الاقتصادية المتوقعة

نفترض أن السياسة الاقتصادية تكون متوقعة إما لأن متخذ القرار قد أعلن عن تغييرات مستقبلية؛ أو أن الأفراد قد توقعوا ذلك لأن متخذ القرار يتصرف بطريقة معينة في بعض الأحيان، كالاستجابة بشكل منهجي لزيادة البطالة في فترة واحدة عن طريق زيادة المعروض النقدي في الفترة التالية لمواجهتها (يتم التركيز على أثر السياسة النقدية لأن التوقعات العقلانية تم بأثر التضخم المتوقع الذي يتأثر بدوره بالسياسة النقدية). وبالتالي زيادة ارتفاع عرض النقود للفترة t عند ارتفاع معدل البطالة في الفترة t-1 ويعتمد مستوى السعر المتوقع في جانب الطلب على المستوى المتوقع لمتغيرات النموذج مثل العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، الضرائب، الاستثمار المستقل وغيرها. يبين الشكل التالي أثر التوسع النقدي المتوقع في ظل فرضية التوقعات العقلانية.

الشكل (4-3): أثر التوسع النقدي المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة.

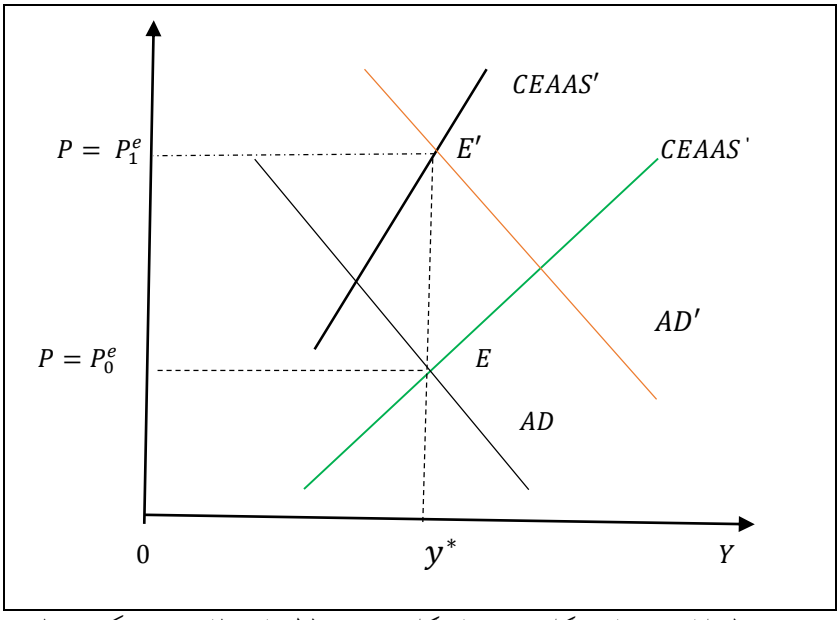

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص419

نلاحظ أن AD وSAS هما منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي يتقاطعان عند مستوى السع P^e =P الموافق لعرض النقود M_0. عند الارتفاع المتوقع لع رض النقود إلى M_1 مع بقاء المتغ يرات الأخرى على حالها، ينتقل منحنى إجمالي الطلب إلى AD′. وبما أن الزيادة في عرض النقود كانت متوقعة سيرافقها مطالبة العمال بزيادة الأجور النقدية تحسبا لمزيد من التضخم في المستقبل، وستقوم الشركات برفع أسعار منتجات تحسبا لارتفاع التكاليف المستقبلية كما أنها لا تقدم المزيد من الوظائف. الأمر الذي أدى إلى تحول منحنى العرض الكلي نحو اليسار إلى SAS_1 .وعليه يتقاطع منحنى العرض الكلي قصير المدى الجديد مع منحنى إجمالي الطلب AD′ عند النقطة E′ ليتحدد مستوى سعر أعلى P_1^e مع بقاء مستوى الإنتاج في مستواه الأصلي.

وعليه نستنتج أنه في نموذج التوقعات العقلانية يؤدي التوسع النقدي المتوقع إلى زيادة الأسعار والأجور الاسمية بنفس النسبة، بينما تبقى المتغيرات الحقيقية (الإنتاج والعمالة) دون تغيير مما يعني التأثير المحايد للنقود. بمعنى أن العرض الكلاسيكي الجديد ينفي فعالية سياسات إدارة الطلب الكلي المالية والنقدية على حد سواء في تحقيق استقرار الإنتاج والعمالة. حيث

تعتبر استنتاجات الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد غير تدخلية؛ تماما مثل تلك التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون. وهذا ما يسمى "بعجز السياسة النيوكلاسيكية".

2.1.2. السياسة الاقتصادية غير المتوقعة

في حالة التوسع النقدي غير المتوقع فإن منحنى الطلب الكلي يتحرك إلى AD′ لكن لكون العمال لا يتوقعون ارتفاع مستوى السعر، فإن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات لا يتحرك، وكنتيجة لذلك ننتقل إلى التوازن الجديد E′، أين ترتفع الأسعار الفعلية لتكون أكبر من الأسعار المتوقعة P^e > P، مما ينتج زيادة في الانتاج Y_1، وعليه فإن التوسع النقدي غير المتوقع (من طرف العمال) يؤدي إلى توسع الإنتاج.

الشكل (4-4): أثر التوسع النقدي غير المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة.

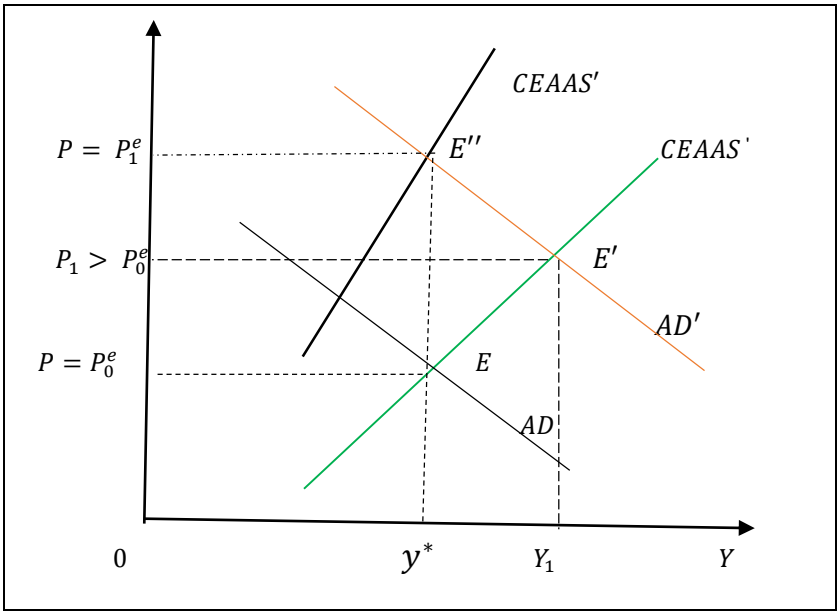

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص419

لكن نلاحظ في ظل التوقعات الرشيدة أن هذه الوضعية لا تستمر طويلا (عند النقطة E′)، حيث أن الأسعار تكون أعلى من تلك المتوقعة، مما يدفع بالعائلات والمؤسسات إلى إعادة النظر في تنبؤا ا. فمثلا إذا توقعت العائلات والمؤسسات بأن الزيادة في مخزون النقود تبقى متواصلة، فإ م يراجعون أسعارهم المتوقعة بشكل أعلى إلى P^e = P ثم يقومون بتعديل خططهم وفقا لذلك (المطالبة بزيادة الأجور وعدم توظيف عمال جدد)، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي يتحرك للأعلى لـ CEAAS′، لتعود مستويات الإنتاج والعمالة إلى مستويات الطبيعية.

ليتأكد لنا أن تغيرات مخزون النقود تترك آثارا عندما تكون هذه التغيرات غير متوقعة، أي أن النقود لها أثر في المدى القصير فقط، وتترجم مباشرة بزيادة في الأسعار. لتصبح تامة الحياد في المدى الطويل. ونستنتج أنه وفقا للنظرية الكلاسيكية الجديدة فإن التغيرات غير المتوقعة في إجمالي الطلب هي التي تسبب دورات أو تقلبات اقتصادية.

رابعا. التوازن العام لنموذج (IS-LM-BP) في ظل فاعلية سياسات أسعار الصرف والفائدة في إطار الاقتصاد الكلي

1. السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي و أسعار الفائدة الحقيقية،حيث يتأثر هذان العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات،فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات و معدلات الناتج الحقيقي و أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي.

و السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود في المجتمع بغرض أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالبا إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه،و ينعكس أيضا على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلبا،حيث يدفع تصاعد معدلات التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية،وكل هدا يضعف من قيمة سعر صرف العملة الوطنية،إذا فالتأثير قصير الأجل لسياسة نقدية توسعية هو انخفاض العملة الوطنية، وبالمقابل فان السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات،هذا فضلا عن جذب من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي على زيادة الطلب العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:

- شراء وبيع السندات في سوق الصرف،وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.
- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية.
- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف.

2. السياسة المالية: تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي،والذي هوا لفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الضريبي،حيث أن تغير الإنفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة،وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات و انخفاض الصادرات حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي،و هذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار و أسعار السلع والخدمات بالتبع،فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية و ينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف.

ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل اكبر في الاقتصاد المفتوح مع سعر صرف ثابت، ولكن في الأجل الطويل فان التوسع المالي الذي الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ماسيقلل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي.

وقد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مغلق،كما أن السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الأجل القصير تكون أقوى مما هو لاقتصاد مغلق،غير انه في اقتصاد

مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين للتزاحم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي.

3. السياسة التجارية: يجرى التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسات حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود.

وتؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية إلى عدة نتائج عكسية،حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات أدنى وأسعار أعلى من المنتجات المستوردة،مما يؤدي إلى اتجاه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة سواء كان الاستيراد بطرق مشروعة قانونيا أو غير مشروعة، مما يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فان تأثيرها قد لا يكون كبيرا، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية. وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة ادني من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية.

4. فاعلية السياسة النقدية والمالية:

ان سعر الفائدة يمثل حلقه الوصل بين سوق السلع وسوق النقود من خلال داله الاستثمار سوق السلع، فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود فان حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح . ولتحديد فاعلية الاجراء الذي تمارسه السياسة النقدية يجب التعرف على الجزء أو المنطقة من منحنى LM التي تتقاطع فيها مع منحنى IS إذ تتوقف فاعلية السياسة النقدية عند هذه المنطقة لذلك لابد لنا من تقسيم المساحة التي تعمل عليها السياستان النقدية والمالية على ثلاث مناطق كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل (4-5): فاعلية السياسة النقدية والمالية (مصيدة السيولة)

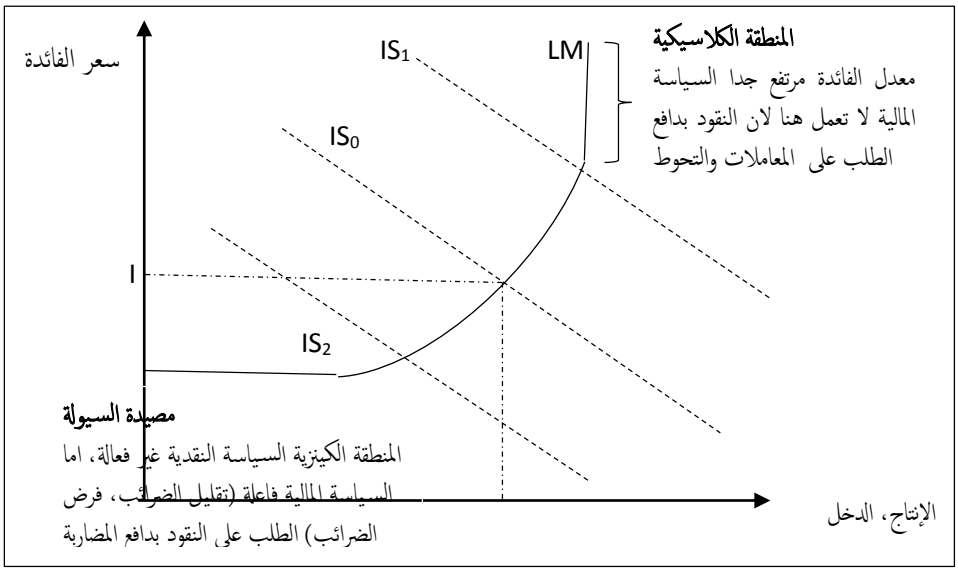

المصدر: سكنه جميه فرج، سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج (*IS-LM-BP*) ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، جمهورية العراق، 2022، ص25.

ا- منطقة مصيدة السيولة المنطقة الكينزية (منحى LM خطا أفقيا): والتي يكون فيها طلب النقود بدافع المضاربة وهو تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة وتمتاز بمعدلات فائضة منخفضة إلى أدنى حد.

ضمن المجال الكينزي فان دالة منحنى (LM) تصبح تامة المرونة بالنسبة للفائدة. وهذا المجال بمثل مصيدة السيولة (مصيدة كينز)، حيث يكون هناك حد أدنى معين للفائدة مما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من الاحتفاظ بالسندات . أما الطلب على النقود لأجل المضاربة فيقترب ما لا نهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.

ب - المنطقة الاعتيادية: وهي تمثل معدلات فائدة ودخل طبيعي.

جـ- المنطقة الكلاسيكية (منحى LM خطا عموديا): التي لا يتوقف فيها طلب النقود على معدلات الفائدة بمعنى لا يوجد دافع للمضاربة وتقتصر رغبة الأفراد في الطلب على النقود بدافع المبادلة والتحوط ويكون معدل الفائدة في أعلى مستوى له.

ضمن المجال الكلاسيكي فان، مرونة منحنى (LM) بالنسبة للفائدة تصبح مقتربة من الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة. وبالتالي تستخدم كل النقود لدافع الصفقات والحيطة وفي المجال الأوسط، فان المنحنى (LM) بظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل الصفقات والحيطة والمضاربة.

1.4. فعالية السياسة المالية[1]:

في المجال الكينزي حيث مصيدة السيولة ومستوى الدخل منخفض فان السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل. فاذا زاد الانفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحنى (IS) إلى اليمين.

وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل (Y) ولتمويل الزيادة في الانفاق الحكومي فانه من الضروري الاقتراض من الافراد لأننا افترضنا أن عرض النقود (ثابت) خاصة وأن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة تكون متوفرة بكثير، وبالتالي سيقبل الافراد على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة. ومما تجدر ملاحظته هنا هو ان زيادة الانفاق الحكومي في المجال الكينزي، لم تؤثر نهائيا على معدل الفائدة، وبالتالي فان الاستثمار سيبقى بدون تغيير.

أما إذا تقاطع المنحنى (IS) مع المنحنى (LM) في المجال الأوسط فان السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي. فاذا زاد الانفاق الحكومي (تمول الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق بيع سندات إلى الافراد لأننا لازلنا نفترض بأن عرض النقود (ثابت) فان المنحنى (IS) سينتقل ويترتب على ذلك زيادة في مستوى الدخل (Y) وترتفع الفائدة أيضا وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا.

أما في المجال الكلاسيكي، فان السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقا. فالسياسة المالية لا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى الدخل ثابتا، كما أنه في المجال الكلاسيكي فان الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون معدوما. وبالتالي فان الطريق الوحيد الذي يسمح للحكومة بالاقتراض التمويل الزيادة في اتفاقها هو بيع سندات، لأن ارتفاع معدل الفائدة سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية وبالتالي فان الزيادة في الانفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض معادل في الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير.

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص263.

2.4. فعالية السياسة النقدية[1]:

ان السياسة النقدية في المجال الكينزي لا تكون فعالة في تغيير مستوى الدخل حيث مادام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة، فان الزيادة في عرض النقود ستكون كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة وبالتالي فان التغير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل.

أما إذا كان الاقتصاد الوطني في المجال الأوسط، فان السياسة النقدية ستكون فعالة في زيادة مستوى الدخل، وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود (انتقال منحى LM) على هذا الأخير، أي عرض النقود، أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة مما سمح للاستثمار بالارتفاع فارتفع الدخل تبعا لذلك.

أما في المجال الكلاسيكي، فان السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل وفعاليتها هنا تكون أكبر مما كانت عليه في المجال الأوسط. فتلاحظ من الشكل أدناه أن زيادة عرض النقود أدت إلى نقل (منحى LM) فانتقل بذلك مستوى الدخل، ومما تجدر الاشارة اليه هو أنه لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة في المجال الكلاسيكي. وبالتالي فان الزيادة في عرض النفود سوف تؤدي إلى زيادة الانفاق ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الدخل.

5. فاعلية سياسات أسعار الصرف والفائدة في إطار الاقتصاد الكلي

يؤثر التغير في سعر الصرف والفائدة في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي ولذلك فان عددا كبيرا من الدول يولي سعر الصرف أهمية ضمن برامجها الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتها.

ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين السياستين على الوجه التالي:

هذا وقد تعاظمت أهمية سياسات الصرف والفائدة مع تزايد أهمية مصادر التمويل الخارجي والداخلي، ونستخدم أثر تغير السياسات الاقتصادية[2] على نموذج التوازن الكلي هي مبينة من خلال الشكل الموالي ومن بين هذه السياسات ما يلي: (السياسة المالية ، النقدية،الخارجية)

الشكل (4-6): أثر تغير السياسات الاقتصادية على نموذج التوازن الكليIS-LM-BP

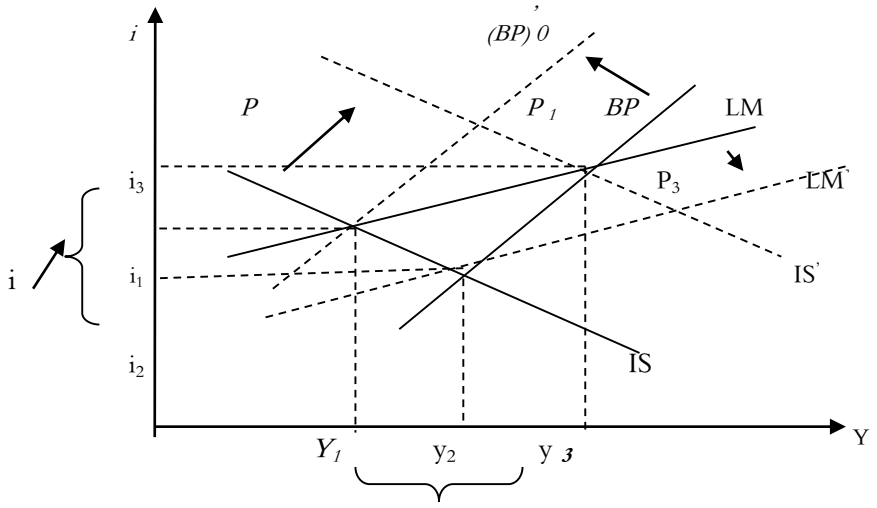

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص264.

[2] مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النطرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية، 2012، ص30.

وسوف نقوم بدراسة أثر توسع السياستين المالية والنقدية على نموذج ماندل -فلمنج بشيء من التفصيل وفي إطار حركات رؤوس الأموال الدولية وذلك من خلال الدراسة الموالية.

1. نظام الصرف الثابت سوف نتطرق إلى 6 حالات مختلفة حسب درجة حركة رأسمال.

1.1. حركة تامة: تختلف الآثار حسب السياسات الاقتصادية المتبعة.

حالة 1 : سياسة نقدية توسعية

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تحرك منحنى LM يمينا (نحو الأسفل)، و ينتقل الاقتصاد من النقطة (الوضعية) A إلى النقطة B، عند النقطة B يظهر خروج لتدفقات رأسمالية هامة أين يبحث المستثمرين المحليين عن أصول مالية ذات عائد هام وأكبر، يعني سوف يهتمون بشراء أصول مالية أجنبية، و بالتالي سوف يلجئون إلى تبديل العملة الوطنية غير المرغوب في الاحتفاظ بها بالعملة الصعبة. يقرر البنك المركزي على إبقاء معدل (e)، على مستواه الأولي (e_a) و بالتالي سوف يقوم بالشراء لكل النقد الوطني غير المرغوب فيه طبعا والقيام ببيع العملة الصعبة، مما ينتج عنه انخفاض في عرضه ليتحرك منحنى LM نحوى اليسار ويرجع إلى وضعيته الأصلية و عليه يرجع الاقتصاد إلى النقطة A تجدر الإشارة إلى بقاء كلا من مستويي i و y ثابتين.

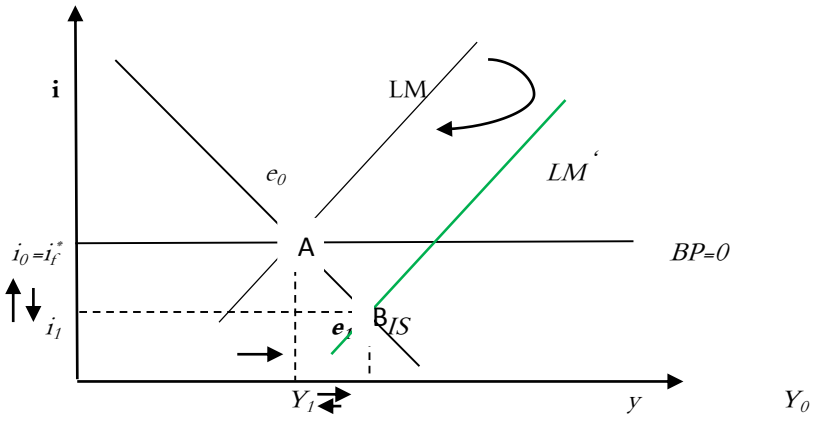

النتيجة تتسم السياسة النقدية بعدم الفعالية لتطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع حركة تامة لرأسمال.

حالة2: سياسة جبائية توسعية

إن الزيادة في مقدار الإنفاق العمومي تؤدي إلى الزيادة في مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه تحرك في منحنى **IS** نحو اليمين ويتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، في المستوى B تحدث تدفقات هامة من الراسمال حيث يفضل المستثمرين الأجانب الحصول على الأصول المالية المحلية ذات الأرباح المرتفعة (i مرتفع) حيث يلجئون إلى التخلي على عملتهم الصعبة و تبديلها بالعملة الوطنية، بالمقابل يركز البنك المركزي دائما على المحافظة على المستوى الأولي e، و بالتالي القيام بشراء هذه العملة الصعبة غير المرغوب فيها في السوق المحلي و على بيع العملة الوطنية (إصدارها) و بالتالي يرتفع عرضها مما يؤدي إلى تحرك منحنى LM يمينا ليتحرك الاقتصاد مرة اخرى و يتجه إلى النقطة C اين سوف يعرف مستوى y تطورا .هاما

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بقوة فعاليتها على تطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع حركة تامة لرأسمال.

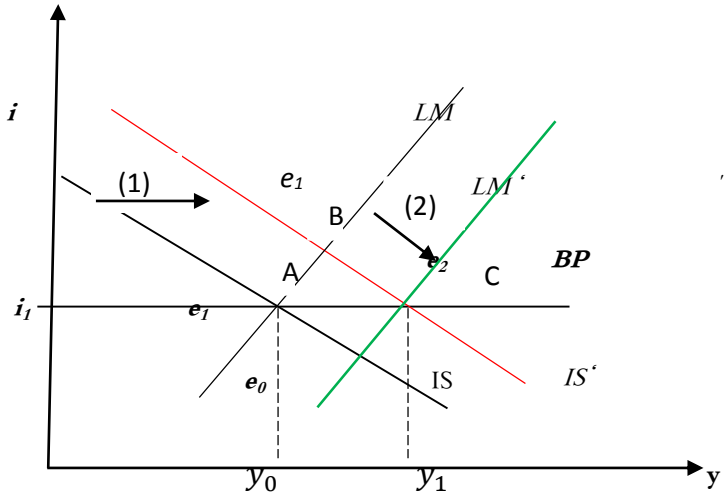

- أثر التخفيض في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال

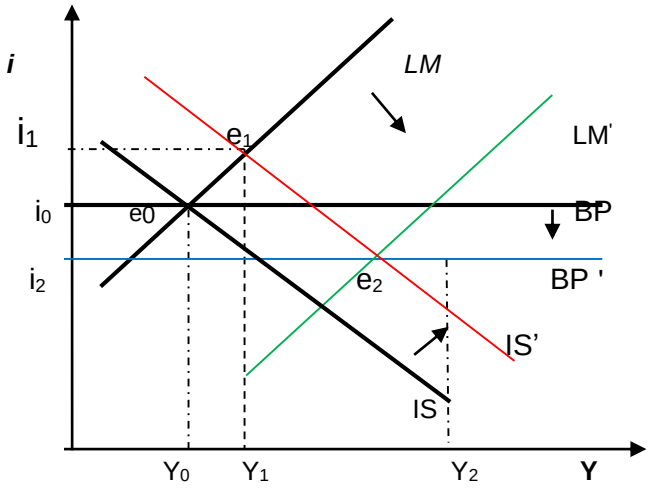

عند النقطة(e_0) إن الرفع من سعر الصرف يرفع من الصادرات ويخفض الواردات وبالتالي يترك(IS)إلى (IS') ويتحرك (BP) باتجاه(BP') ومنه ينتقل الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة(e_1)، لكن عند الأجل القصير يحدث فائض في ميزان المدفوعات، والذي يدفع بمخزون النقود للارتفاع ويتحرك(LM) إلى(LM') وتحدث نقطة توازن أخرى هي(e_2)،ومنه فإن التخفيض من العملة يرفع من الدخل، ويقلص من أسعار الفائدة، ينتقل ميزان المدفوعات إلى وضعية فائض خلال مسار التعديل (في الأجل القصير) لكنه يعود في النهاية (الأجل الطويل) إلى وضعية التوازن.

وإن الصدمات التي تصدر عن العالم الخارجي هي نفسها الآثار الناجمة عن الرفع في سعر الصرف فالزيادة في(y_f) أو(P_f)سوف تؤدي إلى نفس الآثار السابقة، بينما التدهور في سعر الفائدة الخارجي(i_f)والذي سوف يحرك منحنى(BP) دون أن يتبعه تحرك في(IS) ، سوف لن يكون له أثر على الدخل وسعر الفائدة المحلي، ومع هذا فإنه سوف يحدث مسارا أين يصبح ميزان المدفوعات في فائض، ليبدأ منحنى(LM)في التحرك لليمين،يرتفع الدخل وينخفض سعر الفائدة المحلي، إلى النقطة التي يتقاطع فيها(IS)الأصلي منحنى(BP)الجديد.

2.1. حركة قوية (BP تحت LM)

حالة 3: سياسة نقدية توسعية

الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى تحريك منحنى LM يمينا و يتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B أين يتواجد هناك عجز في رصيد المدفوعات كون أن الدخول الصافي للرأسمال ENK غير كافي على تغطية العجز الوارد على رصيد الميزان الجاري في المستوىB، كما يفسر هذا العجز أيضا بتواجد ضغط على معدل e، على الانخفاض (تواجد كميات كبيرة من النقد الوطني في سوق الصرف الأجنبي). لذا يعتمد البنك المركزي على تثبيت سعر الصرف في مستواه الأولي (e_a)، وبالتالي شراء كل تلك الكميات للنقد الوطني غير المرغوب فيه (المتاح في الخارج) و عليه بيع العملة الصعبة التي بحوزته، مما يؤدي إلى حدوث انكماش في الكتلة النقدية المتداولة في السوق المحلي وبالتالي يتحرك منحنى LM ثانية ليرجع إلى وضعيته الأولية. كما يرجع الاقتصاد إلى النقطة A و بالتالي لا ينتج عن هذه السياسة التوسعية أي تغيير على مستويي y و i.

النتيجة: تتسم السياسة النقدية بعدم فعاليتها على تطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع حركة قوية للرأسمال.

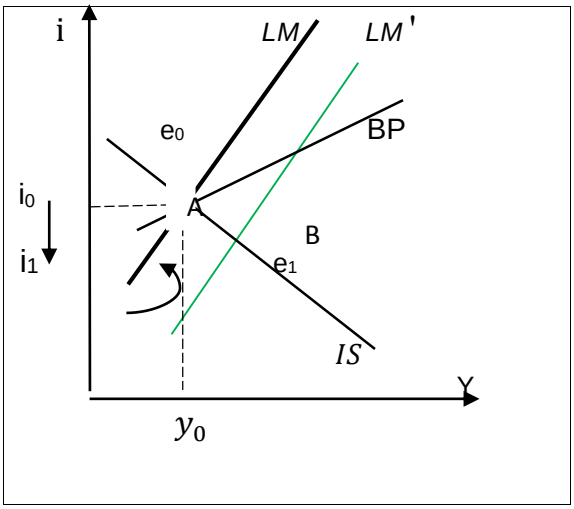

حالة 4: سياسة جبائية توسعية

إن الزيادة في مقدار G تعني الزيادة في مستوى الطلب الكلي أين يتحرك منحني IS يمينا و يتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، في المستوى B يتواجد فائض في رصيد ميزان المدفوعات كون أن الدخول ENK قوي لتغطية العجز المحتمل و المتواجد على مستوى رصيد الميزان الجاري في النقطة B. يفسر الفائض المتواجد على مستوى BP بوجود ضغوط على مستوى e، لكي يرتفع (تواجد طلب كبير على العملة الوطنية في سوق الصرف الخارجي). هنا يقرر البنك المركزي تثبيت معدل سعر الصرف في مستواه الأولي(e_a)، و بالتالي تغطية هذا الطلب الهام على النقد الوطني بواسطة القيام ببيعه و الرفع من كمياته المتداولة في السوق (رفع M^0)، مما يؤدي إلى تحرك منحنى LM يمينا (نحو الأسفل)، ليتجه الاقتصاد ثانية من النقطة B إلى النقطة C وضمن هذه النقطة الأخيرة يعرف مستوى y ارتفاعا كبيرا نتيجة لهذه السياسة التوسعية الجبائية.

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بالفعالية الهامة لتطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع حركة قوية للرأسمال.

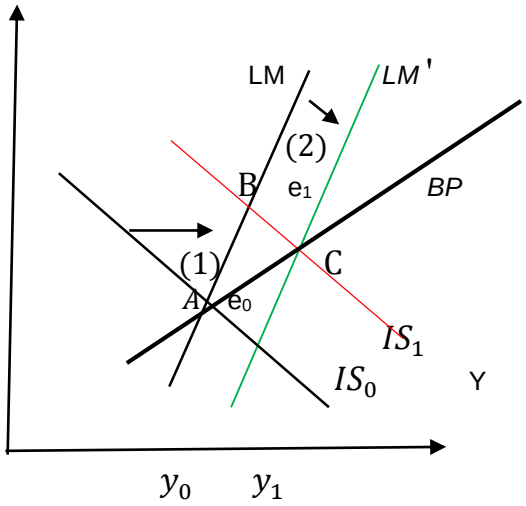

3.1. رأسمال ساكن

حالة 5: سياسة نقدية توسعية

تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى تحريك منحنى LM يمينا و يتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، أين يتواجد عجز في رصيد BP نتيجة لدخول كميات معتبرة فقط من الرأسمال للوطن لتغطية العجز المحتمل و المتواجد على مستوى رصيد الميزان الجاري. يفسر العجز المسجل على مستوى رصيد BP على تواجد ضغوطات على معدل e لكي ينخفض (تواجد كميات معتبرة من النقد الوطني غير المرغوب فيها في سوق الصرف الخارجي). يقرر البنك المركزي الاحتفاظ بمعدل بمستواه الأولي(e_a)، وبالتالي القيام بشراء كل النقد الوطني و بيع العملة الصعبة، مما يؤدي إلى تقلص في الكميات المعروضة للنقد الوطني وبالتالي يتحرك منحنى LM ثانية يسارا (نحو الأعلى) ليرجع إلى وضعيته الأولية، كما ينتقل الاقتصاد إلى النقطة A تجدر الإشارة إلى عدم حدوث تغير في كلا من مستويي y و i.

النتيجة: تتسم السياسة النقدية بعدم فعاليتها في تطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع رأسمال ساكن.

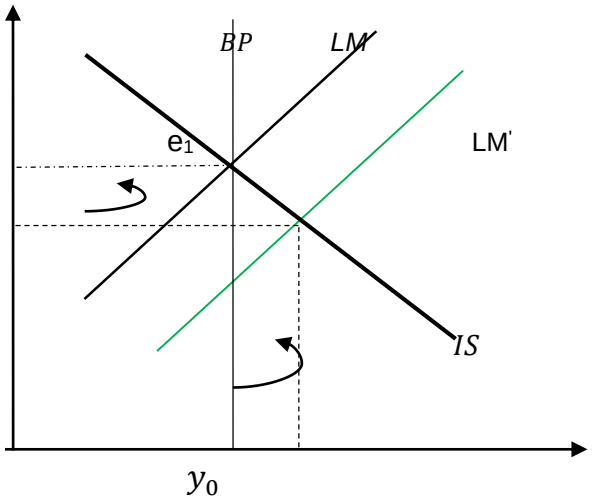

حالة 6: سياسة جبائية توسعية

الزيادة في مقدار G تؤدي إلى الزيادة في مستوى الطلب الكلي و بالتالي يتحرك منحنى IS يمينا لينتقل الاقتصاد من الوضعية A إلى الوضعية B، أين يتواجد عجز في رصيد BP كون أن الكميات المتوافدة من ENK غير كافية لتغطية العجز

المسجل على رصيد الميزان الجاري عند هذا المستوى، كما يفسر العجز المسجل في رصيد BP بوجود ضغوط على معدل e لكي ينخفض (تواجد كميات غير مرغوبة من النقد الوطني على مستوى سوق الصرف الخارجي)، وعليه يقرر البنك المركزي بتثبيت معدل e بمستواه الأولي(e_a)، و بالتالي قيامة بشراء كل النقد الوطني غير المرغوب فيه و البيع للعملة الصعبة، مما ينتج عنه تقلص في الكميات المعروضة من النقد الوطني (انكماش) و تحرك لمنحني LM يسارا (نحو الأعلى) ليتجه الاقتصاد ثانية من النقطة B إلى النقطة C. نلاحظ أنه لا يوجد أي تغيير على مستويي y و i .

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بعدم فعاليتها على تطوير مستوى y عند نظام الصرف الثابت مع رأسمال ساكن.

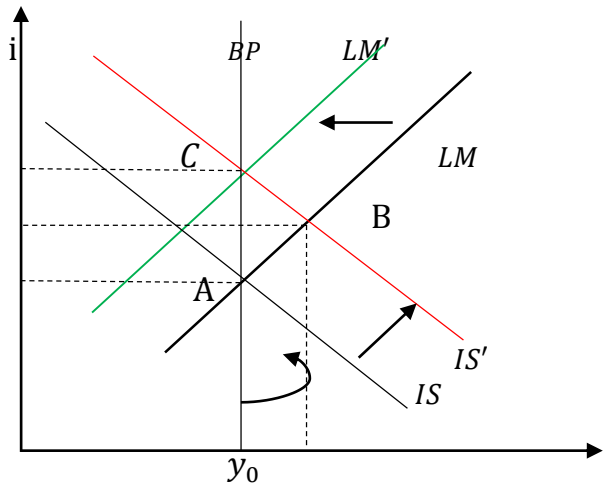

الشكل (4-7): أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي ضمن نظام الصرف الثابت

الشكل (4-8): أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الخارجي ضمن نظام الصرف الثابت والحركة المنعدمة لرأس المال

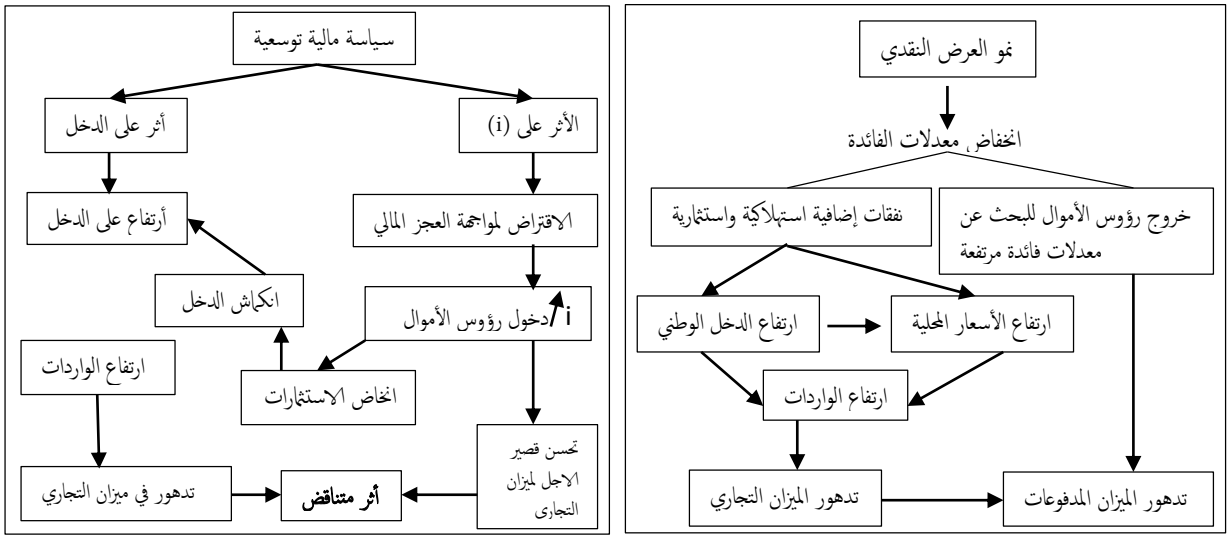

source: Jalladeau Joël ,Introduction à la macroéconomie: modélisation de base et redéploiements théoriques contemporains, 2edution, De Boeck Supérieur, 1998,p32, p327.

2. نظام الصرف المرن: تختلف الآثار المرتقبة حسب اختلاف درجة حركة رؤوس الأموال.

1.2. حركة تامة تختلف الآثار حسب السياسات الاقتصادية المتبعة.

حالة 7: سياسة نقدية توسعية

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تحريك منحنى LM يمينا ويتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B اين سوف يعرف هذا المستوى خروج هام من الرأسمال كون أن المستثمرين المحليين يبحثون عن شراء أصول ذات عوائد و أرباح كبيرة في الخارج، و بالتالي سوف يقوم هؤلاء المستثمرين بتبديل نقدهم الوطني مقابل العملة الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الطلب على النقد المحلي وتدني في قيمته في سوق الصرف الخارجي. إن الانخفاض في معدل يؤدي إلى ارتفاع في مستوى NX بسبب انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية (تحسن في تنافسية أسعارها)، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تحرك منحنى IS يمينا. يستمر معدل e في الانخفاض و يستمر معه تحرك منحنى IS دائما نحو اليمين حتى حدوث لتوقف كلي للتزيف في الرأسمال إلى الخارج (حتى تساوي i و i^*) و يصبح التوازن الكلي الجديد عند النقطة C أين يسجل مستوى y تطورا هاما.

النتيجة: تتسم السياسة النقدية بالفعالية الهامة لتطوير مستوى y عند نظام الصرف المرن مع حركة تامة لرأسمال.

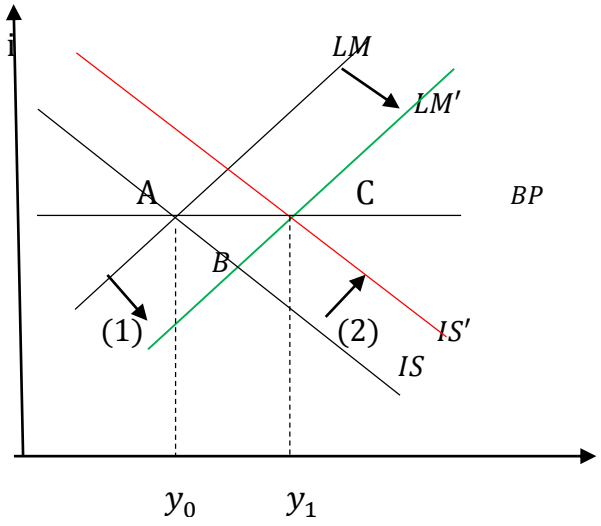

حالة 8: سياسة جبائية توسعية

الارتفاع في مقدار G تعني الزيادة في مستوى الطلب الكلي، حيث يتحرك منحنى IS يمينا و يتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B أين يعرف الاقتصاد في هذا المستوى تدفق هام للرأسمال (دخول قوي)، حيث يبحث المستثمرين الأجانب عن أصول مالية ذات عوائد كبيرة و المتمثلة في الأصول المالية، و بالتالي سوف يقوم هؤلاء المستثمرين بتبديل عملتهم الصعبة بنظيرتها المحلية و التي أصبحت أكثر طلبا (مرغوب فيها)، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الطلب على العملة الوطنية و ارتفاع في قيمتها على مستوى سوق الصرف الخارجي (يرتفع معدل e)، مما يساهم في انخفاض في مستوى NX بسبب ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية في الأسواق الدولية، و بالتالي ينخفض مستوى الطلب الكلي و يتحرك منحنى IS نحو اليسار.

يستمر معدل e في الارتفاع ومنحنى IS في الانتقال نحو اليسار حتى توقف حركة ENK (حتى تساوي i و i^*) ويرجع التوازن الاقتصادي إلى مستواه الأولي A.

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بعدم فعاليتها على تطوير مستوى y عند نظام الصرف المرن مع حركة تامة لرأسمال.

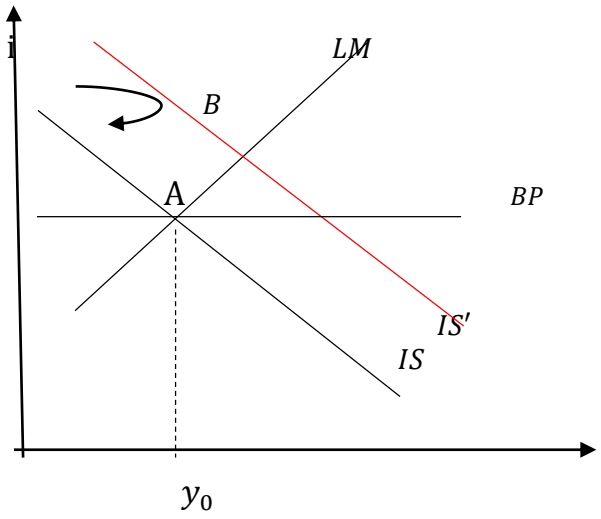

2.2. حركة قوية (BP تحت LM)

حالة 9: سياسة نقدية توسعية

تؤدي الزيادة في الكتلة النقدية إلى تحرك منحنى LM يمينا لينتقل الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، أين يتواجد عجز في رصيد BP نتيجة لعدم التمكن من تغطية العجز المسجل في رصيد الميزان الجاري في هذا المستوى مما يفرض ضغوطا على مستوى e لكي ينخفض (تواجد نقد محلي غير مطلوب و غير مرغوب فيه على مستوى سوق الصرف الخارجي)، أين يساهم هذا الانخفاض في ارتفاع في مستوى صافي الصادرات (NX) لتحسن تنافسية أسعارها على مستوى الاسواق الدولية. ينتج عن هذا الارتفاع أثرين مختلفين في نفس الوقت:

1. يرتفع مستوى الطلب الكلي مما يحرك منحنى IS يمينا
2. يتحسن مستوى رصيد الجاري مما ينتج عنه تحرك منحنى BP يمينا (نحو الأسفل) كما هو مبين في الشكل البياني.

يتقاطع كلا من المنحنيين IS′ و BP′ في نقطة تقاطع مع منحنى LM′ في مستوى C و الذي يعبر عن التوازن الاقتصادي الكلي الجديد، و الذي يساهم في تطوير هام لمستوى y.

النتيجة: تتسم السياسة النقدية بالفعالية الهامة في تطوير مستوى y في نظام الصرف المرن مع حركة قوية للرأسمال.

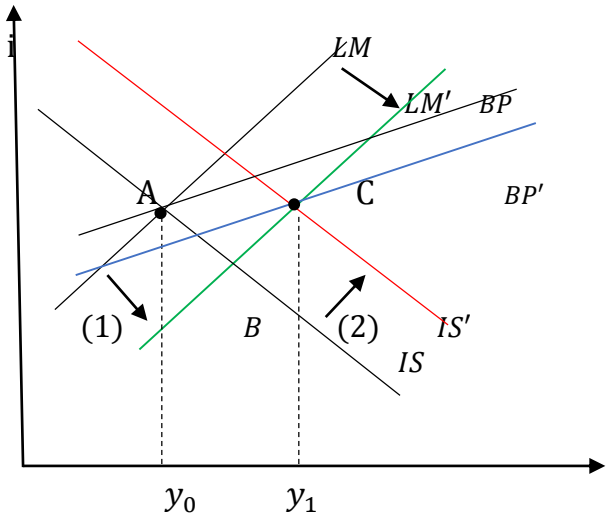

حالة 10: سياسة جبائية توسعية

إن الزيادة في مقدار G تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الطلب الكلي مما تؤدي إلى تحرك منحنى IS يمينا ليتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، أين يتواجد فائض في رصيد BP نتيجة لتوافد كميات هامة من الرؤوس الأموال لتغطية العجز المسجل على مستوى رصيد الميزان الجاري في النقطة B، مما يساهم هذا الفائض في تثمين من قيمة e (تواجد طلب كبير على العملة المحلية في سوق الصرف الخارجي). بالمقابل يؤدي هذا الارتفاع في معدل e إلى التقليص في قيمة NX نتيجة لارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية و الذي يساهم بدوره في ظهور أثرين مختلفين:

1. يتقلص مستوى الطلب الكلي و عليه يتحرك منحنى IS يسارا.
2 يسجل رصيد الميزان الجاري تراجعا مما يحرك منحنى BP يسارا .

يدعى هذا الأثر المعاكس للانتعاش بأثر الاستبعاد المفروض من طرف سعر الصرف، ليتحدد أخيرا التوازن النهائي في النقطة C.

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بالفعالية العالية على تطوير مستوى y عند نظام الصرف المرن مع حركة قوية للرأسمال.

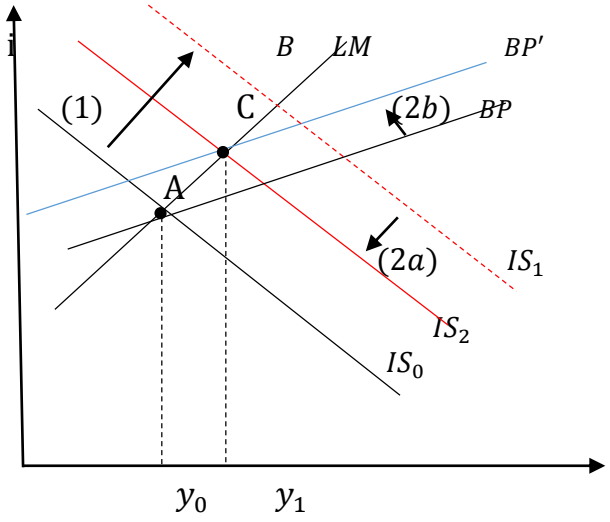

3.2 رأسمال ساكن

حالة 11 : سياسة نقدية توسعية

إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تحرك منحنى LM يمينا ليتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B، أين يسجل هناك رصيد BP عجزا نتيجة لعدم تغطية تدفقات ENK للعجز المسجل على مستوى رصيد الميزان الجاري في مستوىB، مما يساهم هذا العجز في انخفاض معدل e (تواجد لكميات من النقد المحلي غير مطلوبة على مستوى سوق الصرف الخارجي)، و الذي ينتج عنه ارتفاع في مستوى NX نتيجة لانخفاض في أسعار المنتجات المحلية في الأسواق الدولية و الزيادة في الطلب عليها هذا الارتفاع في مستوى NX ينتج عنه أثرين مختلفين

1. يرتفع مستوى الطلب الكلي وبالتالي يتحرك منحنى IS يمينا.
2. يتحسن رصيد الميزان الجاري مما يحرك منحنى BP يمينا.

في الأخير، يتحدد التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى C أين يسجل مستوى y تطورا هاما.

النتيجة: تتسم السياسة النقدية بالفعالية على تطوير مستوى y عند نظام الصرف المرن مع رأسمال ساكن.

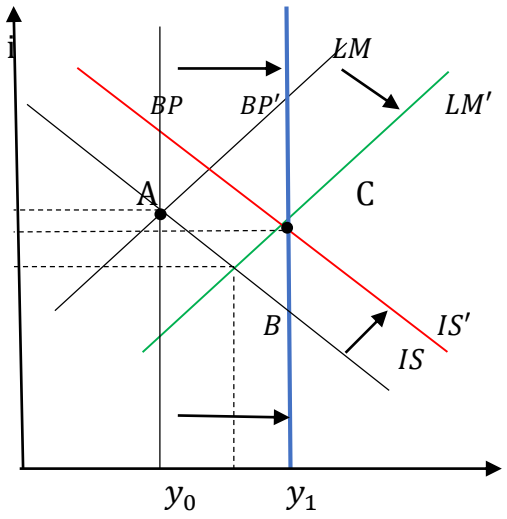

حالة 12: سياسة جبائية توسعية

يؤدي الارتفاع في مقدار G إلى الزيادة في مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه تحرك المحلى IS يمينا ليتجه الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. أين يسجل رصيد BP عجزاً نظرا لعدم التغطية الكلية لتحقات ENK للعجز المسجل على مستوى رصيد الميزان الجاري في النقطة B. مما يساهم هذا العجز في انخفاض في قيمة e (تواجد كميات كبيرة معروضة من النقد الوطني على مستوى سوق الصرف الخارجي)، بالمقابل ترتفع قيمة NX نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات المحلية نظرا لانخفاض أسعارها على محتوى الأسواق الدولية. ينتج عن هذا الارتفاع في قيمة NX اثرين مختلفين

1. يرتفع مستوى الطلب الكلي ليتجه منحى IS يمينا.
2. يتحسن مستوى رصيد الميزان الجاري مما ينتج عنه تحرك لمنحنى BP نحو اليمين.

يتحدد التوازن الاقتصادي الكلي أخيرا في النقطة C أين يسجل مستوى y تطورا هاما.

النتيجة: تتسم السياسة الجبائية بالفعالية المهمة على تطوير مستوى y عند نظام الصرف المرن مع راسمال ساكن.

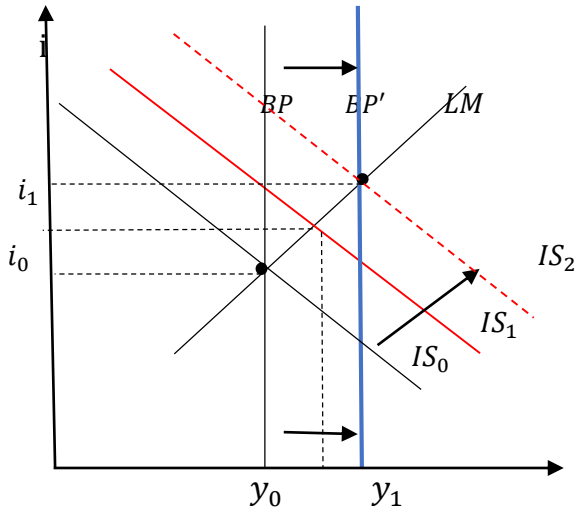

6. تعارض السياسات: أن أهداف السياسة الاقتصادية قد لا تتعارض في الأحيان، في حالة وجود تضخم مع عجز في ميزان المدفوعات، إذ أن كل من القيود النقدية والمالية ستكون ذات فعالية،كذلك فانه عند تواجد مشكلتي البطالة وفائض ميزان المدفوعات تكون للسياسات الاقتصادية فعالية كبيرة.

إذ أن تعارض الأهداف يتحقق بدرجة كبيرة كلما زاد عدد الأهداف المراد تحقيقها، في مثل هذه الحالات يمكن لصانع السياسة عند وجود هدفين (مثل تحقيق التوازن الخارجي والتوازن الداخلي) من خلال سياسة واحدة هي سياسة الاقتصاد الكلي، أن يقسم هذه السياسة إلى قسمين:

- السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي.
- السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي.

الجدول (4-1): يوضح بيان الظروف الاقتصادية السائدة والسياسة الملائمة

	سياسة الركود والبطالة	**سياسة الرواج والتضخم**
حالة العجز	تداخل السياسات	سياسة انكماشية
حالة فائض	سياسة توسعية	تداخل السياسات

I. مفاهيم عامة حول سوق العمل

1. مفهوم العمل والقوة العاملة

يمكن تعريفه على أنه"كل الجهد اليدوي والذهني الذي يبذل لقاء مكافأة ومتمثلة في الأجر "من هذا التعريف نجد أن ما ينتظر من العمل عبارة عن مقابل أو عائدا وهو الأجر الذي يعد هدف العامل في الجانب الاقتصادي، يوفر له تحقيق متطلباته المختلفة[1]، وهو "بذلك النشاط الواعي والاجتماعي معا المتولد من إمكانية التواصل والمساعدة المتبادلة العفوية بين أعضاء هذا النوع، وهو الوسيلة التي يؤثر بها الإنسان على وسطه الطبيعي"[2] وبهذا يشير مصطلح العمل اقتصاديا لتعبير على مدلولين، يتمثل الاول في الجهد البدني او الفكري المبذول بهدف خلق المنفعة او زيادتها، اما المدلول الثاني نعني به حجم العمال او القوة العاملة[3]، وليتجسد الى بعد الاجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل[4].

- القوى العاملة

يطلق اسم القوة العاملة على السكان النشيطين اقتصاديا، حيث تحتوي التركيبة السكانية في اي مجتمع ما على عدة فئات من بينها القوة العاملة التي "تشير الى مجموع القوى البشرية الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة في النشاط الاقتصادي"[5]، وحتى نتمكن من دراسة مكونات هذه الفئة علينا التمييز بينها وبين الفئات الاخرى من المجتمع، حيث ان مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانوني للعمل (15– 65) ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT) وفئة اخرى لم تبلغ هذا السن او تجاوزته (اقل من 15سنة أو أكثر من 65سنة)، وينقسم السكان كذلك الى سكان ينتمون للقوى العاملة (PA) وسكان خارج القوى العاملة (PNA) ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين وغير النشطين[6] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (5-1): القوى العاملة

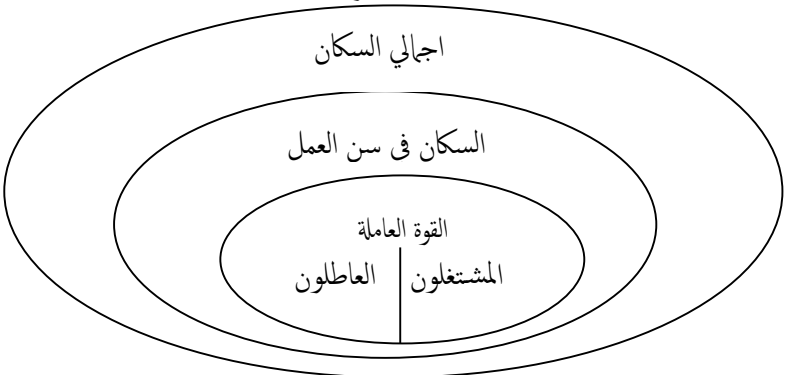

المصدر: البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر، 2008، ص178.

- السكان ذوي النشاط الاقتصادي (القوة العاملة)

---

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص24.

[2] باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2006، ص 15 الى 17.

[3] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2007، ص17.

[4] دحماني محمد درويش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2012 – 2013، ص42.

[5] احمد الاشقر، السكان والتنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، 1983 – 1984، ص115.

[6] البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر، 2008، ص177.

تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصادا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح اعمارها بين 15-65 عاما، بعد استبعاد ربات البيوت والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات[1]، وبهذا تعرف هيئة الامم المتحدة السكان النشطين على أنهم اولئك الذين تتراوح سنهم 15 و65 سنة ويساهمون في عملية انتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة الى السوق، بالإضافة الى اولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل، ويتم تقسيم قوة العمل الى قسمين هما السكان المشتغلين[2]،اما القسم الثاني يتمثل في السكان العاطلين[3].

- السكان غير النشطين (خارج القوة العاملة)

تمثل باقي أفراد المجتمع بعد تمييز الفئة النشطة اقتصاديا و هي تضم[4]:

- الأفراد خارج الفئة العمرية وهو الأمر الذي يختلف من دولة الى أخرى، ووفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الافراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش.

- الأفراد غير القادرين على العمل مثل: المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل: الطلبة.

- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

- الإعالة الاقتصادية

يمكن حساب معيار مهم في الاقتصاد، ألا وهو معدل الإعالة ويمثل نسبة عدد الأشخاص غير النشطين اقتصاديا إلى عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل، وعادة ما يوضح كنسبة مؤوية.

فمعدل الإعالة في اقتصاد ما، يقدم دلالة على التوزيع العمري للسكان في الاقتصاد. وللتعبير عن هذا المقياس "بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا، إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا، حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعالة. وطبقا لذلك التعريف، فإن معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل .ومنه فإن معدّل الإعالة يساوي"[5].

$$\frac{\text{عدد الافراد في السن (0-14) + عدد الافراد(64 فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد في سن(15-64)}} \times 100$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص179.

السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الافراد من الجنسين الذين صرحوا انهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الاقل ساعة واحدة خلال فترة المرجعية اما الديوان الوطني للإحصائيات يعتبر أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

[3] السكان العاطلين وهم كل الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولكنهم لا يعثرون على فرص عمل متاحة لهم في ظل مستويات الاجور السائدة، وهم بدورهم قسمان متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل.

[4] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2005، ص12.

[5] محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008. ص111.

2. ماهية سوق العمل

تمتاز سوق العمل بعدة خصائص، وهي أن خدمات العمل تؤجر ولاتباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة"[1]، كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الالية (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل) التي تتحدد من خلال مستويات الأجور والتوظيف[2]، اما كودمان (Goodman) يعطي تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي ويعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين[3]، وعليه سوق العمل تتسم بجانبين، **الجانب السوقي** في سوق العمل (Le Côté Marchand) والمقصود به هنا سوق التشغيل، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق، اما **الجانب غير السوقي** في سوق العمل (Le Côté Non Marchand) وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق. وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية[4]، إن التدخلات التعديلية في سوق العمل ببعديه السوقي وغير السوقي يمثل جوهر مفهوم الوساطة المؤسسية، لذا تتواجد العديد من الفروق الموجودة بين سوق العمل وأسواق السلع الأخرى من ناحية جانبي العرض والطلب"[5].

1.2. الطلب على العمل

يعتبر الطلب على العمل احدى مكونات سوق العمل وله مدلول اقتصادي على استيعاب أو عجز في توظيف الأيدي العاملة وفق المحددات والمتغيرات التي تحكم هذا الطلب (الطلب على الأيدي العاملة على مستوى المحلي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين) ويمثله أصحاب وأرباب العمل أو المستخدمين من مؤسسات طبيعية أو معنوية عمومية كانت أو خاصة[6]. وبهذا يعبر عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب (أرباب) العمل مقابل اجر معين[7] الحاصلة في الأجور، وينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوب ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية[8].

- الطلب الكلي على العمل (الطلب السوقي)

الطلب الكلي على العمل يعبر عن الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل أصحاب العمل الممثلين للمؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، حيث يأخذ الميل السالب، وعلى هذا يعبر عن الطلب الكلي على العمل بدالة التالية[9]:

$$W/P = w = f(L) \quad \text{.....(1)}$$

$$W = P.f(L) \text{.....(2)}$$

حيث يمثل W الاجر الاسمي و w الاجر الحقيقي، بينما تمثل L عنصر العمل و P السعر.

---

[1] حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2003، ص4.

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001-2002، ص15.

[3] ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2007. ص11.

[4] jarrosson, Bruno, and Michel Zarka. De La Défaite Du Travail À La Conquête Du Choix. Dunod, 1997.

[5] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[6] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[7] محمد طاقة واخرون، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2008، ص49.

[8] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص32.

[9] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "لتحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 318.

الشكل (5-2): الطلب الكلي على العمل

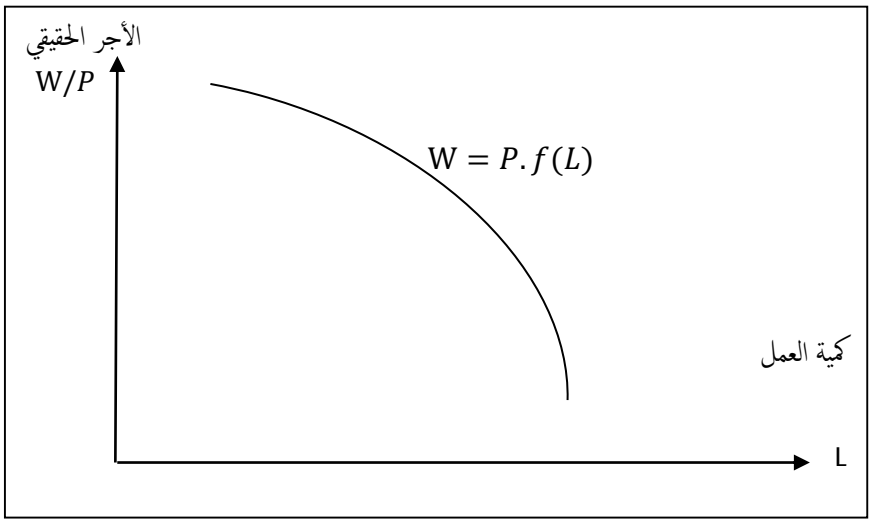

المصدر: رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، ترجمة فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 48.

2.2. عرض العمل:

عرض العمل يعبر عن حجم قوة العمل من السكان المشتغلين والعاطلين الذين يبحثون عن العمل ممن هم في سن العمل في مجتمع معين، ومصدره العمال (أو العائلات)[1]، حيث خدمة العمل هي (السلعة محل التبادل في السوق) والتي لا يمكن فصل بينها وبين العامل الذي يقوم بتأديتها، لذلك عرض خدمات العمل لن يتحدد فقط بالاعتبارات النقدية كالأجور، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى غير نقدية كتفضيل العمال واختياراتهم بين وقت الفراغ وعدد ساعات الاسبوعية للعمل والدخل، كلها عوامل إلى جانب عامل التكاليف تدخل في تحديد عرض العمل[2].

3.2. عرض العمل الكلي

عند افتراض تجانس وحدات العمل (باختلاف الصناعات واختلاف الأشخاص) مع وجود أجر حقيقي واحد يدركه جميع العمال، تصبح امكانية جمع منحنيات عرض العمل الفردية[3] لـــ (j) للحصول على منحنى عرض العمل الكلي، كما هو موضح في الشكل التالي.

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص 13- 14.

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة مركز دلتا للطباعة، الاسكندرية 2000، ص271.

[3] يعتمد عرض العمل الفردي على المفاضلة بين الأجر أو الدخل الحقيقي ووقت الفراغ أو الراحة

ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، مرجع سبق ذكره، ص38.

– للمزيد من الاطلاع على نموذج عرض العمل الفردي انظر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 320.

الشكل رقم (5- 3): عرض العمل

ا- **العلاقة بين كمية العمل المعروضة والأجر الحقيقي الذي يدركه عرض العامل.** ب- **عرض العمل الكلي.**

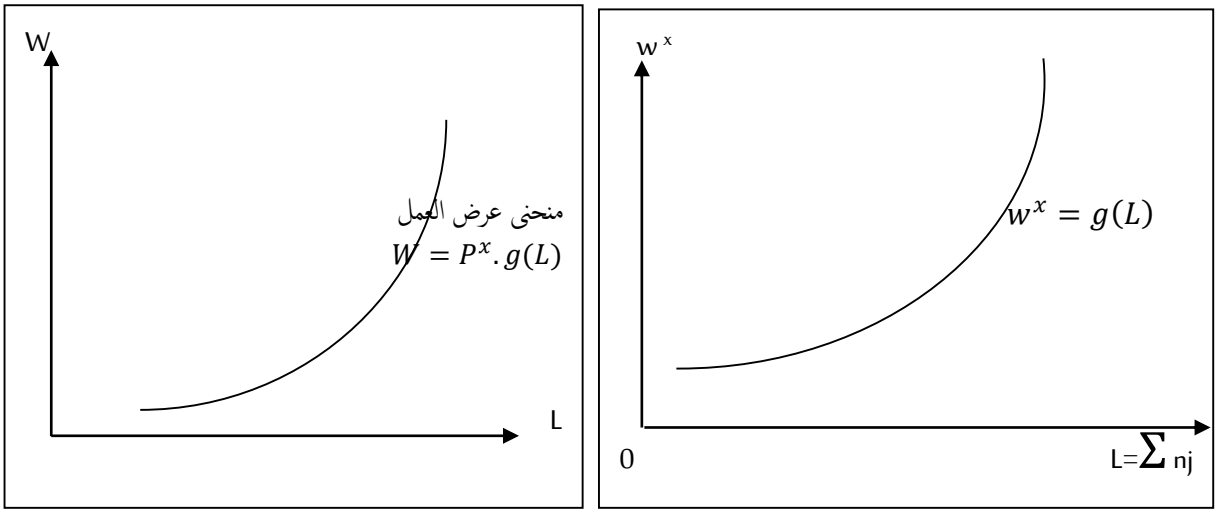

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 323-324

يبين الشكل رقم(3-ا) علاقة بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العامل (W^x) ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة: $w^x = g(L)$ .....(3)

بحيث: $w^x = W/P^x$ و(P^x) يمثل مستوى الأسعار الذي يواجهه العامل الذي يختلف عن مستوى الأسعار الفعلي. وحتى نتمكن من ايجاد منحنى العرض لكمية العمل مقابل معدل الأجر الحقيقي (W) بدلا من معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال (w^x)، وذلك حتى يكون ملائما لمنحنى الطلب ويسهل عملية التوصل الى التوازن في سوق العمل، وانطلاقا وفق المنحنى السابق وحسب المعادلة رقم (3) التي يمكن كتابتها بالشكل التالي[1]:

$$w^x = W/P^x = g(L) \quad \text{.....(4)}$$

$$W = P^x.g(L) \quad \text{.....(5)}$$

ويمكن في الاخير الحصول على منحنى العرض الكلي كما هو مبين في الشكل رقم (5- 3- ب) حيث نلاحظة وجود علاقة طردية بين كمية العمل وزيادة الأجور[2].

3. توازن سوق العمل

كنتيجة لتفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل يحدث التوازن في سوق العمل، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة والمطلوبة[3]، ومن خلال معادلتي الطلب الكلي والعرض الكلي على العمل يمكننا الحصول على شرط التوازن في سوق العمل عندما تتساوى هاتين المعادلتين كما يلي:

معادلة الطلب الكلي على العمل: $W = P.f(L)$

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 323.

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص274.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص111.

معادلة العرض الكلي $W = P^x . g(L)$

عند التوازن يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل وبالتالي معادلة التوازن تكون على النحو

$$P . f(L) = P^x . g(L) \quad \text{.....(6)}$$

يتضح من المعادلات الثلاث السابقة أنه عند أي مستوى سعر معين (P)، وسعر يدركه العمال (P^x)، ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل وعرضه، كما يمكن الحصول على نقطة التوازن من الشكل البياني كما يلي:

الشكل رقم (5-4): التوازن في سوق العمل

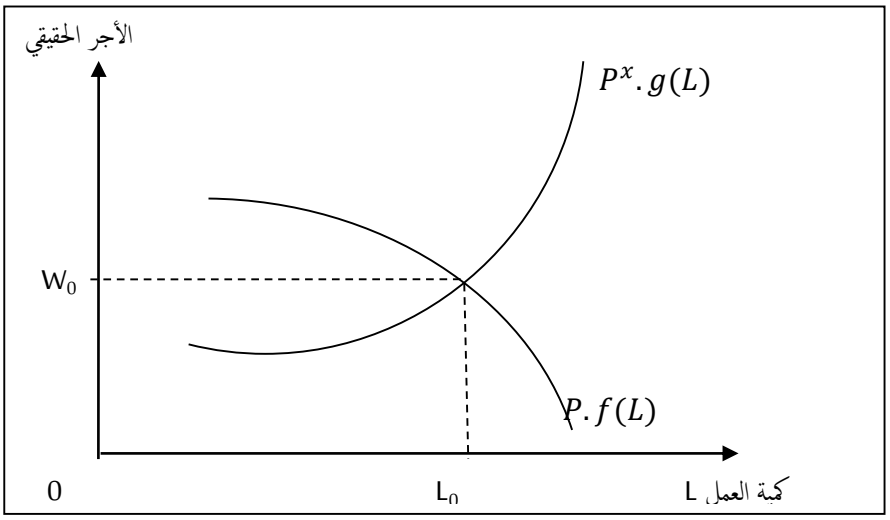

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 325.

II. البطالة

1. مفهوم البطالة

تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما(فهي تمثل الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة) رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[1]، وتنصب على الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه وذلك عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل[2]، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطالا أي فئة العاطلين لانهم لا يبحثون عن العمل مثل الذين يدرسون في الثانويات والجامعات والمعاهد العليا والأثرياء ولا ننسى الذين أحبطوا تماما من البحث عن العمل فانه لا يمكن القول عن أحد عاطل عن العمل، الا الذين هم في سن العمل طبقا لما هو محدد في الوضع المعين، أي النشطين اقتصاديا وكانوا ضمن الفئات[3](الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص، الذين هم في انتظار عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص، الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص).

[1] خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص265.

[2] شبل بدران، التعليم و البطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 8.

[3] أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1988، ص19.

- **البطالة حسب المكتب الدولي للعمل**[1]**:** تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات (بدون عمل، متاح للعمل، الباحث عن العمل).
- **البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التي تتضمن[2] أن يكون في سن يسمح له بالعمل(بين 15 سنة و 64 سنة) ولا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق، إضافة الى ذلك أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل بشرط أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

لذا البطالة في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أي "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى"[3]، أما المفهوم العلمي للبطالة فهي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا وبذلك يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه[4].

2. أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة مع اختلاف طرق علاجها ودرجة خطورتها ومدتها، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعان رئيسيان: البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

1.2. البطالة السافرة (الصريحة)

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى[5]، ويمكن تمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية فهي بذلك تقتصر حسب نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[6].

1.1.2. البطالة الإجبارية

هي حالة التعطل التي يكون الفرد مجبرا عليها رغم بحثه ورغبته في العمل[7]، وتحدث عن طريق تسريح العمال أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف في ظل الأجور السائدة، وهي تأخذ عدة أشكال حسب الأسباب المؤدية لها، ونجد منها:

- **البطالة الاحتكاكية**

البطالة الاحتكاكية تتمثل في الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بصفة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا..) و"تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب العمل الذين

---

[1] Bureau international du travail.
Dollo, Christine. *Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES?:(l'exemple du chomage)*. Diss. Aix-Marseille 1, 2001, p266.

[2] *L'office national des statistiques; L'emploi et le chômage; données statistiques; n°226; Algérie; 1995 ;p8*.

[3] زينب صالح الاشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003، ص75.

[4] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية مصر، 2005، ص08.

[5] زينب صالح الاشوح، مرجع سبق ذكره، ص78.

[6] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص17.

[7] محمد طاقة، حسن عجلان، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2008، ص142.

تتوفر لديهم فرص العمل، وتتوقف مدتها على تكلفة البحث عن عمل المتمثلة في تكلفة التنقلات والنشر والاعلان في وسائل الاعلام، وهذا النوع من البطالة قليل الاهتمام لدى الاقتصاديين لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية "[1] كونها ترتبط بعوامل وقتية تؤول الى الزوال بشكل ذاتي غير أنها قد تساهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

- البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه[2]، وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منه زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التحديث التقنية مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب والتغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف المتاحة أي عدم تطابق المهارات مع الوظائف و دور الأسواق المحلية (عدم توافق بين المناطق تواجد فرص العمل ومناطق تركز الأفراد الراغبين في العمل)، والاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية الخام، الا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب و تكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة[3].

- البطالة الدورية

تعود أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش والكساد في الفعاليات الاقتصادية (الدورات) عندما يكون الطلب الكلي اقل بكثير من مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج أو الدخل الكلي[4]، ويوصف هذا النوع من البطالة بالبطالة الكينزية أو بطالة العجز في الطلب أو النقص[5]، ويهتم الاقتصاديون و واضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع للمحاولة من حد خطورته، وذلك من خلال المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي[6].

- البطالة الموسمية

البطالة الموسمية تحدث بسبب بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب على اليد العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها فيرتفع معدل البطالة تبعا لذلك .كما نجد البطالة الموسمية تشترك مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما[7].

2.1.2. البطالة الاختيارية

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حين يختار الفراغ، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل بالمقابل معرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على عمل[8].

---

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص235.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2014، ص 224.

[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص234.

[4] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 137.

[5] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص234.

[6] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

[7] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[8] محمد طاقة، حسن عجلان، مرجع سبق ذكره، ص142.

2.2. البطالة المقنعة

وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل (عدم وجود قوة عاملة عاطلة)، بحيث لا يتأثر حجم الإنتاج بفقدان أو التخلي عن العمالة الزائدة أو بمعنى أن الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال تعادل الصفر. ويمكن في هذا الصدد رصد مفهومين لهذا النوع تمثل في الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى. اما المفهوم الاخر يتمثل في الأفراد الذين يشتغلون أعمالا تنعدم فيها الإنتاجية، بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة[1].

3. قياس معدل البطالة

من الضروري معرفة معدل البطالة (unemployment Rate) لأهميته كونه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في الدراسات ورسم البرامج عن الأداء الاقتصادي وأوضاع العمل، ويتم إتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام في حساب معدلات البطالة، وذلك لما يتطلبه من وقت وتكاليف مرتفعة وتكون بصفة دورية ومنتظمة (شهرية أو فصلية أو سنوية).

و يقاس معدل البطالة من خلال نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل(القوة العاملة بالمجتمع)عند نقطة زمنية معينة وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

يؤخذ على هذا المقياس الذي يعتبره الاقتصاديين مقياسا رسميا للبطالة فهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمئة، كما يعتبر أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا والمقياس الذي تأخذ به كافة الدول وكذلك منظمة العمل الدولية، الا أنه يركز على البطالة السافرة فقط ويهمل الأنواع الأخرى للبطالة بإضافة الى انتقادات الاخرى والمتمثلة في عدم الأخذ في حسبان الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه أو الذين لا يبحثون عن عمل.

نجد في مقابل المقياس الرسمي مقياسا علميا يتم قياس معدلات البطالة من خلاله، والذي يأخذ في الحسبان كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت سافرة أو مقنعة وغيرها، إن المقياس العلمي للبطالة يرى بأن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، فيكون بذلك معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي. أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي المفهوم العلمي للبطالة الذي يحدث وفقا له إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010، ص54.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 10-14.

منظمة العمل الدولية "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2014، 28.

[3] للمزيد من الاطلاع حول طريقة حساب معدل البطالة انظر الى: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن معدل البطالة يتم حصول عليه وفق المقياس العلمي الذي يراعي كافة انواع البطالة في المجتمع

1- النظريات في الفكر الكلاسيكي

1.1.النظرية الكلاسيكية

ان التيار الليبرالي الكلاسيكي في الحقيقة امتد للتيار النيوكلاسيكي[1]، ووفقا للتحليل النيوكلاسيكي للظواهر يقتصر على الاجل القصير[2]، ولذلك نجد النظرية تتناول موضوع العمل انطلاقا من "دالة الإنتاج"[3]، وفي ظل اعتقاد الكلاسيك في تحليلهم لسوق العمل يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه.

- التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الكلاسيكيين عند نقطة تقاطع كلا من منحنى العرض $(L°)$ مع منحنى الطلب (L^d)[4]، و يتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي التوازني الذي يرضى به كل من المنتج و العامل في آن واحد، و الذي يمكن تمثيله بيانيا بنقطة التقاء منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل.

الشكل رقم (5-5): التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.

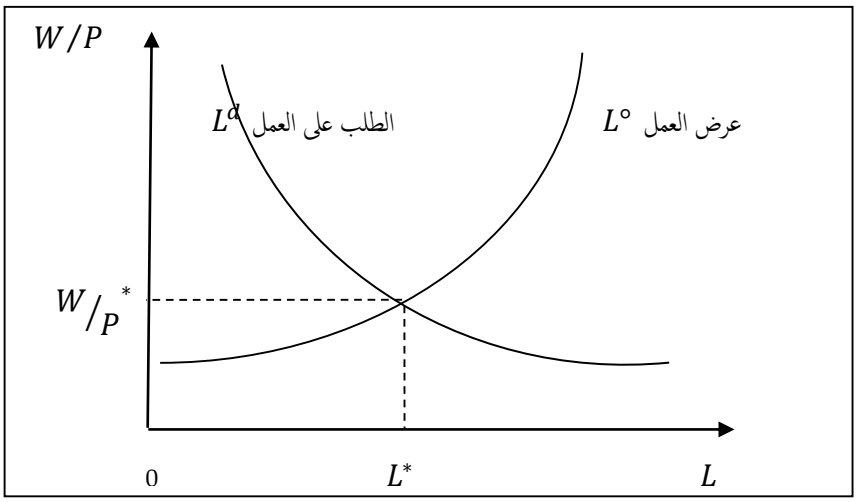

Source : Dollo, Christine. "Quels Déterminants Pour L'évolution Des Savoirs Scolaires En Ses?:(L'exemple Du Chomage)." Aix-Marseille 1, 2001., p 276.

من الرسم البياني يتحقق توازن سوق العمل عند معدل أجر حقيقي $(W/P)^*$ ومستوى استخدام (L^*)، و الجدير بالملاحظة أن تحقيق التوازن في مستوى الاستخدام يعني بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية الاستخدام الكامل، أي تنعدم وجود بطالة في الاقتصاد الكلاسيكي، وبعبارة أخرى أي بطالة يمكن أن تحدث لابد أن تكون بطالة إرادية (Voluntary unemployment) بسبب رفض العامل العمل بالأجور السائدة.

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول قانون المنافذ لساي– Say ونظرية"التوازن العام" انظر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 14، 37، 38.

[2] Dollo, Christine. Op, cit,, p275.

[3] Fève, Patrick, and Javier Ortega. Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine. Dunod, 2004., p 72.

ان الاقتصاد الكلاسيكي يقول أن مستوى الإنتاج الحقيقي (Q) يعتمد على عنصر العمل (L) وحده في المدى القصير مع فرضية ثبات العوامل الأخرى والتي تدخل في عملية الإنتاج مثل رأس المال (K) والعامل التكنولوجي

للمزيد من الاطلاع حول دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل انظر الى: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007، ص37.

[4] للمزيد من الاطلاع حول منحنى العرض انظر الى: عمر صخري .التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2000، ص43.

– منحى الطلب انظر الى: ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت،1967، ص 134– 138.

Duthil, Gérard. "Economie De L'emploi Et Du Chômage." (1994)., P 16.

شرط تعظيم الربح: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص4.

- البطالة وفق التحليل النيوكلاسيكي

يرى اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، يمكن توضيح هذه الفكرة باستخدام الشكل التالي

الشكل رقم (5-6): البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك

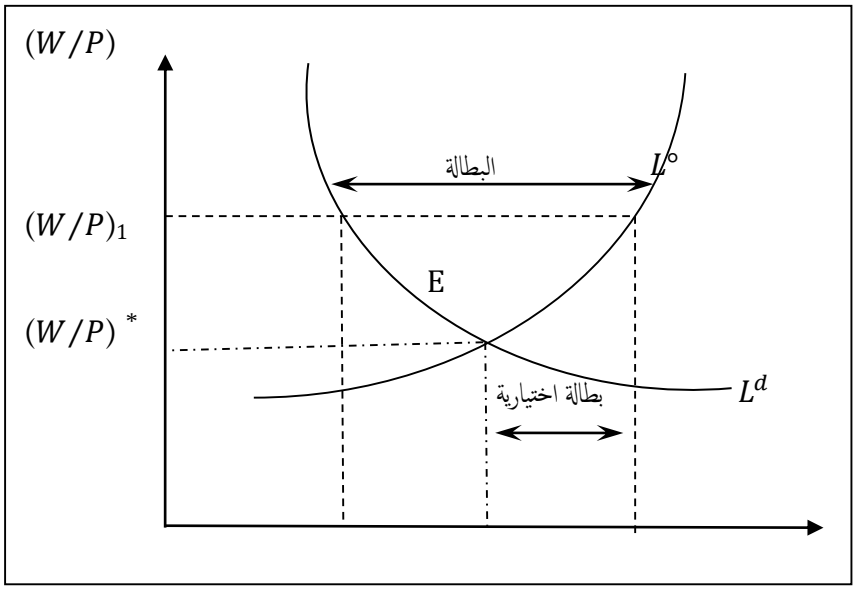

Source : Rueff J., "l'assurance-chômage, cause du chômage permanant", Revue d'Economie Politique, mars-avril, 1931, P.211-250.

فمن خلال الشكل البياني نجد تقاطع منحنى الطلب على العمل (L^d) مع منحنى عرض العمل $(L°)$، وفي ظل المنافسة السوقية بين أرباب العمل على العمال وبين العمال على الاستخدام، سيتجه الأجر الحقيقي ومستوى العمالة إلى وضع التوازن عند نقطة (E)، حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، أما إذا كانت الأجور الحقيقية عند المستوى $(W/P)_1$يكون عدد العمال الباحثين عن العمل عند المستوى (L_2)، ومستوى الطلب على العمال عند نفس مستوى الأجور الحقيقية يكون عند المستوى (L_1) فتكون المسافة بين (L_1, L_2) تمثل فائض العمال الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور الحقيقية السائد حاليا .لكن في إطار المنافسة القائمة بين العمال في هذه الحالة، يلجأ البعض من هؤلاء العمال إلى خفض أجورهم مما يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من العمل وخفض الكمية المعروضة منه في المقابل إلى أن يعود السوق الى نقطة التوازن (E)، ذلك هو جوهر التفسير الكلاسيكي لمستوى التشغيل الكامل وكيفية تقريره، ولابد أن يكون مستوى توازن العمالة الذي يتحدد عند تقاطع منحنيي الطلب والعرض للعمال مستوى عمالة كاملة .وإذا بقيت أي بطالة ما عدا البطالة الاحتكاكية بعد تحقق التوازن الذي رأيناه، فتلك بطالة اختيارية (L^*, L_2) تمثل عدد العمال القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، وذلك لسببين جوهريين، أولهما أن الكلاسيكيين يرون أنه إذا بقيت بطالة غير احتكاكية بعد وضع التوازن، فسببها أن بعض العمال يطلبون أجورا أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية للعمل، ولذلك تعتبر بطالة اختيارية، اما السبب الثاني فنجد مستوى العمالة لدى الكلاسيكيين هو مستوى العمالة الكاملة، ولهذا بإمكان العمال أن يقوموا بمساومات على الأجور النقدية مع أرباب العمل، الأمر الذي يجعل منهم قادرون على تحديد أجرتهم الحقيقية بواسطة المساومة على الأجور النقدية وبالتالي تحديد مستوى العمالة .فيكون نوع البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي هي بطالة اختيارية.

من هذا المنطلق فإن الكلاسيكيين لا يؤمنون بوجود بطالة إجبارية، وتبريرهم لذلك يعود إلى تقبلهم لنظرية تدعى قانون" ساي" للأسواق، والتي ترى بأن وجود بطالة جبرية ناجمة عن وجود فائض عام في الإنتاج مستحيلة الوقوع، أو بعبارة أخرى لا يمكن حصول بطالة جبرية بسبب قصور في الطلب، معناه أن العمالة الكاملة هي الوضع الطبيعي في الاقتصاد. كما نجد قانون "ساي" يعتمد على مبدأ أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي عدم وجود فائض في الإنتاج وإن كان هناك فائض في الإنتاج فإنه لا يحصل بالنسبة للاقتصاد بمجموعه، وأن جهاز الأسعار يعمل على تصحيح الأوضاع ويعيدها إلى الوضع التوازني وسريعا ما تختفي البطالة الاجبارية[1].

لهذا فقد عبر بعض الاقتصاديين عن شكوكهم بصحة قانون" ساي" والاقتصاد الكلاسيكي وتعتبر النظرية الاقتصادية (البديلة) التي جاء بها كينز في سنة 1936بمثابة التحدي للنظرية الكلاسيكية.

2.1. النظرية الكينزية

إن أغلبية الأسس الفكر الكينزي التي بنى عليها "جون مينارد كينز- Keynes John Maynard♠" (1883- 1946) أفكاره تنطلق من انتقاداته لتلك المسلمات التي أسس لها النيوكلاسيك، مدخلا بذلك طرحه لمفاهيم جديدة في علم الاقتصاد ومنصبه أساسا في معالجة أزمة البطالة و الكساد التي عاشها العالم مكتسحا بذلك الفكر الاقتصادي عقب نشره لكتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود - The General Theory of Employment Interst and Money" سنة 1936م، حيث "استهدف نقاط الضعف و القصور في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أين أصبحت حالة التوازن لا تتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، منتقدا فرضية مرونة الأجور المسببة لذلك، فانخفاض الأجور سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع، واعتباره اول من تطرق الى مشكلة البطالة الإجبارية في حالات الركود الاقتصادي"[2]، بذلك نفى قانون "ساي- قانون المنافذ- Loi des débouchés" و مؤسسا لمبدأ الطلب الفعال، حيث أصبح الاقتصاد حسب كينز" اقتصاد طلب".

كما توصل Keynes عبر الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال (طلب متوقع)، هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف[3]، وبناءا عليه فإن التشغيل الكامل للسكان النشطين يكون مضمون إلا في ظروف خاصة جدا وهي التوازن بين الاستهلاك و الاستثمار. و لا يعتقد أن السوق يمكن أن تضمن دائما هذا توازن[4] وبهذا حجم التوظيف يتقرر عن طريق الطلب الكلي الفعال أي زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وحسب النظرية الكنزية فان الطلب على العمل مشتق من الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم عندKeynes إلى الطلب على سلع الاستهلاك و الطلب على سلع الاستثمار، لذا تدخل الدولة ضروري لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وحتى يتسنى لنا الاطلاع على الفكر الكينزي وتحليله لسوق العمل وتوازنه، نتناول هذا الأخير من خلال دراسة التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل[5] .

---

[1] ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت،1967، ص 142.

♠ جون مينارد كينز عالم اقتصادي بريطاني "1883-1946" صاحب المؤلف الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود سنة 1936م، قاد الثورة في الفكر الاقتصادي أحدث انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الاسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص199.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1988، ص297.

[4] Map SUM, marché du travail et emploi au Cambodge : Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, thèse de Doctorat en Sciences Économiques, université Lumière Lyon 2, 2007.

[5] للمزيد من الاطلاع حول منحنى العرض انظر الى: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 320.

- التوازن في سوق العمل حسب كينز

إن توازن سوق العمل تتحدد بتقاطع منحنيي الطلب وعرض العمل (لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه

$$L^S = L^d \quad \text{.....(1)}$$

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل البياني التالي

الشكل رقم (5-7): توازن سوق العمل عند كينز

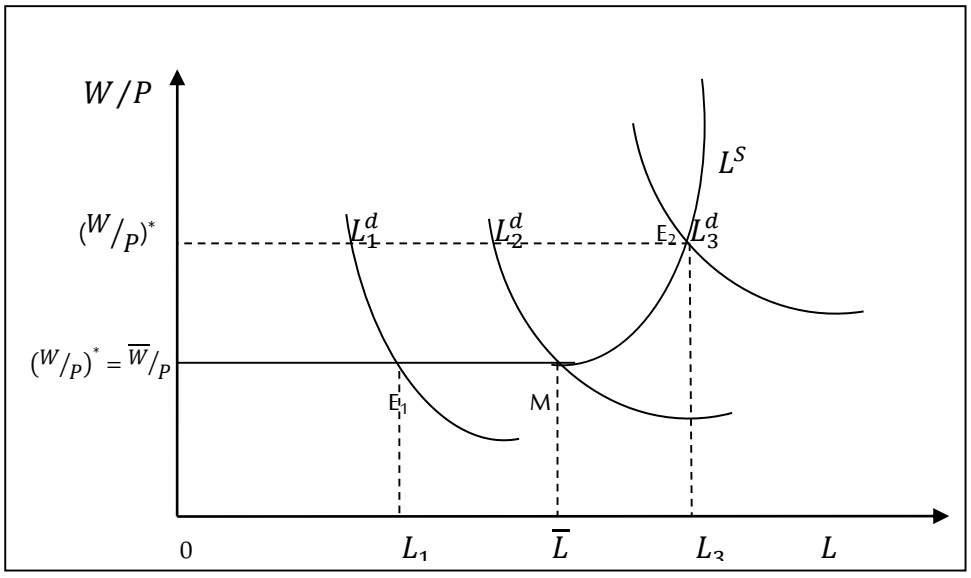

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص273.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب على العمل في النقطة (E_2) تمثل بلوغ التوظيف الكامل جراء زيادة الطلب الكلي الفعال مما أدى إلى زيادة الطلب عل العمل مثلا من (L_1^d الى L_2^d الى L_3^d) وبالتالي تقليل معدل البطالة، أما النقطة (E_1) التي يقابلها ($\overline{W}/P$) كأجر أدنى و (L_1) كمية العمل فهي نقطة الفصل بين التحليل الكلاسيكي للبطالة الاختيارية وتحليل الكنزي للبطالة الاجبارية التي يمثلها الفرق بين (E_3-E_1) ويرى كينز أن سبب ظهور هذا النوع من البطالة هو انخفاض إجمالي الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج بحيث أن هناك عددا من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد ولكن المشاريع الإنتاجية تطلب حجما أقل أي أن الرفض يصدر عن المنتجين وليس عن العاملين، ولكن هذا الرفض يفسر بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض ومنه التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية.

ظاهرة الخداع النقدي (Illusion monétaire) حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار، كما يرى Keynesأن معدل" الأجر الاسمي ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض"، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب (حالة الجمود) وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون،

– عمر صخري .مرجع سبق ذكره، ص 275.

– محمد شريف، مرجع سبق ذكره، ص273.

- البطالة عند كينز (البطالة الاجبارية)[1]

لقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لإستعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لإستعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية وبالتالي بطالة إجبارية. والفجوة الانكماشية تقاس بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمجتمع.

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد السوقي لا "يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التوازن "عند مستوى التوظف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما كان الكلاسيكيون يتوقعون، ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال، وقد توصل إلى التأكيد على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة (تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام) التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل"[2]،كما أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين، أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا ويطلق على البطالة الكينزية اسم البطالة الإجبارية.

2. النظريات الحديثة

أولا. التحكيم بين البطالة والتضخم

تعد علاقة فليبس من أشهر العلاقات التجريبية للفكر الكنيزي الجديد، حيث تناولت أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام. وظهرت بعد ذلك العديد من الأبحاث النظرية لتقصي الأسباب التي كانت وراء نشوء العلاقة التبادلية بين المعدل التي تنمو به الأجور الاسمية والتغير في معدلات البطالة. ولعل أهم تلك المحاولات هي التي قام بها الاقتصادي ريتشارد ليبسي عام 1960.و P. Samuelson و Solow R. وكانت النتائج تأييد وتدعيم للفكر الكينيزي الجديد.

ثانيا. مدرسة الكلاسيكيون الجدد

تعتبر الفترات الزمنية للسبعينات والثمانينات فترة تم من خلالها اختبار مدى صحة منحى فليبس، حيث برزت ظواهر مثل التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي مع بطالة مرتفعة، كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية في سنوات التسعينات، حيث كان هناك انخفاض في معدل البطالة ومستوى التضخم في الوقت نفسه...، إن النقد الشديد الذي تعرض له منحنى فيلبس، دفع بالمنظرين الاقتصاديين المعاصرين لظاهرة الركود التضخمي إلى البحث عن نموذج أكثر ملائمة للواقع، وبالفعل تم تصحيح إن صح التعبير منحنى فيليبس، باقتراح فريدمان ممثل المدرسة النقدية عام 1968 نموذجا جديدا بأسلوب يتسم بالقدرة تحت اسم فرضية المعدل أو النسبة الطبيعية مما مهد لظهور نظرية معدل البطالة الطبيعي (معدل البطالة غير معجل للتضخم).

ثالثا. بروز فكر التجديد

1. نظرية اختلال سوق العمل (E. Malinvaud, J. P. Benassy)

تعتبر هذه النظرية نتاج المحاولة التي قام بها انصار هذه النظرية لتفسيرهم إشكالية الأجور الغير مرنة، والذين اعتمدوا في تحليلهم لذلك على الاقتصاد الجزئي، لكن يرجع ظهور هذه النظرية الى الفرنسي (MALINVAUD) الذي حاول ايجاد اسباب ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية في السبعينات، بحيث أن هذه النظرية تأخذ بجمود الأجور والأسعار في

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (2004-1990)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 20.

الأمد القصير، غير أن هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية لا يرجع لأسباب غير اقتصادية (وجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور) بل إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، ولا تقتصر على البحث عن أسباب البطالة في اطار دراستها لسوق العمل، وإنما تسعى لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، حيث استطاع الباحث الفرنسي (MALINVAUD) من خلال كتابه "chomage Réeamen dela théorie" التمييز بين الحالات الثلاثة الاكثر واقعية وهي: البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح:

الجدول (5-1): البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح

سوق العمل	سوق السلع	
	عرض زائد $C^d < Y^S$	طلب زائد $C^d > Y^S$
عرض زائد $L^S > L^d$	بطالة كينزية Chomage keynésien	البطالة الكلاسيكية Chomage classique
طلب زائد $L^S < L^d$	//////////////////////////	التضخم المكبوح Inflation réprimée

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص315.

قد ساهمت نظرية الاختلال في تقديم تحليلها الخاص لأسباب البطالة واختلالات سوق العمل، بحيث توصلت فيه كنتيجة أن أهم أسباب البطالة الإجبارية هو انخفاض مستوى الإنتاج الذي يؤثر بدوره على عامل ربحية الاستثمارات بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية (حسب النظرية الكلاسيكية) أو إلى عدم وجود الطلب الكافي (حسب النظرية الكنزية)، لكن في المقابل نجد هذا التحليل لم يسلم من "الانتقادات التي وجهها المعاصرين لها، بحيث رأى المنتقدين أن نظرية الاختلال تهتم بالمدى القصير فقط ولا توضح أسبابها في الأجل الطويل من جهة ومن جهة أخرى سلمت بإمكانية حدوث بطالة كنزية أو كلاسيكية[1] بافتراض تجانس عنصر العمل، لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياساتها الاقتصادية"[2].

2. قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928- 1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي، وفي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث فجوة الإنتاج هي تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن، ومن خلال تطبيق تحليل المعطيات الأمريكية للفترة الممتدة بين سنة 1947 و 1960، والتي نشرها في مقاله الشهير[3] سنة 1962 حيث لاحظ وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجد خلال تلك السنوات أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند استعمال الأعظم لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط في الولايات المتحدة الأمريكية، تنخفض البطالة

[1] للمزيد من الاطلاع حول بطالة وفق التحليل الكلاسيكي انظر الى: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3] Durand, Jean-Jacques, and Marilyne Huchet-Bourdon. "La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: peut-on parler de convergence des structures?." 20th symposium on monetary and financial economics. University of Birmingham, BRIEF, 2003, p3.

بنقطة واحدة[1]، لتوصل بذلك إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، عرفت في البداية بعلاقة **معامل أوكن**، ليفسر أوكن فيما بعد العلاقة بين معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي بصيغتين مختلفتين.

الصيغة الأولى: "نموذج الفرق" التغير في البطالة (ΔCH) بالتغير في الناتج المحلي (ΔY_t):

$$\Delta Y_t = B_0 - B_1 \Delta CH_t + e_t \quad \text{..... (1)}$$

او التغير في الناتج المحلي (ΔY) بالتغير في البطالة (ΔCH_t):

$$\Delta CH_t = b_0 - b_1 \Delta Y_t + v_t \quad \text{..... (2)}$$

وعلى هذا النحو عند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون (okun).

الصيغة الثانية[2]: تعبر هذه الصيغة عن علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضًا نموذج فجوة أوكن " gap" وذلك بالشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -B(CH_t - CH_t^*) \quad \text{.....(3)}$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي. $\bar{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن.

CH: المعدل الفعلي للبطالة. $\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة. B: معامل أوكن (Okun).

من خلال هذه الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسة لقانون (la loin d'okun) والتي تتوضح من خلال العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة (Relation décroissante)، يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع بـــ 1% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل أوكن (β Le coefficient d'Okun) الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن (Croissance potentielle) على معدل البطالة،كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن، و قد تم إجراء العديد من الدراسات حول قانون أوكن كالدراسة التي أنجزت من طرف O. Blanchard و D .Cohen على المعطيات الأمريكية من سنة 1970-2005.

تختلف طريقة تطبيق أحد الصيغتين على حسب قيم المشاهدات، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث أجريت عدة دراسات حول قانون أوكن وبالذات حول معامل أوكن (le coefficient d'Okun) في عدة دول أين تم إجراء بعض التعديلات على الصيغ السابق ذكرهما تتماشى وطبيعة المشاهدات، وتم تطوير هذه العلاقة خلال فترات زمنية معينة ونذكر من أهمها.

- علاقة أوكن المطورة الجديدة

حسب الباحثين Durand و Huchet في دراستهما للاقتصاديات دول أوروبا ما بين 1990-2002 وجدا أن الصيغتين السابق ذكرهما، غير مستقرتين ذلك أنهما لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث تفترض العلاقة الأولى تغيرًا مستقرًا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون أوكن مقترحة من طرف جوردن سنة 1984، بحيث يرى أنه بإمكان تقدير الفارق بين البطالة والناتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة التغير بين البطالة والناتج

[1] Caraiani, Petre. "The relationship between unemployment and output cycles in Korea." *Romanian Journal of Economic Forecasting* 1 (2006): 51-63., p 52.

[2] مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 2009، ص 143- 144.

المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل.

- التقدير على أساس علاقة جوردن البسيطة

الصيغة البسيطة لعلاقة جوردن، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين معدل البطالة الظرفية ومعدل نمو الناتج المحلي الظرفي، كما هو مبين في العلاقة التالية: $\mathrm{CH_t^C} = \alpha\, \mathrm{Y_t^C} + \beta + \mu_t$

أين يمثل كل من Y_t^C و $\mathrm{CH_t^C}$ الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة والفارق بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي كما يلي: $CH_t^c = log\, Y_T + log\, Y_t^T \;\; et \;\; CH_t^c = CH_t + CH_t^T$

بحيث CH_t^T و Y_t^T هما الاتجاه العام لكل من البطالة والناتج على التوالي.

هذه العلاقة البسيطة لـ ـــ*Gordon*، لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر بين البطالة والناتج المحلي، أي لا تأخذ العلاقة بعين الاعتبار الوقت اللازم لتعتدل فيه البطالة مع النمو الاقتصادي.

- التقدير على أساس علاقة جوردن المطورة

كبديل على ذلك تم إدخال متغيرات مفسرة متأخرة زمنياً، تسمح بالحصول على علاقة دينامكية جديدة، ويمكن تقدير معامل أوكن المطور انطلاقًا من العلاقة المقترحة من طرف جوردون ويتطلب الأمر أولاً القيام بتقدير العلاقة الآتية من أجل قياس الآثار المتأخرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة كالتالي[1]:

$$\mathrm{CH_t^c} = \sum_{i=1}^{K} b_{t-1}\, CH_{t-1}^c + \sum_{i=0}^{K} C_{t-i}\, Y_{t-i}^c + \mu_t$$

من ثم يتم تقدير أثر التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج الإجمالي الظرفي على معدل البطالة الظرفية في المدى الطويل بحساب مرونة التأثير α_{LT} والتي تساوي:

$$\alpha_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{K} C_{t-i}}{\sum_{i=1}^{K} b_{t-1}}$$

يسمح استخدام التأخر بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي μ_t، أما تحديد عدد التأخر k فيتوقف على طرق الاقتصاد القياسي المعمول بها مثل طرق($BIC, AIC, Liung\ Box$).

وكل هذا نجده ضمن اختبارات تطبيقية لعلاقة أوكن ومن بين أهم الباحثين الاقتصاديين ألبا (Alia) وسميث (Smith) سنة (1975)، جوردون (Gordon) سنة (1984)، كونستر (Knosester) سنة (1986)، كوفمان (Kuafman) سنة (1988)، براشووني (Prachowny) سنة (1993)، ويبر (Weber) سنة 1995، عماد موسى (Mossa) سنة (1997)، سيلفابو وآل (Silvapulle) سنة (2004)[2] ، لهذا قانون أوكن (Okun) يمثل مفهوم مهم في الاقتصاد على المستويين النظري والتجريبي، فمن الناحية النظرية القانون يعبر عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس (Phillips). ومن الناحية التجريبية معامل أوكن (Okun) يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية، وعلى العموم جاءت هذه الدراسات كدعم عملي لصحة العلاقة، لكن الملاحظ ان تقديرات معامل أوكن عرفت تفاوتا كبيرا بين البلدان وعلى مر الزمن.

[1] Durand, Jean-Jacques, and Marilyne Huchet-Bourdon. Op, cit, p6.

[2] Moosa, Imad. "Economic growth and unemployment in Arab countries: Is Okun's law valid?." Journal of Development and Economic Policies 10.2 (2008): 7-24.

3. نظرية تجزؤ سوق العمل[1]

ارتكزت هذه النظرية في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، والتي تناولت فكرة ازدواجية سوق العمل من خلال أعمال كل من (P.Doeringer وM.Piore) الصادرة سنة 1971، اين تم تفسير أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي، كما تهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة و الكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعايير درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق الأولية (رئيس) وسوق ثانوي يختلفان من حيت الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منها على النحو التالي:

السوق الأولية: تتميز هذه السوق بالاستقرار الوظيفي إذ تضم الوظائف الأكثر أجور والأكثر ثباتا واستقرارا، فهو بذلك سوق المنشآت كبيرة الحجم تستخدم الفنون انتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية تتميز بماهرة عالية التي تهدف للحفاظ على المؤسسة كما تتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها، لكن في ظل افتقار الى التشريعات التي تنظم هذا السوق، فالعمال في هذه الحالة أكثر عرضة للبطالة.

السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجر واستقرار وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، وتضم المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، ويتسم هذا السوق لتأثره بالتقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة .أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف النشاط الاقتصادي حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلي عنهم في أوقات الكساد.

4. نظرية البحث عن العمل Stigler (التجديد النظري للبطالة الطوعية)

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، وقد نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها"، لتغير بذلك أحد أهم المبادئ الأساسية في بناء الفكر الكلاسيكي لسوق العمل، وفكرتها العامة تتمحور حول التكاليف المرتبطة بالبحث عن معلومات المتعلقة بخصائص العمل، وخاصة الأجور والانتاجية،يعني عدم اليقين كافة المتعاملين بالمعطيات الخاصة بهذه السوق لتأسس بذلك لأسباب تراها منطقية في تبريرها لبطالة الأفراد والتي تعتبرها بطالة احتكاكية ذات السلوك الاختياري أي رغبة الأفراد في ترك مناصب عملهم في سبيل البحث عن وظائف جديدة مناسبة لقدراتهم من جهة ومستوى أجور خاص بقدراتهم،

كما ان الوضع الاقتصاد يعكس إسقاط هذه النظرية، باعتبار أن حالة الرواج تتميز بتعدد الوظائف مما يوفر فرص أكثر في عملية البحث على عكس حالة الكساد الاقتصادي. ونجد على الخصوص الداخلين الجدد إلى السوق خاصة فئة الشباب منهم تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة لانعدام خبرتهم بسوق العمل، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة وبالتالي نجدهم يتعرضون لفترة بطالة أطول، ومن ناحية أخرى تسعى المؤسسات التي تفضل الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة الى اختيار أفضل مرشح لمنصب وبراتب معين مما يدفعها الى التحكيم بين المكاسب والتكاليف المتعلقة باختيار المرشح اضافي وتكاليف البحث تمتد الى مراحل الفرز واختيار المرشحين (الإعلان على المناصب الشاغرة، فرز الملفات واختيار المرشحين، والمقابلات، والتعاقد...). تقوم الشركات بالبحث عن عمال طالما أن المكسب الهامشي أكبر من أو يساوي التكلفة الحدية. ولمواجهة مشكلة نقص المعلومات في سوق العمل بهدف التقليل من تكاليف اختيار المرشحين فان الاستراتيجية وحيدة

[1] علي عبد الوهاب نجا، ملرجع سبق ذكره، ص 55- 56.

ممكنة للمؤسسات هي البحث عن "إشارات" التي يمكن ان يرسلها الباحثين عن العمل لأصحاب العمل وتعبر مؤشرات على إمكانيات الإنتاجية للعمال، والتي تم دراستها من قبل نظرية الإشارة والمؤشرات لـــــ Spence، 1973.

لقد قدم سبنس (1973) تفسير يتعلق بأصحاب العمل الذين يتخذون قرارات التعيين في ظل غياب اليقين، حيث يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعلومات الشخصية عن الباحث عن العمل، والتي يجب أن يستخدمها صاحب العمل ليقرر ما إذا كان سيعين هذا المتقدم للوظيفة وبأي أجر. هناك شق من الإشارات تتعلق بتلك المعلومات الشخصية والتي تعتبر ثابتا (العمر، العرق، الجنس...) بينما شق آخر منها يعتبر مرنا (التعليم، الخبرة العملية، ....).

ويشير سبنس إلى أن مجالها يبقى مفتوح للتلاعب. وعلى هذا الأساس يعبر كان من مايكل سبنس (Spence، 1974) وأرو (Arrow، 1973) بعدم اقتناعهم بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري والتي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية. وبدلا من ذلك، اعتقدا بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم هو بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، ولكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية[1]، الا ان تلك القدرات او المهارات العمال المقدمة ولعدم تطابقها مع تلك المطلوبة من طرف المؤسسات تعتبر اهم اسباب البطالة (Zenou، 1997) مما تعمل على خلق مزيد من صعوبات للأشخاص الذين يبحثون عن عمل خاصة الحصول على عمل مستقر، كما ان اختيار المؤسسات لا يميل في صالح الأفراد عديمي الخبرة من الشباب خاصة الفئة التي هي بدون مؤهلات، وكبار السن العاطلين عن العمل أو فئة العاطلين عن العمل لفترات طويلة الأجل، لذلك تعتبر بعض الخصائص الفردية "إعلان ان عدم أهلية" في سوق العمل ليبرز دور سياسات التوظيف العامة، لكن في واقع الامر إن عدم تجانس المهارات التي يقدمها العمال وتطلبها المؤسسات هو مصدر لعدم توافق من حيث المهارات، ورغم ذلك نموذج الاقتصاد الجزئي القياسي يعتبر عنصر العمل سلعة متجانسة، وباستناد الى المهارات التي نحددها كمجموعة من المعارف الفطرية والمكتسبة لتحليل عدم التطابق، يتضح ان لكل فرد لديه مجموعة من المهارات الشخصية المحددة، الأمر الذي تجلى بوضوح خصوصا في نظرية رأس المال البشري (بيكر، 1964) ليتم بذلك التحقق بأن مستوى التأهيل له دور للحماية من خطر البطالة، ويفسر هذا الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو رفع مستوى المهارات المطلوبة من قبل المؤسسات.

5. نظرية الرأسمال البشري

يوضح Simonnet أن اعمال كل من مينسر (Mincer، 1958) وشولتز (Schultz، 1961) هي اعمال مرجعية لبيكر حول نظرية رأس المال البشري وهذا ما أدى إلى صياغتها تدريجيا[2]، الا ان "جدور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر سنة 1776، الى جانب اعمال مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة، حيث اتضح مدى أهمية التعليم باعتباره من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات وفق سميث[3]. فالتعليم أو التدريب الرسمي عبارة عن استثمار، يكون المتوقع منه توليد أرباح من الدخل

[1] Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1, 2002/2003, p 16.

[2] Bourdu, Émilie. "L'évaluation Des Dispositifs Institutionnels Territoriaux Sur Les Marchés Locaux Du Travail: Le Cas Du Service Public Régional De Formation Professionnelle En Poitou Charentes Et De L'expérimentation Sociale" Groupement D'activités"." Poitiers, 2011, p 31.

[3] عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، سيتمبر، 2003.

http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CA8LUX6X.pdf

المستقبلي، كطريقة للتعويض عن تكاليف التعليم إضافة الى انه وسيلة للتمييز بين العمالة الماهرة التي تتطلب تعليما والعمالة العادية، ويرى T. W Schultz (1961) على أن إنتاجية الأفراد تتحسن إذا قرر الأفراد الاستثمار في راس المال البشري، لتطرح مشكلة نوعية العمل، من خلال مدى تقارب بين التعليم، التدريب والعمل لان مفهوم "التكوين والتعليم" ظهر مع اعمال Schultz كعامل متبق، يفسر هذا الفارق (أي يساهمان في الرفع من معدلات الإنتاجية) في إطار المنافسة، ويرى الكثير من الاقتصاديين على أن النظرية هي امتداد للنظرية النيوكلاسيكية والتي تخص دالة عرض العمل، فتفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة و الكفاءة المتحصل عليها و الإنتاجية المفترض أن تحصل، وتغيرات الإنتاجية على الأجور، وتشير نظرية رأس المال البشري الى ان تعلم المعارف ممكن بفضل الاستثمار في مجال التعليم والتكوين. حيث كان الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري محاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الراشد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل.

وتركز نماذج رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد، وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول، وهي بمثابة الاستثمار في رأس المال المادي، ولهذا يرجع الفضل في تطوير نظرية الرأسمال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر وبيكر ليتضح ان الوكيل يستثمر في رأسماله البشري لأنه يتوقع "العائد على الاستثمار" ومن أجل اتخاذ القرار الاستثمار يقوم الوكيل بحساب تكاليف استثماره في التعليم والتكوين والأرباح المنتظرة ليتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب، كما أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال و أن التدريب يرفع إنتاجية العامل ولهذا التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.

التكوين الأساسي يستلزم تكاليف نقدية وعندما تكون غير إجبارية تستلزم تكاليف الفرص البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب لذا يتم قياس هذه التكلفة من خلال الأجور التي يتخلى عنها الشخص عن طريق اختيار سنوات الدراسة أو ساعات التدريب الإضافية فإذا كانت الأرباح المنتظرة أعلى من التكاليف، فالفرد يقرر الاستثمار، وإذا كان العكس يقرر عدم الاستثمار، في هذه النظرية تكاليف التكوين تكون عادة مدفوعة بالكامل من طرف العامل او مدفوعة من طرف العائلة في بعض الأحيان أو من قبل الدولة (منحة دراسية على سبيل المثال..)، او من طرف الجماعات المحلية أو الخدمة العامة للتوظيف والتكوين هذا يؤثر على الخيار الاقتصادي الفردي ولقد أكدت الدراسات الحديثة أهمية دور رأس المال البشري في المساهمة بإحداث النمو والتنمية، فمناصب العمل الواجب إيجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري المتاح في البلد. وقد تحدث بطالة هيكلية فضلا عن البطالة الاحتكاكية نظرا لعدم تطابق مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل مما يتطلب في بعض الأحيان على المؤسسات تمويل تكوينات خاصة من أجل أن يستطيع العمال أن يشغلوا المناصب المقترحة[1]، ومراعاة التكاليف التي تم تحملها من أجل التدريب وتكوين العاملين وتفضيلا لعدم خسارة أو تضيع هذه التكاليف يتم الابقاء على العمال الحاليين مما دفع إلى بروز تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين الناجمة عن الاستثمار في التعلم و التكوين وهو ما يفسره نموذج الداخلين والخارجين.

[1] Emilie, Bourdu, Op, cit, p31.

6. نموذج الداخلين والخارجين (Insiders / Outsiders)

من خلال هذه النظرية تبين أن الصراع القائم يدفع رجال الأعمال إلى رفع الاجور وذلك لمراعاة التكاليف التي تم تحملها من أجل التدريب وتكوين العاملين وتفضيلا لعدم خسارة أو تضيع هذه التكاليف يتم الابقاء على العمال الحاليين، وتخلي عن فكرة التوظيف لتفادي تكاليف إجراء عمليات الاختبار والانتقاء والتدريب والتكوين، كون هذه التكاليف تعتبر رسم إضافي تدفعه المؤسسة حتى يتم دمج الداخلون إلى صفوف العمل بها، وبالتالي الأجور المحصل عليها من طرف العمال أعلى من أجور العمالة الجديدة أو الخارجين عن سوق العمل.

لذلك فان البطالة الناتجة عن التشاورات التي تجمع رجال الأعمال في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كقضية اقتصادية هامة تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة "Insiders" التي لها دور في تحديد مستوى الأجور، مقارنة بالعمال المرشحين للتوظيف "outsiders" وذلك عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي يعانون منها، غير أن العمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل[1].

ولهذا فإن اكتساب المهارات وقدرة على التعلم طوال الحياة يمثل قضية قوية بالنسبة للأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة ولجميع القوى العاملة بشكل عام وبالموزاة مع عمليات الابتكار تميل المؤسسات إلى استبعاد اليد العاملة غير المؤهلة بطريقة منطقية كالشروط انتقاء وتصبح أكثر صرامة، مما يزيد ابراز أنواع الاختلافات بين العمال، وأوضح Blanc و Hild بأن اختيار المؤسسات يكون أقل بالنسبة للشباب بدون خبرة، الأفراد بدون تأهيل و العاطلين عن العمل الكبار في السن. أو العاطلين عن العمل لمدة طويلة. لكن المهارات المطلوبة من قبل الشركات في المجال الصناعي أصبحت أكثر تعقيدًا بعد استخدام الأجهزة الجديدة أو تقديم التكنولوجيا الحديثة على سبيل المثال، او بسبب الطلب المتزايد للمؤسسات من حيث المسؤولية والعمل الجماعي... ويشير (Perrat، 2006) إلى أن نموذج التوظيف القائم على المؤهلات تنتج عن المواجهة بين المؤهلات المطلوبة والمفترض أن يتم اكتسابها من قبل الأفراد والذي يحل محل شهادته نموذج إشارة الذي يشير إلى قدرات الفرد، ومثل هذا النموذج يحل تدريجيا محل النموذج التقليدي للتأهيل، لا سيما في الصناعة.

إن تعزيز المهارات له أثره في إبراز عدم تجانس العمال مما يشجع ممثلي الشركات والموظفين على التفكير في شبكات مهنية جديدة، وبالفعل فإن أصحاب العمل والوسطاء في سوق العمل يعملون تقليدياً للحفاظ على المؤهلات الموحدة. مع هذا النموذج الجديد، فمن المرجح أن تظهر أنواع أخرى من الشبكات القائمة على المهارات وعلى أساس تنازلات جديدة تم التفاوض عليها. وأخيرا تكون جودة المطابقة أفضل كلما كان هناك توافق أكبر بين المهارات التي يقدمها الأشخاص والذين يبحثون عن وظيفة والمهارات التي تطلبها الشركات، وبالتالي يتم تعزيز كفاءة سوق العمل والقدرة التنافسية للشركات. وغالبا ما يتم قياس المطابقة بين المهارات المقدمة والمطلوبة باستخدام دائرة المؤهلات المستوحاة من نموذج (Salop، 1979) بحيث يتم تمثيل عدم تجانس العمال والشركات من حيث التأهيل على شكل دائرة لقياس مدى عدم تطابق المهارات.

[1] Lindbeck, A., and D. J. Snower. "77ie Insider-Outsider Theory of Employment and Unemployment." 1988, p25.

الشكل رقم (5-8): إطار تمايز المؤهلات

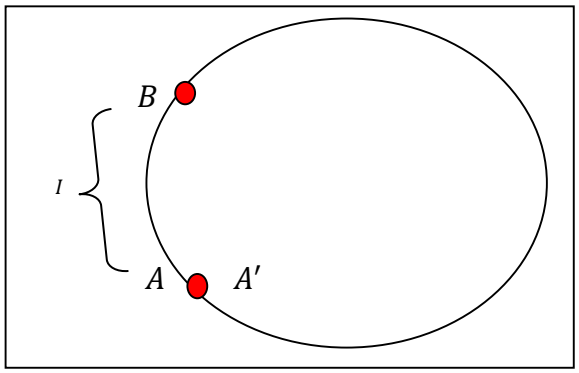

Source : Emilie, Bourdu, Op, cit, p36.

إذا كان العامل (A') مؤهل حسب ما تتطلبه الشركة (A) لشغل الوظيفة التي اقترحتها، وبالتالي فان تتحقق جودة المطابقة المثلى، وحيث انه كلما ارتفعت جودة المطابقة، كانت إنتاجية العامل أفضل من ناحية أخرى، وإذا كان العامل على النقطة (A) ويقع العمل على النقطة (B) فستظهر مشكلة عدم ملاءمة او عدم الكفاية من حيث المؤهلات. والمسافة الفاصلة بين النقطتين تترجم في النهاية الى مستوى المهاراة. ويشير ثينس وزينو Thisse et Zenou (2000) إلى أن هذه المسافة (I) هي تكلفة التكيف أو تكلفة التدريب التي يجب أن يتحملها العامل مالياً إذا رغب في شغل هذا المنصب، والمسافة تشمل بين 0 و 1، كلما اقتربت هذه المسافة من (1) كلما كان عدم التوافق أقوى، حيث يحدد جورج (2010) أن هناك حدًا أقصى من العتبة لعدم كفاية مع متطلبات الشركات وازدياد هذه العتبة ازدادت عدد المراكز التي تم شغلها، وتدعم مجموعة الاعمال النظرية والتجريبية دور الموارد المعرفية التي يمتلكها الأفراد للعمل لا سيما في ما يتعلق قضية الكفاية او عدم كفاية المهارات المتاحة (المقدمة) والمطلوبة. لهذا فإن الموارد المعرفية وخاصة مستوى التأهيل، تؤثر على كثافة البحث عن وظيفة (قدرات البحث والاختيار وتحليل المعلومات).

وتنعكس حالة عدم التجانس في الاختلافات الإنتاجية التي بدورها تبرر عدم التسوية بين العمال، وهذا ما يبرز دور التكوينات الأساسية والمستمرة التي تشكل مكانة مهمة في تطوير قدرات الأفراد ومع ذلك تتضمن فرضيات تزيل مسألة دور المؤسسات والقيم التي تنقلها الأسرة أو البيئة الاجتماعية في اكتساب المهارات، وفي ظل عدم اليقين في البيئة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب التحول إلى أساليب إنتاجية مرنة واستمرار المنطق المعرفي, تكثيف المنافسة، وتعدد الطلب على السلع الاستهلاكية، وتطور الأسواق المالية أو حتمية الابتكار هي كل العناصر التي ساهمت في التغيير العميق في تطور المؤسسات من حيث المهارات المطلوبة والى جانب الموارد المعرفية يوجد ثلاثة أنواع أخرى نعتبرها شروط للالتحاق بالوظيفة منها الموارد الاجتماعية و المادية، والموارد النفسية.

- **رأسمال الاجتماعي "(الاقتصاد اجتماعي لـــ *Granovetter* 1985)** واستخدامها للبحث عن الوظيفة والوصول الى مصادر المعلومات ودور الثقة في التنسيق بين الوكلاء و المنظمات، من خلال التطرق للعديد من النظريات المختلفة في علم الاجتماع وخاصة في نظرية رأس المال الاجتماعي (*Bourdieu*، 1980، *Coleman*، 1988) وفي الموارد الاجتماعية (*Lin* ، 1995). لذا تعريف الموارد الاجتماعية يكون من خلال القواسم المشتركة بين النظريات التي هي مناسبة للتحليل وتتحدد الموارد الاجتماعية كمورد مستمر في شبكات العلاقات التي تسهل نتيجة الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة وقد تم دراستها من قبل الرائد في علم الاجتماع الاقتصادي الجديد غرانوفيتر حيث مكنت دراسته سنة 1974 بمعرفة مدى أهمية الموارد الاجتماعية في اكتساب وظيفة بواسطة طرق البحث عن وظيفة في سوق العمل في الولايات المتحدة.

وأكد أولا على ثقل العلاقات الشخصية في الربط بين الشركات والعمال، وثانيا على أهمية طبيعة الروابط وهيكل الشبكات الاجتماعية للوصول إلى مصادر المعلومات حول خصائص المتعلقة بالمواقع والمرشحين، حيث توصل ان معظم التوظيفات مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية التي تختلف تبعا لطبيعة التواصل (روابط قوية مقابل روابط ضعيفة)، ويوضح أن البحث عن عمل هو أكثر من عملية اقتصادية عقلانية، وهو جزءا لا يتجزأ بشكل كبير في العمليات الاجتماعية التي قد تعوق السعي نحو العمل.

ومن خلال مجريات المسح الذي أجراه على السكان ضواحي بوسطن من الموظفين الفنيين والتقنيين والمديرين التنفيذيين تبين ان 56% من الحالات التي تم دراستها حصلت على فرص عملها عن طريق شبكة علاقاتهم الاجتماعية، ولهذا أفضل طرق للوصول الى تلك الوظائف هي استخدام الاتصالات المهنية بدلا من العلاقات العائلية أو الصداقات والروابط الضعيفة بدلا من روابط قوية"، هنا سلط غرانوفيتر (1973) الضوء للتمييز بين الروابط الضعيفة و قوية، فالأفراد التي تمتلك "قوة الروابط الضعيفة" تكون أكثر قدرة للتحرك في مختلف الدوائر، وبالتالي الحصول على المعلومات المختلفة للأعضاء والتي تختلف عن تلك المعلومات المتداولة بين مجموعة من الأفراد وحقيقتها هي الحفاظ على علاقات قوية، والواقع أن الروابط القوية ضمن شبكات تتكون من اشخاص مقربين اجتماعيا، وتتشارك على سبيل المثال المصالح وكذا نفس المهنة و تتطور في نفس قطاع النشاط ولذلك فإن الروابط الضعيفة تتوافق مع العلاقات التي تكون فيها الخصائص السابقة اقل قوة والتي تسمح للوصول إلى شبكات من الأفراد والمعلومات اكبر بحيث لا يمكن بلوغها من خلال الروابط القوية، لذا فان غالبية الروابط الضعيفة هي تنعقد في المسار الدراسي أو أثناء التمهين، وبالتالي يعتبر الافراد الأقل تكوين واقل مسار الدراسي لديهم درجة أقل من تكوين فرص الروابط الضعيفة.

وقد أشار غرانوفيتر (1974) إلى هذا من خلال علاقات العاطلين عن العمل لانهم يرتبطون بأصدقاء يعانون من نقص العمالة وبالتالي هم محرومون من الوصول إلى المعلومات حول الوظائف، ويوضح غرانوفيتر أن العلاقات الاجتماعية والشبكات التي تشكلها هذه العلاقات تنتج الثقة باعتبارها كآلية للتنسيق، حيث هذه العلاقات تعمل على توليد الثقة وتعطيل المخالفات وبالتالي فإن تحليل هذا يدعو إلى التشكيك في فرضية ويليامسون "السلوك الانتهازي"، وتستند الثقة الى المعتقدات التي يمتلكها الأفراد والمنظمات والمؤسسات حول التصرفات والقرارات الصادرة من الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات الأخرى(سيمون، 2007)، لهذا الشبكات الاجتماعية هي قادرة على بناء الثقة بين أعضاء (غرانوفيتر، 1985). يظهر الثقة باعتبارها وسيلة لتنسيق أعمالهم وتنظيم سلوكهم، مما يقلل من خطر الانتهازية. وجود العلاقات الشخصية قادرة على بناء الثقة بين الجهات الفاعلة والتي تشكل الشبكات الاجتماعية العاملة على تقليل من عدم اليقين بشأن سلوك الوكلاء والسماح للتدفق المعلومات الموثوقة، وبالتالي عمليات التعاون السابقة بين الشركاء توفر المعاملات، حيث تتدفق المعلومات بشكل أسرع وبجودة عالية بين هؤلاء، ويمكن رؤية هذه الثقة كوسيلة للتنسيق في حد ذاتها وهي في الأصل من تؤدي إلى تقليل في تكاليف المعاملات، وترتبط إلى حد كبير بنوعية وكمية المعلومات المتبادلة بين الجهات الفاعلة (سيمون، 2007). ونجد بعض الباحثين تطرقوا الى دور الثقة في الأداء الاقتصادي وللإشارة إلى العمل الجماعي على المستوى المحلي تقودنا إلى تطوير مفهوم الثقة المشتركة بين المنظمات لتتجاوز الإطار الفردي مما يؤدي إلى سلوكيات تعاونية وتعلم جماعي تتيح روابط طويلة الأجل وتبني شبكة مترابطة من العلاقات التي يعمل حولها النظام بسلاسة وكفاءة[1].

[1] Emilie, Bourdu, Op, cit, p89-103.

- **الموارد المادية والنفسية**[1] يتأثر الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بمواردهم المادية المتاحة للحصول على فرص التوظيف ففي حالة عدم كفاية الموارد يمكن للدولة أو السلطات المحلية اقتراح سياسات أو تدابير تتيح الوصول إلى الموارد المادية مثل تطوير النقل العام، ودعم الحصول على السكن أو الوسائل المعينة على التنقل (مثل تمويل رخصة قيادة أو مجانية في النقل)، ومن جهة أخرى يتأثر البحث عن وظيفة خاصة من حيث كثافة البحث بسبب موارد النفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد Castra (2003) و Fouquereau واخرون (2010).

إن الأنواع الأربعة من الموارد اللازمة للحصول على الوظيفة (الموارد المعرفية والاجتماعية والمادية والنفسية) هي المحددات الفردية للوصول إلى العمل وتكوين لمسارات حياتهم المهنية، لهذا تشجيع تنمية الموارد الفردية (Gazier، 2003) حيث يتم تصميم السياسات العامة "لتمكين الأفراد" وتكمن في سياسة التعليم والتدريب المهني وتوفير النقل أو السكن، وبالإضافة إلى ذلك امتلاك أو عدم امتلاك الموارد المادية المتعلقة بالحراك المكاني للتأثير على منطقة البحث عن العمل وتكلفة السفر لها تأثير على قدرة تحرك الأفراد يستخدم Le Breton (2008) المثال عن وسائل النقل العام في المناطق المعزولة.

لذلك يمكن استخدام سياسات[2] سوق العمل النشطة، كالتدريب، من خلال تطوير العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير المنظم لتحسين إنتاجية عمال القطاع غير المنظم، وفي التقديم الذي جاء في بداية الدراسة التي أعدتها الجمعية الأمريكية للتدريب والتنمية ASTD، في محاولة منها لوضع حدود جلية لمعنى التدريب و علاقته بإدارة الموارد البشرية[3]، وتعتبر المانيا من الدول الرائدة في مجال ربط التدريب بالتوظيف من خلال النمط التدريبي التوظيفي الذي أقرته الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات النظام التعليم الثنائي (Dual learning- system) والذي يركز بشكل رئيسي على الشراكة بين المؤسسات التدريبية وقطاع الأعمال[4]، وتعد "المدرسة الألمانية من اقوى المدارس التي تربط المؤسسات التدريبية بسوق العمل[5]، بإضافة الى امريكا (من المدرسة - الى – العمل، School- To - Work)[6] يتضح ان عملية ربط التدريب بالتوظيف السائدة في الولايات المتحدة الامريكية الان تدور حول ثلاث عناصر رئيسية، وهي تكامل التعليم الفني والأكاديمي وربط المدرسة بسوق العمل والاهتمام بالتعليم الثانوي وربط مناهجه بالواقع العلمي لكونه الرافد الذي يمد السوق بالطلاب، بينما بريطانيا (نظام المؤهلات الوطنية) National Vocational Qualification[7]: فان الوعي لدى رجال الأعمال بأهمية وجود عمالة عالية المهارة تستطيع أن تؤدي أعمالها بقدرات ذات مستويات عالمية عالية كان سبب الدافع لإدخال تعديلات على التعليم في بريطانيا (Stubbs، 1997)،

---

[1] Emilie, Bourdu, Op, cit, p40-43.

[2] منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية "دليل استرشادي"، الطبعة الأولى، جنيف، 2014، ص15.

[3] عيسى بن حسن الأنصاري، تدريب وتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل نحو شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، ص 451.
unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006129.pdf
التدريب عبارة عن منظومة متكاملة تشتمل على ثلاثة مراحل أولها مرحلة الاعداد ثم مرحلة التأهيل منها المهني والوظيفي ثم مرحلة التدريب اثناء الخدمة.

[4] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 452-453.

[5] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 454.

[6] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 454.
ويتكون النظام من المدرسة الى العمل من عناصر أساسية تتمثل في التعليم القائم على المدرسة (school-based learning) والتعليم المبني على العمل (Work-based Learning)

[7] توجد أنواع تعليمية أخرى إضافية تتمثل في الشهادة العامة المتقدمة للتعليم (A level) وهي المؤهل الرئيسي للالتحاق بمؤسسات التعليم، التعليم المهني (Vocational Education) والمؤهل، التدريب للعمل أي مؤهلات لوظائف محددة غرض منها مساعدة على اكتساب المعارف ومهارات، المؤهلات المهنية الوطنية العامة الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-19 عاما والذين يتبعون تعليما على نظام التفرغ الكامل.

- **دور كثافة أسواق العمل المحلية** لقد تم تحقق تجريبيا بأن سوق العمل في معظم البلدان مقسمة على أساس جغرافي (Zenou، 1997) وفي اغلب الحالات يتكون سوق العمل الوطني من مجموعة أسواق العمل المحلية (العمال، الشركات) ولدراستها نثير مسألة النطاق الجغرافي ذات الصلة وبمستويات الجغرافية المختلفة البلديات والإدارات والمناطق ... وهي المناطق الإدارية التي تنتشر فيها سياسات التوظيف مما يثير مشكلة بيانات حول العمل والتوظيف وتعتمد قرارات قبول أو رفض عرض العمل في جزء كبير منها على طول مسافة التنقل بين الاقامة والعمل والتكاليف المادية الخاصة بالنقل، وهو ما تم ادراجه ضمن الاقتصاد الجغرافي الجديد (Combes، 2008) والذي يوضح دور أسواق العمل المحلية في عملية التكتل وتشتت النشاط الاقتصادي حيث قام Blanc (2005) بإجراء مقارنة بين أسواق العمل في المناطق الحضرية والريفية وزيادة احتمال العثور على شخص لديه المهارات المطلوبة بزيادة كثافة[1].

- **دور سياسات التوظيف** تأخذ اتجاهات مختلفة يمكن أن تشمل السياسات الرامية إلى "تجهيز" الموارد البشرية للحد من "عدم توافق المكاني" و "عدم توافق المهارات" ويمكن أيضا أن يكون للسياسات من خلال الأدوات النقدية وغير النقدية أي سياسات مالية ونقدية سليمة والتي يمكن ان ترافقها وضع استراتيجيات بشأن العمل اللائق تعتمد على استثمار منتج ونمو غني بالوظائف وحماية اجتماعية ذات موارد كافية و ذلك بجعل العمالة الكاملة هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي مما يخلق المزيد من الاتساق مع سياسات سوق العمل والعمالة والحماية الاجتماعية بهدف تسهيل عملية الربط بين الشركات والافراد الذين يبحثون عن عمل بفعل حوافز التوظيف وتبسيط الإجراءات الإدارية أو سهولة الوصول الى المعلومات سواء عن المرشحين او المناصب، والأمر ضروري لدى صياغة سياسات مثل سياسات دعم الأجور ومنح البطالة يجب أن تأخذ في الاعتبار مدى تأثير هذه السياسات على جدية العاطلين في البحث عن عمل، وعلى التزام أرباب العمل بالتشغيل والتدريب مقابل الدعم المقدم لهم.

يبرز بذلك الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) دور العمل الحكومي في حل المشاكل المطابقة في الاسواق العمل المحلية فاتحا المجال للدراسات حول تنوع هياكل الحكم وبالتالي تنوع ترتيبات المؤسسية واستمراريتها هو الحل الأنسب، لجعل التنسيق أسهل بين وكلاء بشكل عام، عن طريق وضع أجهزة و اتخاذ تدابير كجزء من سياسة التوظيف لتزويد الأفراد" (Gazier، 2003)، ولا سيما الحد من معلومات ناقصة[2].

7. دور المؤسسات (التغيير المؤسسي لدوغلاس نورث)[3]

يبين دوغلاس ردود الفعل بين هياكل الحكم ومؤسسات الحكم حيث ان الهياكل هي مصممة من طرف الوكلاء ويمكن ان تزعزع استقرار الإطار المؤسسي والتي بدورها تتطور وتدفع اللاعبين لاختيار ترتيبات جديدة (دراسته كانت تعتمد على دور المؤسسات الفعالة فقط قبل 1990) ليطرح تساؤل اواخر الثمانينات ان سبب استمرارية المؤسسات غير الفعالة وهو ما فسره باثار تبعية المسار، حيث ان خلق المؤسسات جديدة تولد تكاليف مرتفعة وهذا هو السبب في غالب الاحيان مما يفضل التكيف مع المؤسسات بدلا من استبدلها و هذا ما يوضح الجمود المؤسسي وقوة اللاعبين المشاركين في توليد القواعد الجديدة وقضايا السلطة و الوساطة السياسية يمكن ان تمنع وضع ترتيبات مؤسسية جديدة، حسب دوغلاس هناك خيارين للتأثير على سوق العمل:

---

[1] Emilie, Bourdu, Op, cit, p 45-46.

[2] أجاي شهيبر Ajay Chhibber ، "الدولة في عالم متغير"، (أسيا تكيف نفسها مع التغير العالمي)، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 03 ، 1997، ص 17.

[3] Emilie, Bourdu. Op, cit, p90-92.

أولا من خلال ادخال ترتيبات جديدة في مجال التوظيف والتدريب والابتكار .....الخ له تداعيات داخلية وخارجية ويمكن لهذه التغييرات احداث توازن مؤسسي جديد وهذا حسب مفهوم التوازن او التكامل للمؤسسات، وفي ظل التغيير الاقتصادي أصبحت مؤسسات سوق العمل غير قادرة على حل العديد من المشاكل المعقدة، مما أدى إلى تدني مستوى أداء المؤسسات بشكل كبير ورغم أن المؤسسات تتغير ببطء لكن المسألة الصعبة من حيث إحداث التغيير المؤسسي والتي كانت محور دراسات راهنة ولا زالت قيد الدراسات غير أنه لا ينبغي الشك في أن المؤسسات يمكن أن تتغير وأن لها تأثير دائما على تنمية أسواق العمل غير أن ذلك يحتاج الى مدة زمنية طويلة نوعا ما وتختلف من دولة الى أخرى لتعزيز التغيير المؤسسي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعادة تنظيم الإطار القائم وتحسين فعالية المؤسسات ذات الصلة.

ثانيا وفق فكرة استخدام او تقليد لنماذج مؤسسية اجنبية في مجال سوق العمل وللإشارة نموذج "الامن المرن" في الدنمارك من أحسن النماذج ولكن هذه الفكرة قابلة للنجاح او الفشل وخاصة في حالة وجود اختلاف في البيئة المؤسسية، وباعتبار إصلاح سوق العمل مسالة مثيرة للجدل وهذا يعود إلى مبالغة بتنظيم سوق العمل بحيث يؤدي أي إصلاح إلى الحد من دور المؤسسات الرسمية في إدارة سوق العمل ومع ذلك نقل أو تقليد أي تجربة ناجحة بحذافيرها من دولة إلى أخرى امر في غاية الصعوبة، إلا أن استعراض أهم سياسات وبرامج التشغيل التي أسفرت عنها بعض التجارب الدولية المتوفرة تفيد لاستخلاص التوجهات الكفيلة بزيادة فاعلية سياسات وبرامج التشغيل في أي دولة، ويمكن تصنيف التجارب الدولية بين سياسات الانتقال من المدرسة إلى العمل، وسياسات التشغيل النشطة[1]، بالإضافة إلى برامج أخرى.

لذا أفرزت التجارب الدولية استنتاجات متباينة حول نوع التعليم الملائم الذي يرفع من قدرة الخريج على الحصول على وظيفة، ويساهم في زيادة دخله المتوقع وفي هذا الإطار فإن تحديد أي نظام تعليمي أفضل يتوقف على المفاضلة بين ما إذا كان التعليم المهني أفضل من التعليم العام، و ما إذا كان التمهن خارج أوقات الدراسة أفضل من التمهن داخل المدرسة بدوام كامل، وتشير التجارب المتاحة إلى أن التعليم المهني يميل لرفع مستوى آفاق التشغيل و رواتب الخريجين مقارنة مع ما تقدمه مدارس التعليم العام خاصة في دول مثل ألمانيا والنمسا والدنمارك، لذا نجد أن هناك حالية توجها متزايدا نحو المزج ما بين التعليم العام و التعليم المهني[2].

- **نماذج سوق العمل النشطة:** ان تطبيق سياسات سوق العمل النشطة تختلف بين الدول وفق الأهداف المراد بلوغها، حيث يأخذ جانب التدريب المسرحين والعاطلين عن العمل من الشباب الحصة الأكبر لخدمات التشغيل ضمن 8 دول من أصل 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول الأوروبية لتتبع توزيع الانفاق على مختلف مكونات سياسات سوق العمل النشطة، وفي 7 دول أخرى، تعود الحصة الأكبر منها لخدمات التشغيل، أما باقي الدول فتخصص الحصة الأكبر من النفقات لدعم البرامج التي تتم بالمجموعات ذات الحاجات الخاصة، وبشكل عام، قد تكون سياسات سوق العمل النشطة مثل خطط التدريب والبحث عن عمل غير فعالة بوجود سياسات غير نشطة مثل المنح السخية للبطالة والتعويضات عن الفصل والأحكام الصارمة في مجال الأمن الوظيفي كما أن اقتران عدم المرونة في الأجور بمعدلات ضرائب مرتفعة على الشركات قد يؤدي إلى نتائج سلبية على التشغيل، لذا ينبغي زيادة التفاعل ما بين المؤسسات والسياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل على صعيد سوق العمل.

---

[1] لا توجد طريقة واحدة لتصنيف برامج الإنتقال من المدرسة إلى العمل و سياسات سوق العمل النشطة يشكل العديد من برامج الانتقال من المدرسة إلى العمل جزء من التعليم النظم و المهني أي التعليم القائم في المدرسة ؛ أما باقي السياسات الخارجة عن إطار المدرسة فيطلق عليها عادة اسم سياسات سوق العمل النشطة."

[2] Ryan, Paul. "The school-to-work transition: a cross-national perspective." *Journal of economic literature* 39.1 (2001): 34-92.

يعتمد نظام التمهين الألماني بشكل كبير على مصادر تمويلية خاصة.

تعد علاقة فليبس من أشهر العلاقات التجريبية للفكر الكنيزي الجديد، حيث تناولت أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام. وظهرت بعد ذلك العديد من الأبحاث النظرية لتقصي الأسباب التي كانت وراء نشوء العلاقة التبادلية بين المعدل التي تنمو به الأجور الاسمية والتغير في معدلات البطالة. ولعل أهم تلك المحاولات هي التي قام بها الاقتصادي ريتشارد ليبسي عام 1960.و P. Samuelson و R. Solow وكانت النتائج تأييد وتدعيم للفكر الكينيزي الجديد.

1. عرض منحنى فليبس

تعتبر فكرة المبادلة بين التضخم والبطالة المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية للمفكرين الكلاسيك، ولكن اول من تطرق إلى هذه العلاقة المفكر النيوكلاسيكي Irving Fischer (1926).برغم توصله الى أن السببية تمر من التضخم الى البطالة عوضا عن العكس، وتطورت محاولات من طرف Tim Berger (1936) و Klein (1955)، وفي الأخير تم رسم العلاقة في شكل انتشاري وبياني بواسطة Brown (1955) و Sultan (1957) رغم ذلك ظل هذا التحليل مهملا الى غاية سنة (1958) حين نشر الاقتصادي النيوزلندي (Alban William Phillips) مقالا في British Journal of Economic وذلك بعنوان: " The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money wage in the United Kingdom 1861-1957" وقد جزء فليبس دراسته إلى ثلاث سلاسل زمنية، السلسلة الاولى من 1861 إلى 1913، والسلسلة الثانية من 1913إلى 1948، والسلسلة الثالثة من 1948 إلى 1957، طور من خلالها رسما بيانيا (دون قانون) بين معدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، أطلق على هذه العلاقة اسم "منحنى فليبس".

الشكل (6-1): منحنى فليبس المبسط كما جاء في المقال الأصلي.

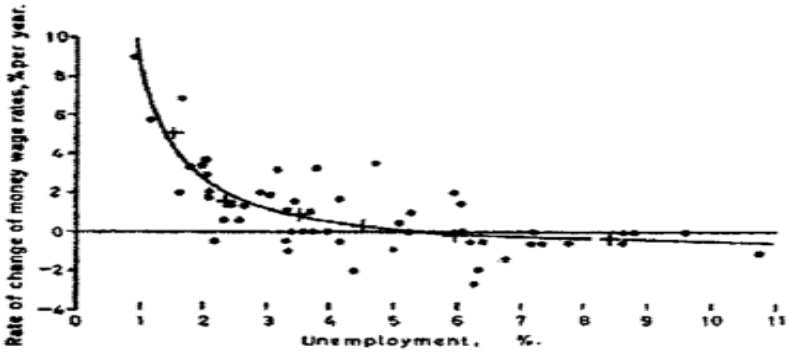

Fig.1. 1861 – 1913

من خلال الشكل السابق يتضح انه توجد علاقة عكسية بين نسبة تغير الأجور الإسمية والبطالة، حيث تكون نسبة تغير الأجور الاسمية مرتفعة تكون البطالة منخفضة، أما ارتفاع معدل البطالة فيوافق التغير الضعيف أو السلبي للأجور الاسمية، وعليه العلاقة غير خطية، لذلك قام فليبس بصياغة علاقته الشهيرة بالشكل التالي:

$$y + a = bx^c \quad \text{.....(1)}$$

أي: $\log(y + a) = \log b + c \log x$ ..... (2)

وتوصل فليبس في دراسته الشهيرة إلى صياغة العلاقة الجبرية والمبينة كالتالي:

$$y + 0.900 = 9.638x^{-1.394} \quad \text{.....(3)}$$

أو: $\log(y + 0.900) = 0.984 - 1.394 \log x$ .....(4)

ويمكن شرح منحنى فليبس انطلاقا من الشكل التالي:

شكل (6-2): شرح منحنى فليبس

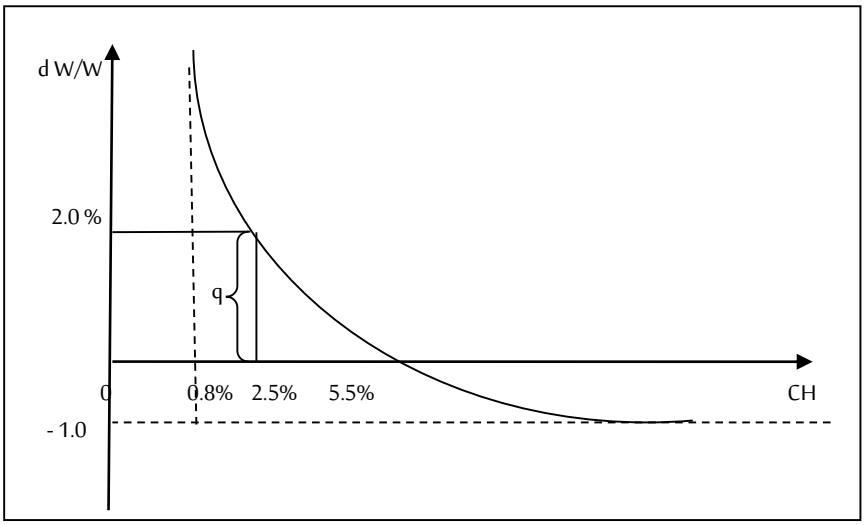

من الشكل البياني يتضح أن العلاقة غير الخطية تقع ضمن "خطي مقاربة"، أو نهاية " asymptotes" الأول، ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى مستوى 0.8%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى - 1.0% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، وملاحظ من البيان أن النقطة 5.5% التي تمثل تقاطع منحنى فليبس مع محور البطالة تعكس استقرار الأجور، في حين أن أي نقطة على اليمين تضع الأجور في حالة تباطؤ (الأجور الاسمية في حالة تقهقر نتيجة لارتفاع معدل البطالة عن نسبة 5.5%)، وعكس وجود أي نقطة على اليسار هذه النقطة تسارع الأجور نحو الارتفاع، وبالتالي خلص الاقتصادي النيوزلندي فليبس إلى أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية غير خطية بمعدل التغير في الأجور النسبية. لكن تم فيما بعد التأكيد على أن الارتباط السابق للعلاقة العكسية غير الخطية خلقت مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف كل من P.A.Samuelson و R.Solow (1960) وذلك لتحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم في آن واحد.

2. معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فليبس في المدى الطويل

إن ظاهرة الركود التضخمي ادت إلى البحث عن نموذج أكثر ملائمة للواقع، فرضية النسبة الطبيعية كون السمة الرئيسية في هذا النموذج وفي النماذج المماثلة المتعاقبة، هي أن البطالة إذا كانت أقل من المعدل الطبيعي ففي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على مجرد وجود مزيد من التضخم كما هو الحال في نموذج فيليبس، بل سيوجد تضخم يتسارع أو يتعجل في خطاه، وإذا كانت البطالة فوق النسبة الطبيعية فسوف تتباطأ الزيادات في الأجور والأسعار، ثم يتحركان من بعد في اتجاه عكسي ونمضي الأسعار في الهبوط بشكل غير محدود. وبموجب بعض الصيغ لهذه النظرية، يحتمل الاستمرار في وجود التناوب بين الأجور النقدية والبطالة خلال الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فإن منحنى فيليبس يصبح عموديا[1]، وبذلك أصبح مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة الذي تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن و بشكل أدق هو ذلك المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع أو تخفض الأسعار والأجور في حالة توازن مما يجعل معدل تضخم الأسعار والأجور في حالة استقرار[2].

[1] ج .دن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة د .محمد عزيز، د .محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط1 ليبيا 1997، ص198.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

إن سبب ظهور نظرية معدل البطالة الطبيعي هو معالجة مشكلة البطالة والتضخم بما يراه فريدمان لعدم قدرة وصحة علاقة منحنى فيليبس في حل المشكلة على الأمد الطويل، ولكن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، والواقع أن عرض وطلب العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي والشكل البياني التالي يبين ذلك.

الشكل (6-3): منحنى فيليبس في المدى الطويل

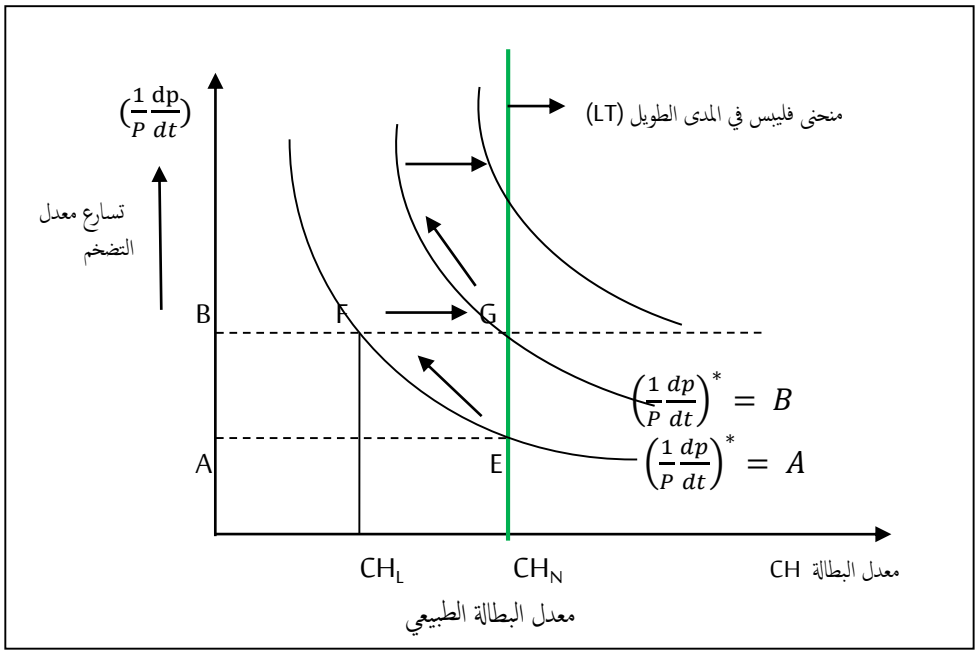

Source: Milton Friedman, Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 (Jun., 1977), pp457.

يتضح من خلال المنحنى البياني منطق فريدمان حيث أن سياسة الإنفاق التوسعية في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية تدفع إلى ارتفاع غير المتوقع لمعدلات التضخم لأن معدلات الاجور والأسعار لن تتكيف بنفس السرعة، وحسبه هذه السياسة في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يسمح بتشغيل الطاقات المعطلة التي تخفض معدلات البطالة عن مستواها العادي، وهذا يسبب مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يبقي الأسعار ثابته عند هذا المستوى، ولكن في حالة استمرارية السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، وهو ما يؤدي إلى حدوث التضخم، خاصة في الأجل الطويل وبدون إمكانية خفض دائم في معدل البطالة[1].

وفي محاولة تخفيض معدل البطالة من (CH_N) إلى (CH_L) من طرف السلطات النقدية فإنها تتبع سياسة توسعية عن طريق زيادة العرض النقدي، مما يزيد الطلب والأسعار بفعل تحفيز الإنفاق والدخل كنتيجة لانخفاض معدلات الفائدة، وهذا يدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج ويقابلها زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية. فحين أن العمال يتوقعون حصول على أجور نقدية مقيمة انطلاقا من معدلات التضخم السابقة، هذا يجعلهم يتوقعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها سابقا. مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض معدل البطالة فعليا إلى (CH_L) ويرافقه معدل تضخم قدره (B) وينتقل وضعية الاقتصاد من النقطة (E) إلى النقطة (F)، أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك مما يعمل على زيادة الطلب على اليد العاملة الرخيصة. وفي حين معرفة العمال أن معدلات

[1] Awad, Ibrahim L. "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical study." Faculty of commerce, Zagazig University.[Online] Available at: http://econpapers. repec. org/scripts/redir. Pl, 2002.

التضخم قد وصلت إلى النقطة (B) وأن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. وهو ما قد يدفع العمال للبحث عن مناصب عمل أخرى تكون فيها الأجور الحقيقية أعلى، ويدرك أصحاب المؤسسات طالبي العمل أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، هذا يدفع إلى خفض كمية الإنتاج ومن ثم خفض الطلب على اليد العاملة. ليرتفع بعدها معدل البطالة إلى أن يصل مستواه السابق (CH_N).

تميزت هذه النظرية كما ذكرنا بين نوعين من المنحنيات، منحنى فليبس قصير المدى ومنحنى فليبس الطويل المدى وتوضح هذه النظرية أنه لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير أما على المدى الطويل فهناك معدل بطالة واحد وهو معدل البطالة الذي ينسجم مع تضخم ثابت، لكن مهما تكن المزايا المنسوبة للنسبة الطبيعية للبطالة بوصفها وسيلة في النظرية الاقتصادية، إلا أن غياب مبررات عدم ثبات المعدل الطبيعي للبطالة وتغيره من مدة إلى أخرى، يجعل من قوة قاعدتها العملية غير كافية تطبيقيا في وضع السياسات[1].

[1] ج .دن ورسك، مرجع سبق ذكره، ص200.

ان الاختلاف بين سلوكيات دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، أدى إى ظهور عدد من النظريات التي حاولت تفسير دالة الاستهلاك الكلية.

اولا. نظرية كنزية:

دالة الاستهلاك حسب افتراضات المدرسة الكينزية، هي دالة خطية تتكون من الاستهلاك المستقل(a) والاستهلاك التابع (C) الذي يعتمد على الدخل الجاري، والتي تسمى بنظرية الدخل المطلق. حيث يعد "كينز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار، لتكون العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك الكينزية: C= a +by

ولقد وجهت عدة انتقادات لدالة الاستهلاك الكينزية ومن هذه الانتقادات ما يلي:

- إن دالة الاستهلاك ذات الشكل C= a+by لا تصلح إلا في الفترة القصيرة. أما على المدى الطويل تأخذ الشكل $C = by_d$ وكذلك تكون دالة الإدخار $S = (1-b)\ y_d$ حيث ينطلق كل من المنحنيين من مركز الإحداثيات .
- يفترض التحليل الكينزي أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الحقيقة يمكن توزيعه بعدة طرق، كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ... إلخ.

ثانيا. نظرية Kuznet في الاستهلاك.

قام الإقتصادي S.kuznets سنة 1946 بنشر تقديرات للدخل (y) والاستهلاك(C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938، وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى عدم انخفاض الميل المتوسط للإستهلاك (APC) خلال الفترة الطويلة، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي إى الميل المتوسط للاستهلاك (MPC = APC) .

وليس MPC < APC، كما هو عند كينز في الفترة القصيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما (a=0) بينما في الفترة القصيرة يكون(0 <a)، وهذا يعني أن العلاقة بين (y) و (c) هي علاقة تناسبية، وبالتالي فمنحنى الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (7-1): دالة الاستهلاك وفق نظرية Kuznet في الاستهلاك.

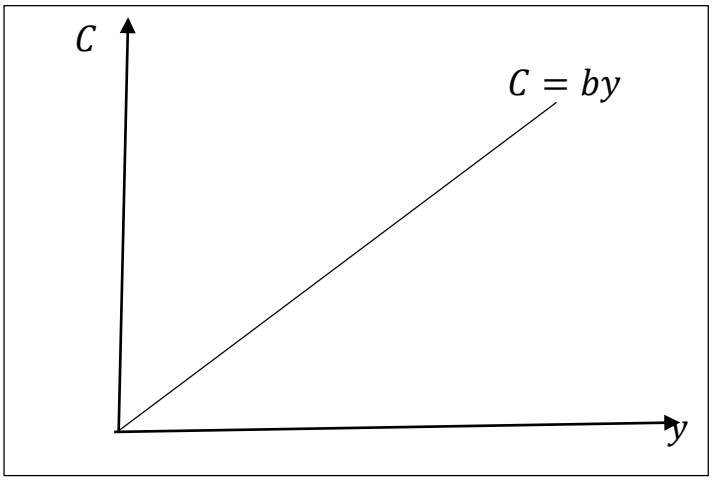

وتفسير ذلك أن انفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل. كما أثارت الدراسة إى أن النسبة $\frac{C}{Y}$ (الميل المتوسط للاستهلاك) خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة $\frac{C}{Y}$ في الفترة الطويلة، وأكبر من $\frac{C}{Y}$ في حالة انخفاض الأسعار، وهذا يعني أن $\frac{C}{Y}$ تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها.

ثالثا. نظرية الدخل النسبي

قدم الاقتصادي Duesenberry (1949) نظرية جديدة حول الاستهلاك في المدى الطويل تختلف عن النظرية الكينزية التي كانت ترتكز على المدى القصير. وتتلخص نظرية الدخل النسبي لجيمس ديوزنبي في افتراضين أساسين هما:

- أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي ولا يعتمد على الدخل المطلق أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على انفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا يسمى بظاهرة "المحاكاة".

- العلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عب فترة زمنية معينة، وهذا راجع -حسب هذه النظرية- اى التقلبات أو الدورات الاقتصادية،

حيث بين الاقتصاديDuesenberry أن استهلاك العائلات لا يرتبط بدخلها المطلق فحسب ولكنه يرتبط كذلك بتوزيع الدخل الوطني، عندما يرتفع الدخل تنقص الحصة المخصصة منه للاستهلاك غير صحيحة، حيث يرى بأنه عندما تنتقل عائلة من مستوى دخل إلى مستوى دخل آخر فانها تحتفظ بنمط الاستهلاك المرافق لوضعيتها النسبية في القسم الاجتماعي وهذا يعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك.

فإذا كان الفرد في الفترةt يمتلك كمية معينة من الثروة النقدية W_t ويعرف دخله الحالي y_e ويعرف القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل V_t فإن دالة الاستهلاك الفردية يمكن أن تأخد الشكل:

$$C = b_1Y_t + b_2V_t + b_3W_t \qquad 0 < bi < 1$$

حيث (1,2,3) =bi: ثوابت تعتمد على العمر ومتوسط الحياة

وتكون دالة الاستهلاك الكلية:

$$C_t = B_1Y_t+B_2V_t+B_3W_t$$

وبناء على الشكل العام لهذه الدالة وما يمكن اشتقاقه من علاقات يمكن دراسة طبيعة العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y)، حيث من خلال نسبة الاستهلاك المتوسط.

$$\frac{c}{y} = B1 + \frac{B^2Vb}{y} + \frac{B^3Wt}{y}$$

- وجود غير تناسقية في المدى القصير: إذ يظهر أن تغيرات الإستهلاك تكون عكس تغيرات الدخل، فمع زيادة الدخل Y فإن الاستهلاك المتوسط $\frac{C}{Y}$ يتناقص.

- لكن في المدى الطويل فإن نسبة الثروة إلى الدخل تكون ثابتة تقريبا، ومنه يمكن القول بوجود علاقة تناسب، إذ أن زيادة الدخل ستؤدي إى زيادة الثروة ومنه يمكن القول بثبات الميل المتوسط للإستهلاك أي:

$$Y_t \Rightarrow \nearrow W_t \Rightarrow \frac{C}{Y} \nearrow \text{ثابت}$$

الشكل (7-2): منحى الاستهلاك في المدى القصير والطويل

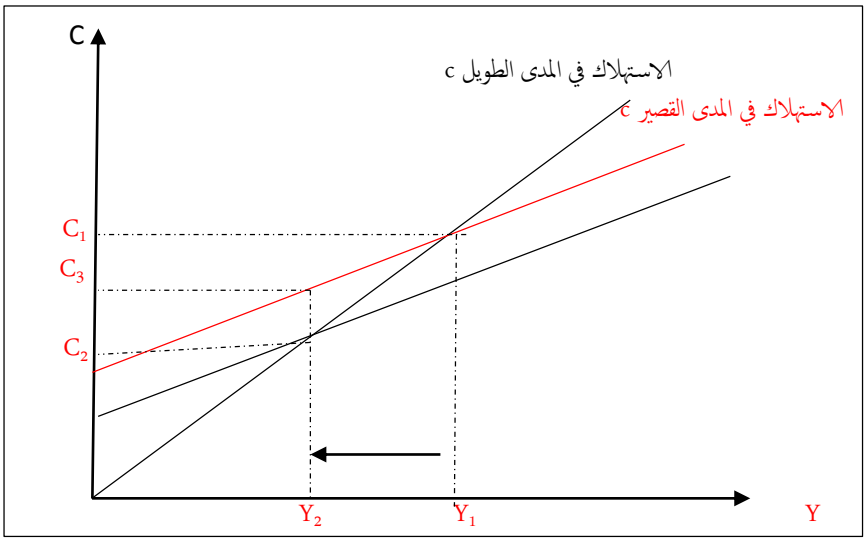

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص412.

لنفترض ان دخل الفرد هو (Y_1) كما هو موضح في الشكل السابق، وبافتراض أن دخله قد انخفض الى (Y_2) فهذا سيدفع الفرد الى تخفيض الاستهلاك، إلا أنه عوضا عن تخفيض استهلاكه بالمقدار (C_1C_2) فانه سيخفضه فقط بالمقدار (C_1C_3).

رابعا. نظرية الدخل الدائم

تم طرح هذه النظرية من قبل ملتون فريدمان M.Friedman عام 1957 الذي يرى أن المستهلك يواجه نوعان من الدخل هما الدخل الدائم والدخل المؤقت أو الطارئ، والدخل الطارئ هو الدخل المفاجئ مثل المكافأة والميراث.

وافترض فريدمان بأن قياس الدخل الدائم يعتمد على كل من الدخل الجاري والدخل السابق له وهذا يعني أنه يناول الدخل السابق بالإضافة إى نسبة من الفرق بين الدخل الجاري والدخل السابق له.

وعلى ذلك يمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$y_p=y_{t-1}+\theta(y_t-y_{t-1}).....(1)$$

حيث: y_p الدخل الدائم؛ y_{t-1} : الدخل السابق؛ y_t : الدخل الحالي؛

θ: نسبة التغير الملاحظ للدخل الحالي بالنسبة للدخل السابق.

توضح المعادلة السابقة(1) أن الدخل الدائم يمكن أن ينظر إليه على أنه متوسط مرجح للدخل الحالي والدخل السابق له ويعتمد بدرجة كبيرة على النسبة (θ)، واقتراح فريدمان أن يتم قياس الدخل الدائم على أساس متوسط الدخول المكتسبة في سنوات عديدة ودالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل الدائم توضح حجم الاستهلاك الدائم أنه دالة طردية في حجم الدجل الدائم وفق المعادلة:

$$C=cy_p \quad .....(2)$$

حيث C: حجم الاستهلاك الدائم؛ c: الميل للاستهلاك للدخل الدائم؛ y_p: الدخل الدائم.

وبالتالي الدخل الكلي الذي يحصل عليه الفرد يقسم إلى دخل دائم (y_p)، ودخل مؤقت (y_K).

$$y = y_p + y_K$$

بالمثل افترض فريدمان أن الاستهلاك الكلي يتكون من استهلاك دائم (Cp) واستهلاك طارئ أو مؤقت (C_k)

$$C = Cp + C_k$$

وحسب فريدمان عدم وجود علاقة ارتباط بين الدخل الدائم y_p والدخل الطارئ y_k هو عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت، كما لا توجد علاقة بين الاستهلاك الطارئ والدخل الطارئ فحدوث زيادة مفاجئة في الدخل راجعة لظروف طارئة لن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة(2) نجد: $y_p=y_{t-1}+\theta(y_t- y_{t-1})$.....(1)

$$C=Cy_p.....(2)$$

$$C= C\ [y_{t-1}+\theta(y_t- y_{t-1})]$$

$$C= C\ y_{t-1} + c\ \theta y_t\ - c\theta\ y_{t-1}$$

$$C= C\ \theta\ y_t+ c\ y_{t-1}\ (1- \theta)$$

يرتبط الدخل الدائم بالثروة W أي: الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية.

تمثل المعادلة دالة الاستهلاك للفترة القصيرة حسب فريدمان الذي ميز بني دالتي الفترة الطويلة والفترة القصيرة ومن أهم استنتاجه:

- الإنفاق الاستهلاكي للفترة الطويلة متناسب مع الدخل الدائم $C=F(Y_P)$

$$C=Co\ y_p$$

- الميل الحدي للاستهلاك للفترة الطويلة C أما الفترة القصيرة C_0 وهو أقل من الميل الحدي للفترة الطويلة .

- الميل الحدي للاستهلاك MPC يعادل الميل المتوسط APC في الأجل الطويل : MPC=APC

ويمكن توضيح رسم دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير في الرسم البياني الموالي:

الشكل (7-3): دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير.

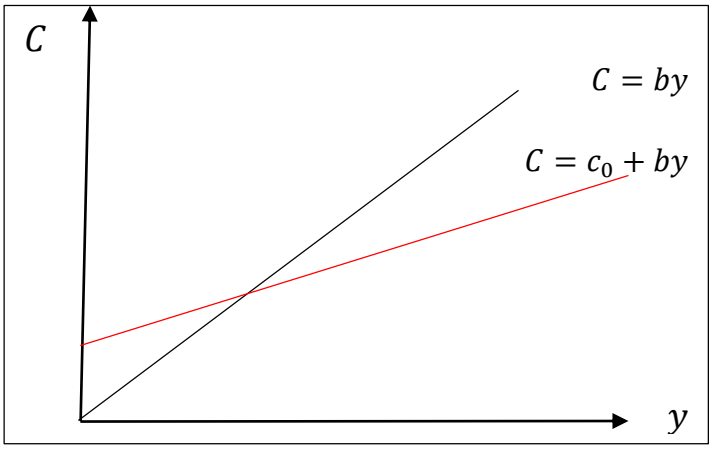

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص412.

وكخلاصة دالة الاستهلاك عند فريدمان تعتمد على مستوى مستقر من الدخل الدائم، أي أن دالة الاستهلاك عند فريدمان تتصف بالاستقرار بينما عند كينز فإن دالة الاستهلاك تتصف بالتقلبات والتغير من حين لأخر (لأنها تعتمد على الدخل الجاري).

خامسا. نظرية دورة الحياة

اقترحت هذه النظرية من قبل A.Ando و F.Modighiani ومضمون هذه النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة Y_t فقط أو على دخل الفترات الماضية فقط، وإنما يمكن أن يعتمد أيضا في استهلاكه على توقعاته المستقبلية عن الدخل، فإذا توقع أن دخله سيزداد في المستقبل فإن استهلاكه سيتجه إلى التزايد.

$$C = Fc\ (Y_{t+1}, Y_{t+2}\ , \ldots..,\ Y_{t+n})$$

وهذا التأكد من أن الدخل سيزداد يجعل المستهلك يزيد من إستهلاكه الجاري C_t، كما أنه اذا كانت تنبؤاته تغطي الفترات المستقبلية حتى آخر فترة من حياته فإن المستهلك سيحاول توزيع استهلاكه على مجموع الفترات اللاحقة بحيث يحقق أكبر منفعة ممكنة.

كما أن القيمة الحالية للاستهلاك الكلي خلال فترة حياته لا يمكن أن تتجاوز القيمة الحالية لمجموع دخله خلال فترة حياته.

وتنص هذه النظرية على أن حجم الادخار المتوسط يرتبط قبل كل شيئ بالمتغيرات الديمغرافية، وأن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته، وذلك عن طريق تكوين (تراكم)دخل وثروة ومدخرات خلال فترة عمله ثم استنفاذها بعد سن التقاعد، وبالتالي يتفادى التقلبات التي تحدث في الاستهلاك.

وتنطلق هذه النظرية من أن المجتمع استهلاكه الكلي هو عبارة عن معدل ثابت نسبيا من الدخل المتوقع، ولهذا فإن المجتمع حسب هذه النظرية له ثلاثة أنواع من الدخول:

- **دخل حالي** مصدره العمل y_L ويتمثل في الأجور والمرتبات؛

- **دخل متوقع** مصدره الثروة y_p وهو ينقسم إلى جزئين:

- الثروة نفسها w بحيث يمكن تحويلها إلى دخل في أي وقت قابل للاستهلاك (الاحتياط النقدي- الذهب- بعض الممتلكات)؛

- ريع الثروة V وهو ما ينتج عن الاستثمار في الثروة (كالودائع في البنوك ،المحاصيل الزراعية).

وبذلك يكون الاستهلاك أيضا له ثلاثة أنواع تبعا لمصدر كل واحد:

- a_1y_L هو استهلاك نسبة من دخل العمل y_L؛

- a_2V هو استهلاك نسبة من ريع الثروة V؛

- a_3W هو استهلاك نسبة من دخل الثروة W؛

ومنه تكون دالة الاستهلاك الكلية من الشكل: $C= a_1y_L + a_2V + a_3W$

حيث أن: a_3 ، a_2 ،a_1، عبارة عن معدلات استهلاك وتكون أكبر من الصفر وأقل من 1.

1. فرضيات دورة الحياة: بينت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها:

- الأفراد يخططون لاتفاقهم الاستهلاكي وادخاراتهم عب فترات طويلة على الشكل الذي يحقق لهم أكب منفعة ممكنة على مدى حياتهم؛

- الدخول لا تمثل المصدر الوحيد لتمويل الإنفاق الاستهلاكي؛

- الادخار يعد نتيجة لرغبة الأفراد في توفير الاستهلاك لفترة التقاعد.

2. توزيع الاستهلاك: ان دورة الحياة تنظر إلى أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم ولادخاراتهم عب فترة طويلة تعتمد كل فترة حياتهم يرمز لها بـ N_L وفترة العمل يرمز لها بـ WL يتقاضى فيها الفرد دخلا سنويا رمزه YL في حين فترة التقاعد هي NL-WL التي تعتمد على المدخرات السابقة.

فإن الفرد المعني وبعمله WL بعد بلوغه سن الرشد فيكون أول وأبسط المسائل هي كيف سيوزع ذلك الفرد إجمالي دخله المتحقق على مدى حياته على إجمالي سنين عمره بعد بلوغ سن العمل وكون دالة الاستهلاك تحكمها فرضية أساسية استهلاك سنوات الحياة = دخل سنوات الحياة.

نتيجة توزيع استهلاكه عبر سنوات الحياة بشكل ثابت ويدخر لتمويل فترة التقاعد أي حجم الثروة بعد سنوات الحياة ينعدم وكون الفرد ليس له ثروة ومصدره الوحيد هو دخل عمله فإن:

استهلاك سنوات الحياة = دخل سنوات العمل ويعبر عن تلك المساواة بـ : C. NL = YL . WL

حيث NL : فترة الحياة؛ C : متوسط الاستهلاك السنوي.

3. الادخار السنوي:

الادخار جزء من الدخل المحقق في زمن من سن العمل يتيح إمكانية دعم الطلب الاستهلاكي في فترة سن التقاعد أي تمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد وبالتالي يحدد متوسط الادخار السنوي على مدى الحياة على النحو التالي:

$$Y_L=C+S$$

$$S=Y_L-C$$

بتعويض دالة الاستهلاك في المعادلة نجد: $S = Y - \left(\frac{wL}{NL}\right).YL$

$$S = \left(\frac{NL - wL}{NL}\right).YL$$

دالة الادخار تعتمد على فترة التقاعد، بينما دالة الاستهلاك تعتمد على فترة العمل.

ويمكن تمثيل كل من الاستهلاك والادخار وما تراكم من الثروة بالرسم البياني التالي:

الشكل (7-4): الاستهلاك والادخار وتراكم الثروة

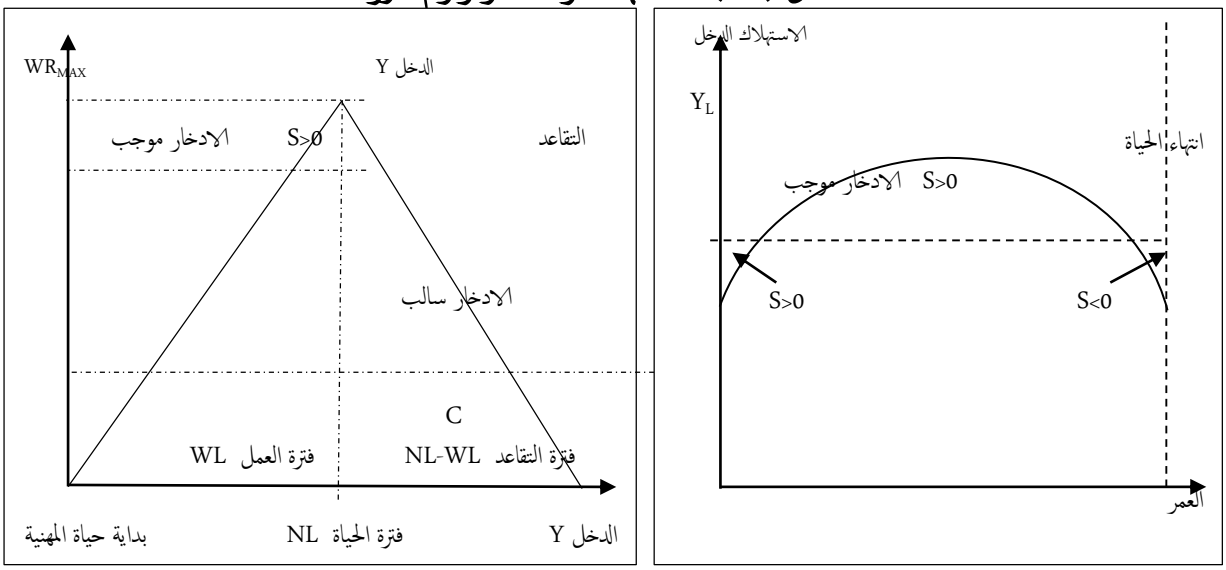

نستنتج أن: - الأفراد يدخرون لتمويل فترة استهلاك فترة التقاعد.
- المدخرات المتراكمة تكون الثروة.
- أقصى قدر ممكن من الثروة يكون عند نهاية فترة العمل وبداية فترة التقاعد.
- إن الثروة بعد فترة العمل تبدأ في التناقص لانعدام المدخرات المغذية لها (انعدام دخل العمل) وعليه:

$$WR_{Max} = C(NL - WL)$$

4. الثروة:

إذا ما كان الفرد يملك مصادر أخرى للدخل كالأسهم والسندات أو حسابات نقدية أو انتقلت إليه بالوراثة هذه المصادر الأخرى للدخل يمكن أن تساهم في تغطية الإنفاق الاستهلاكي .

فإذا استفاد الفرد من ثروة قدرها W_R خلال تاريخ معين من حياته T والتي ستضاف إى دخله من العمل والمقدر بـ Y_L والمحصل عليه خلال ما تبقى له من فترة العمل والمقدرة بـ $(W_L\text{-}T)$ فإن متوسط الاستهلاك السنوي المتوقع سيعطي بالعلاقة أو الصيغة التالية:

$$C(NL - T) = WR + (WL - T).YL$$
$$C = \left(\frac{1}{NL - T}\right).WR + \left(\frac{WL - T}{NL - T}\right).YL$$

بوضع:

$$a = \left(\frac{1}{NL - T}\right)$$
$$c = \left(\frac{WL - T}{NL - T}\right)$$

يصبح:

$$C = aWR + cYL$$

حيث **a:** الميل الحدي للاستهلاك من الثروة؛ **C**: الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل؛
WR: الثروة؛ **YL**: دخل العمل؛
c: متوسط الاستهلاك السنوي بوجود الثروة.

وبالتالي: يزداد الميل الحدي للاستهلاك من الثروة كلما اقترب الفرد من نهاية الحياة (NL-T).
- استهلاك الفرد ثابت عبر سنوات حياته.
- الإنفاق الاستهلاكي يمول بواسطة دخل العمل مضاف إليه الثروة الأولية.
- الإنفاق الاستهلاكي الجاري يتوقف على الثروة الحالية زائد إلى دخل عمل سنوات الحياة.

إلا أن ما يعاب على هذه النظرية هو أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع، حيث مهما كانت الوسائل الاحصائية المستعملة دقيقة فمن الصعب جدا حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق

اختلفت نظريات النمو ونماذجه من حيث البحث عن العامل الأساسي والمهم المسبب للنمو، لكن كلها ظهرت نتيجة الفقر ومشاكل التخلف ومن خلال هذا الجزء سنحاول التطرق إلى أهمها وأشهرها:

أولا. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

1. ادم سميث (1776) ونظرية النمو:

يرى Smith أن عملية النمو هي عملية ذاتية داخلية، بدأ رحلته مع كتابه ثروة الامم (Wealth) of Nations) مع إشارته إلى نصيب الفرد من الدخل[1]، سطر على التراكم الرأسمالي، تقسيم العمل والتحسن التقني على أنها الأسباب الحقيقية للنمو الإقتصادي. في كتابه ثروة الأمم طرح السؤال التالي: نتيجة لأي ظروف ينمو إنتاج الأمة؟ وأجاب من خلال اثباته أنه فقط سببين يمكنهما ذلك - زيادة القوة العاملة وتزايد الإنتاجية المتوسطة للعمل.

أكد أنه من أجل الحصول على مستوى عال من السكان العاملين في العمل المنتج يجب أن يكون التراكم الرأسمالي عاليا، وعملية التراكم الرأسمالي في نظرية (Smith) هي أن التراكم يساهم في توسع السوق فمع المزيد من رأس المال يتم تجهيز العمالة لأداء أعمال متخصصة و يمكن أن تزيد الاجور فوق مستوى الكفاف ، هذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان ويزيد من الطلب وهذا ما يؤدي توسع الأسواق. لأن حجم الأسواق حسب (Smith) يعد سببا آخر للنمو لأنها يجب أن تكون كبيرة لإستيعاب الإنتاج مما يقلل التكاليف ويسمح بإنتاجية أعلى.

شدد (Smith) أيضا على أن العوائد المتزايدة كمصدر للنمو، لأن تقسيم العمل والتخصيص بسبب زيادة العوائد يؤدي إلى إنشاء تجارة جديدة، كما شدد على المكاسب من التجارة الخارجية التي تساعد على توسيع نطاق السوق بالتالي زيادة إنتاجية الدول التجارية و من بين المكاسب التي تحققت من التجارة الحرة هي أهمية التخصيص، إضافة إلى هذا هناك مكاسب أخرى ناشئة عن التخصيص الدولي على اساس الفروق المطلقة التي تمكن من شراء سلع من الخارج بتكلفة أقل من إنتاجها داخل البلد[2].

كما يعتمد التراكم الرأسمالي على تخصيص المخرجات بين الاستهلاك والاستثمار ، واقترح أن يكون الاستثمار موجها للأنشطة الإنتاجية.

2. مالتوس (Thomas Robert Malthus - 1796) و نظرية النمو الإقتصادي

كتب Malthus سنة 1798 أول طبعة من كتابه Essai sur le principe de population كانت حجته الأساسية هي أن : "قوة تضاعف السكان. غير محدودة وأكبر من القوة التي تنتج بها الأرض قوت الانسان". قدم مالتوس مثالا فيما التعبير السابق حيث إفترض أن الموارد الزراعية تتضاعف بمتتالية حسابية (1-2-3-4...). أما عدد السكان فيتضاعف بمتتالية هندسية (1-2-4-8-16...). ونظرية مالتوس بنيت على فرضيتين:

- تتوقف على تكنولوجيا الإنتاج أين تكون السلع الزراعية التي تنتج عن طريق العمل والأرض ،هنا تكون العوائد متناقصة لأنه كلما زاد عدد العمال تنخفض الإنتاجية الساعية للعامل.
- حول الخصوبة[3] التي اعتبرها دالة متزايدة حسب كمية الطعام ، أي ان كمية ضئيلة للطعام للفرد تعني إرتفاع معدل الوفيات وخصوبة أقل.

---

[1] Neri Salvadori,the theories of economic growth:'A C lassical perspective',Elgar,2003,p3

[2] Victor Lanza ,The classical approach to capital accumulation: Classical theory of economic growth, Bachelor's Program in Economics, 2012,p18-19.

Combemal. P et Piriou. J. P, « Sciences économiques et Sociales: Nouveau manuel », Edition la découverte, 2003, P 629.

[3] David de la Croix, Thomas Baudin,la croissance conomoque, Discussion Papers, Université catholique de Louvain, 2015, p4

أما نظرته بالنسبة للنمو والتنمية فتمثلت في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مع اقتراح اتباع أساليب الاصلاح الزراعي لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء من الاستثمارات لزراعة الأراضي الصالحة بالتالي تتوفر فرص ربحية الاستثمارات فيها. والباقي يوجه للقطاع الصناعي والذي تكون فيه الغلة متزايدة والتقدم التكنولوجي لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. نلاحظ أن نظرة Malthus كانت تشاؤمية بسبب الوتيرة المحتملة لتزايد معدل النمو السكاني بمعدل أكبر من النمو الاقتصادي.

الشكل (8-1): العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس

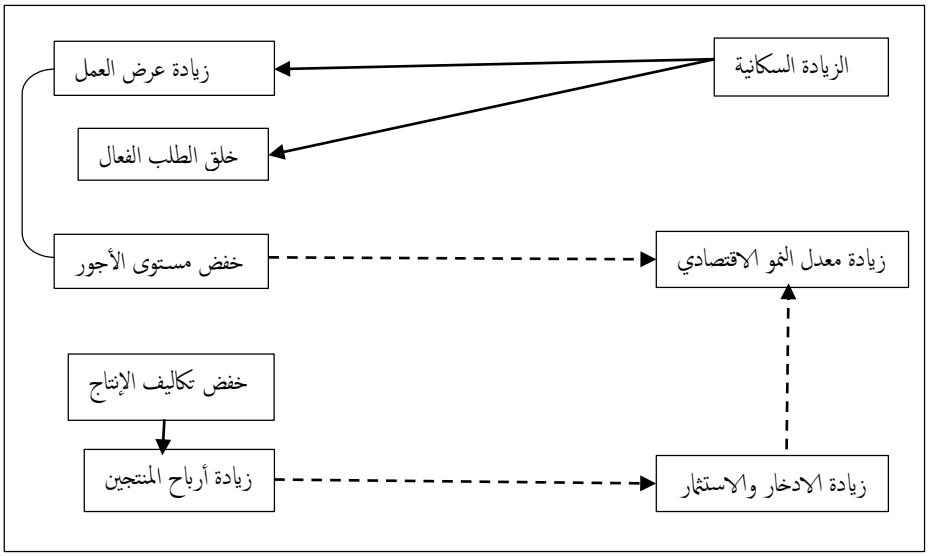

source: Malthus. T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers, 1999,P67.

3. دافيد ريكاردو (David Ricardo، 1817) ونظرية النمو الإقتصادي

يقر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الأهم في النشاط الإقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة، نتيجة التسابق الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، ورغم تأكيد ريكاردو على أهمية التراكم الرأسمالي إلا أنه جعل من الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي.

بين في هذا الاطار السؤال المطروح هو : كيف تؤثر الموارد الطبيعية النادرة على الربحية أثناء التراكم الرأسمالي؟ الرؤية المستخلصة هنا فيما يسميه ريكاردو الدورة الطبيعية للأحداث" لتوضيح هذه الفكرة أكثر يرى ريكاردو ان عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي بالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل فترتفع الأجور هنا يرتفع حجم السكان و تشتد المنافسة على الأراضي الخصبة وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة وإرتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال بزيادة أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار وتظهر حالة الركود الاقتصادي التي يصعب معها تحقيق نمو إقتصادي[1].

[1] عبلة عبد الحميد بخدري، التنمية و التخطيط الإقتصادي-نظريات النمو و التنمية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2017، ص67.

حسب ريكاردو هناك عاملين يمكنهما منع عملية التراكم من التوقف هما التقدم التقني وتحرير المبادلات الدولية، فقد اعتبرهما عاملان مهمان للنمو . لأن التقدم التقني في قطاع الزراعة أو قطاعات أخرى له أثر على زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل بالتالي تتناقص قيمة التبادل لكل سلعة في ظل وجود التحسن التقني، ففي القطاع الزراعي ستنخفض الاجور بالتالي منع معدل الربح من التناقص و من الممكن ان يرتفع معدل الربح.

أما فيما يخص التبادل الحر مع ميزة النظرية النسبية تتراجع أسعار المنتجات المستوردة ، ويرتفع معدل الأجر الحقيقي ومعدل الربح في قطاع معين سوف يتوقف عن النمو. أما الاستثمار والادخار هما عبارة عن تراكم يأتي بشكل كبير من الأرباح .

4. نظرية "Karl Marx" (1818-1883) :

إن البحث في أسباب انخفاض معدل الأرباح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فنجدAdam Smith قد أرجع السبب الى تزايد حدة المنافسة ما بين الرأسماليين، أماDavid Ricardo أرجعه الى تناقص العائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ Karl Marx أرجع ذلك الى الأزمات الدورية والاضطرابات الاجتماعية التي تعرقل عملية استمرارية النمو حيث هو من تنبأ بانهيار الرأسمالية وبروز الاشتراكية.

إن النظرة الماركسية تشير الى كيفية تحقق النمو عن طريق تعظيم الأرباح من خلال استغلال العمال الى أقصى درجة عن طريق زيادة الإنتاجية كالرفع من ساعات العمل مثلا، وبما أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فالأجور التي يتحصل عليها العامل هي أجر الكفاف، وهي أقل من القيمة السوقية للسلع المنتجة وبالتالي الفرق ما بين الأجر[1] والقيمة السوقية تعتبر بمثابة الربح أو ما أسماهاKarl Marx فائض القيمة "Surplus value".

حيث بنى الناتج القومي على ثلاثة مؤشرات وهي:

الرأسمال الثابت(C) [2]: يعبر عن قيمة الآلات والمعدات...الخ.

الرأسمال المتغير(V): حيث يمثل قيمة قوة العمل المستخدمة في الإنتاج.

فائض القيمة(S): وهي القيمة التي يخلقها العمال والتي هي أكبر قيمة قوة عملهم.

وبالتالي نتحصل على الناتج القومي للاقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$GNP = C + V + S$$

إن تفسيرات Karl Marx حول أداء النظام الرأسمالي يعتبر من بين المحاولات القيمة لفهم الاليات التي يعتمد عليها تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن التنبؤات التي جاء بها بخصوص انهيار هذا النظام لم تتحقق وذلك راجع لعدة أسباب نبرز أهمها:

- زيادة الأجور النقدية جراء اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، لأن ذلك يمكن تعويضه عن طريق الرفع من الإنتاجية مما يحافظ على نفس هامش الربح.
- استخدام التقدم التقني والتكنولوجي يقلل من مشكل تناقص العوائد الذي أهمله Karl Marx.

[1] Jon Elster ; " An Introduction to Karl Marx "; Cambridge University Press ; Cambridge , UK and New York ; USA ; 1986 ; p.67

[2] M. Maria John Kennedy ; " Marcoeconomic Theory " ; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2011; p. 371

ثانيا. نظريات النمو النيوكلاسيكية

برزت النظرية الكلاسيكية أواخر القرن التاسع عشر، خاصة مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والذي شهد ارتفاع الأجور الحقيقية ومعدل الأرباح والتقدم التكنولوجي، مع التأكيد على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث حالات الثبات والركود الاقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، وبمساهمة أبرز اقتصادييها من Alfred Marshal إلى Harrold وصولا إلى Solow، حيث أشاروا إلى أهمية الابتكار والتقدم التقني مع افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وبالتالي تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

1. نظرية"Schumpeter" للنمو الاقتصادي :

طرح الاقتصادي الألماني Joseph Alois Schumpeter نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية " سنة 1911، حيث اعتبر أن الابتكار " Innovations" هو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي، حسبه عملية النمو تحدث دفعة واحدة نتيجة لظهور اختراعات وابتكارات جديدة [1] على استثمارات جديدة تؤدي الى زيادة الدخل الوطني، تميزت نظرية النمو لــ Schumpeter بتلات عناصر (الابتكار، المنظم[2]، الائتمان المصرفي).

وبالتالي يتم تمويل الابتكارات الجديدة عن طريق أجهزة الائتمان المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يحفز على ظهور اختراعات جديدة وبدورها تؤدي الى الرفع من معدلات الأرباح.

جاءJ. Schumpeter " " بفكرتي مبدأ التدمير الخلاق والمنافسة من أهم عوامل النمو، فحسب تحليله فإن التدمير الخلاق يتم وفق منافسة كاملة ومستوى ثابت من التكنولوجيا من أجل توظيف الموارد[3].

يصفJ. Schumpeter " ا" لمنظم بأنه مفتاح النمو أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية وذلك وفق الإمكانيات المتوفرة إذا كان غرضه تحقيق التقدم والنمو بشكل أسرع[4].

تم توجيه بعض الانتقادات لنظرية Schumpeter حول النمو الاقتصادي كونها ركزت على الابتكار و التي اعتبرت التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية هي من مهام المبتكر وحده، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز، إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية أو أدوات السوق المالي من أسهم و سندات.

2. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

في الوقت الذي كان فيه النمو الاقتصادي يعرف رواجا كبيرا مصحوبا بحالات من الثبات والسكون، حتى يبدأ المنظمون في البحث عن ابتكارات جديدة التي تؤدي الى عودة المنافسة من جديد وبالتالي الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مرة أخرى حسب ما جاء بهSchumpeter ، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أظهرت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي بآراء وأفكار جديدة خاصة ما تعلق منها بحالات التوازن والاستقرار الاقتصادي.

إن الاقتصادي الشهير J.M.Keynes لم يقدم نظرية جديدة للنمو الاقتصادي وإنما عمل على البحث عن إيجاد شروط تحقيق حالة النمو المستقر، حيث اهتم بدراسة مشاكل النمو للمدى القصير فهو يعتبر أكثر ملائمة بالنسبة للدول المتقدمة،

---

[1] Joseph A. Schumpeter ; " The Theory of Economic Development " ; With a New Introduction by John E. Elliott ; 16th Printing ; Transaction Publishers ; New Brunswick ; New Jersey ; 2012 ; p. 108

[2] للمنظم "Entrepreneur" أو المبتكر "Innovateur" دور مهم في دفع عملية النمو باعتباره ينطلق من حالة الثبات، فالمنظم حسب Schumpeter ليس شخصية إدارية عادية وإنما هو شخص ذو مؤهلات خاصة يقدم تجربة جديدة، منتوج جديد، ابتكار جديد...الخ

[3] Parienty. A, Progresse technique, Flexibilité et Croissance, Revue alternatives économiques, n° 221, Janvier 2004, p 69 – 70.

[4] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، جامعة الموصل، 2000، ص321.

واهتم في تحليله على بعض المعلمات الرئيسية كالطلب الفعال، الميل الى الاستهلاك، الميل الى الادخار، المضاعف...الخ، وركز كذلك على أهمية الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزه على النمو.

3. نموذج "Domar&Harrod":

إن نموذج Evesy.Domar & Roy.Harrod للنمو الاقتصادي انطلق من التحليل الكينزي الساكن لمعلمات النمو، باعتمادها على تجارب الدول المتقدمة في يخص شروط النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية المتمثل في أزمة البطالة من خلال محاولتهما تبرير التوازن الديناميكي على المدى الطويل عند مستوى الاستخدام الكامل، وتأكيدهما على الحفاظ مستوى توازن الدخل الحقيقي والإنتاج الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة الى أخرى مما يؤدي الى توسيع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال، مما جعل نموذجهما يتقارب من حيث المحتوى والمضمون، و يمكن الإشارة هنا بأن نموذج Domar قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال[1].

1.3. نموذج Harrod

حيث طرح Harrod من خلال مقاله المنشور سنة 1939 " An Essay In Dynamic Theory" نموذجه للنمو الذي حاول دراسة إمكانية حدوث النمو المستقر (هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد)، حيث استند في نموذجه على ثلاث معدلات للنمو نذكرها كالتالي:

- معدل النمو الفعلي والذي يتم حسابه عن طريق معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج ويرمز له **G**.
- معدل النمو الضروري وهو يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل لاقتصاد معين ويرمز له G_W.
- معدل النمو الطبيعي وهو يمثل معدل نمو الرفاهية المثلى أو معدل نمو العمالة الكاملة ويرمز له G_N.

***معدل النمو الفعلي:**

إذن المعادلة الأساسية هي على الشكل التالي:

$$GC = S$$

حيث أن:

G: معدل نمو الناتج أو نسبة التغير في الدخل الى إجمالي الدخل. $\Delta Y / Y$

C: نسبة الاستثمار الى الزيادة في الدخل. $I / \Delta Y$

S: الميل المتوسط للادخار. S/Y

بتعويض هذه القيم في المعادلة (1) نتحصل على:

$$\Delta Y / Y \times I / \Delta Y = S/Y$$

أي بمعنى $I = S$

إذن لتحقيق التوازن يجب أن يكون الادخار مساوي للاستثمار.

***معدل النمو الضروري[2]:**

إذن المعادلة الأساسية هي على الشكل التالي:

$$G_W C_R = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

[1] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Economie du développement; De Boeck Supérieur; 3e édition ; 2012. P. 141

[2] M.C. VAISH; "Macroeconomic Theory "; 13th ed. ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi; 2007.P.481

حيث أن:

G_W: معدل النمو الضروري.

C_R: تمثل رأس المال المطلوب. $I/ \Delta Y$

S: معدل الادخار.

وبالتالي تصبح المعادلة (1) على الشكل التالي:

$$G_W = S/ C_R$$

من أجل تحقيق النمو المستقر يجب أن يتساوى الاستثمار الفعلي مع الاستثمار المتوقع، ومن للاستفادة من الطاقة الكاملة للاقتصاد يجب أن ينمو الدخل بمعدل. S/ C_R

***العلاقة ما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الضروري ومعدل النمو الطبيعي:**

في حالة التوازن يتساوى معدل النمو الضروري مع معدل النمو الفعلي أي تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$G_W = GC$$

في حالة الاختلال يوجد نوعين من الحالات

اختلال في المدى القصير:

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو الضروري، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع أكبر من الاستثمار الفعلي مما يدل على أن هناك نقص في رأس المال (ظهور فجوة تضخمية).

- إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو الضروري، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع أقل من الاستثمار الفعلي مما يدل على أن هناك نقص في رأس المال (ظهور فجوة انكماشية) ميل الاقتصاد نحو الركود.

اختلال في المدى الطويل:

- الحلة الأولى عندمد يكون المعدل الطبيعي أكبر من المضمون في هذه الحالة يكون هناك نمو يرافقه توازن في سوق السلع واختلال في سوق العمل(بطالة) ومعدل النمو الذي يرضي المنظمين لكنه ضعيف جدا لضمان التشغيل الكامل.

- الحالة الثانية يكون المعدل المضمون أكبر من المعدل الطبيعي، هنا يكون نقص في العمال وقدرة إنتاجية غير مستخدمة، هنا يطالب المنظمون بالحد من القدرات الإنتاجية وبالتالي ينخفض الاستثمار ويحدث ركود مزمن.

2.3. نموذج Domar:

طرح Domar من خلال كتابه المنشور سنة 1946 " Growth Essays in the Theory of Economic" نموذجه للنمو الذي حاول دراسة الاليات الأساسية لنمو الطلب والعرض.

***جانب الطلب:**

يتم تفسير جانب الطلب من خلال المضاعف الكينزي، يعني أي زيادة في الاستثمار يؤدي الى زيادة الدخل، والمعادلة هي من الشكل التالي:

$$Y_d = I/S$$

Y_d: مستوى الدخل أو مستوى الطلب الفعال.

I: صافي رأس المال

S: الميل الحدي للادخار.

تفسر هذه المعادلة الطلب على الاستثمار

*جانب العرض:

هو كذلك دالة للاستثمار، مبني على أساس الطاقة الإنتاجية لرأس المال ومقدار رأس المال الحقيقي، والمعادلة هي من الشكل التالي:

$$Ys = \mu * K$$

Y_s: مستوى الطاقة الإنتاجية أو مستوى العرض.

μ: إنتاجية رأس المال.

K: رأس المال الحقيقي.

وعند التوازن، يتساوى الطلب مع العرض $Yd = Ys$

$$I = \mu * K^*s \quad .....1$$

فنحصل عل المعادلة (1)، يمكن القول أن من أجل تحقيق نمو مستقر، يجب أن يكون الاستثمار مساويا لحاصل ضرب الميل الحدي للادخار، إنتاجية رأس المال ومخزون رأس المال.

3.3. * نموذج "Domar&Harrod" المشترك:

حيث بنوا نموذجهما على مجموعة من المتغيرات، فمعدل النمو (**g**) الذي هو عباراة عن نسبة تغير الدخل الوطني، مع افتراض ثبات معامل رأس المال الى الناتج(V)، وk هو رأس المال، (S)الادخار وهو نسبة في الدخل(s)، مع اعتبار أن الاستثمار هو التغير في رأس المال والاستثمار هو مساوي للادخار (I = S)، فنحصل على ما يلي[1]:

$$g = S/V$$

توضح العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي g يحدد بالعلاقة ما بين معدل الادخار S ومعامل رأس المال/ الناتج V، يعني أي زيادة للادخار والاستثمار يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني، ويرتبط سلبيا مع معامل رأس المال/ الناتج، فأي ارتفاع لــ V يؤدي الى تخفيض الدخل الوطني.

نموذج "Domar&Harrod" تعرض لعدة انتقادات نذكر منها:

- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال، في المدى الطويل هناك إمكانية تغيرهما، الأمر الذي يؤدي الى تغيير تحقيق شروط النمو المستقر.
- إمكانية الاحلال ما بين رأس المال والعمل عكس فرضية ثبات استخدام هذان العنصران.
- احتمال تغير معدلات الفائدة ومستوى الأسعار.
- عدم تماشي هذا النموذج مع الدول النامية التي تعاني من نقص معدلات الادخار وقلة رؤوس الأموال، اللذان يعتبران شرطان أساسيان لتحقيق النمو تبعا للنموذج.

4. نموذج "Robert Solow"(1956) :

قدم الاقتصادي البارز Robert Solow نموذجا للنمو الاقتصادي للمدى الطويل من خلال مقاله المشهور " A Contribution to the Theory of Economic Growth" سنة 1956، والذي جاء بديلا لنموذج "Domar&Harrod" بسبب الإفتراضات الغير واقعية مثل ثبات نسب عوامل الإنتاج وثبات معامل رأس المال/الناتج،

[1] ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني، دارالمريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 126-127.

حيث كان له إسهاما كبيرا في تطوير النظرية النيوكلاسيكية، مما أدى ذلك الى حصوله على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، ولقب بأب النمو الاقتصادي، ومن بين الأفكار الأساسية للنموذج هو البحث في ثبات توازن النمو الاقتصادي في المدى الطويل[1].

1.4. فرضيات نموذج "Solow ":

قام نموذج "Solow" على مجموعة من الفرضيات نذكر أهمها:

- اقتصاد مغلق مع وجود آلية المنافسة لجميع الأسواق، مع انتاج منتج واحد.
- دالة الانتاج هي دالة نوع "Cobb-Douglas" تتميز بثبات غلة الحجم، مع إمكانية الاحلال ما بين عوامل الإنتاج خاصة رأس المال K والعمل L حيث تأخذ الشكل التالي:

$$Y= F (K, L) = K^{\alpha} L^{\alpha-1}$$

- الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال.
- دالة الاستهلاك هي من الشكل الكينزي.

$$C = cY$$

- حيث أن نمو القوة العاملة هو خارجي، مع توازن سوق العمل في المدى الطويل، يتساوى الطلب مع العرض على الشكل التالي:

$$L_t = L_o e^{nt}$$

مع العلم أن: n معدل نمو السكان، L_o عدد السكان، L_t نسبة الزيادة في عدد السكان.

- فرضية التوازن في سوق السلع، مع العلم أن الإنفاق العام يتفرع الى استهلاك واستثمار، على الشكل التالي:

$$.Y_t = C_t + I_t$$

2.4. تقديم نموذج "Solow ":

استبدل **Solow** دالة الإنتاج بمعدلات ثابتة لعناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) بدالة انتاج نيوكلاسيكية ذات مرونة عالية ومع إمكانية إحلال عنصري الإنتاج ومتغيرين عبر الزمن، وتتوفر في هذه الدالة بعض الخصائص[2] أهمها تمتاز بثبات المردود السلمي، وبما أنها لديها خاصية المردود السلمي، كما يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$y = f(k)$$

حيث أن:

k: هي رأس المال لكل عامل K/L ؛ y: تمثل إنتاجية كل عامل Y/L؛ $f(k)$: تعرف على أنها F $(k, 1)$.

بناءا على هذه الفرضيات فإن النموذج القاعدي لـ **Solow** يتشكل من:

ونحصل على دالة الإنتاج الفردي على النحو التالي:

$$y = Y/L = k^{\alpha}$$

[1] Solow. R. M, , Les évolutions de la théorie croissance, revue problèmes économiques N° 2432, 19 Juillet 1995, p 01 – 04.

[2] Jean-Olivier Hairault, Analyse macroéconomique, Editions La Découverte, paris, 2000, P385-386.

الشكل (9-1): دالة الإنتاج الفردية للنمو

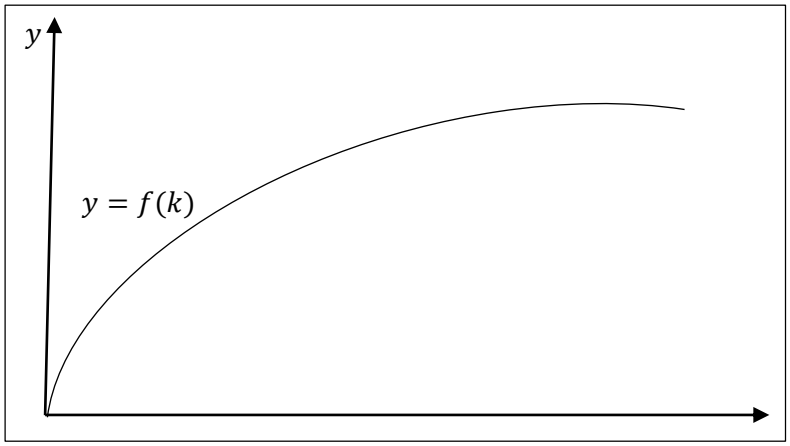

تبين لنا دالة الإنتاج الفردية أن عوائد رأس المال متناقصة، وأن كل زيادة إضافية لـ k تؤدي إلى زيادة ضئيلة لـ y. حيث أن هذه الدالة لها دور رئيسي لعملية النمو.

- تراكم رأس المال عبر الزمن هي من الشكل التالي: $K^* = dK/dt = I - \delta K$

في ظل اقتصاد مغلق يتساوى كل من الادخار والاستثمار، وكل تغير نسبي لرأس المال هو مساوي للفرق بين الاستثمار واهتلاكه (δ)، ومن خلال هذه المعادلات يمكن استخلاص المعادلة التفاضلية أو المعادلة الديناميكية الأساسية لنموذج **Solow**، لنمو رأس المال الفردي انطلاقا من الإنتاج، الاستثمار والادخار وهي على النحو التالي:

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (n + \delta) \cdot k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن: $n + \delta$: يمثل معدل الاهتلاك الفعلي لمعامل رأس المال/ العمل.

وللحصول على معدل النمو يتم قسمة المعادلة (1) على k فنحصل على:

$$\gamma k \equiv \dot{k}/k = s \cdot f(k)/k - (n + \delta) \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

فإذا افترضنا أن معدل الادخار يساوي الصفر، فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض رأس المال الفردي بسبب اهتلاك رأس المال بالقسط الثابت δ، وكذلك بسبب ارتفاع معدل السكان n.

الشكل (9-2): النموذج الأساسي للنمو

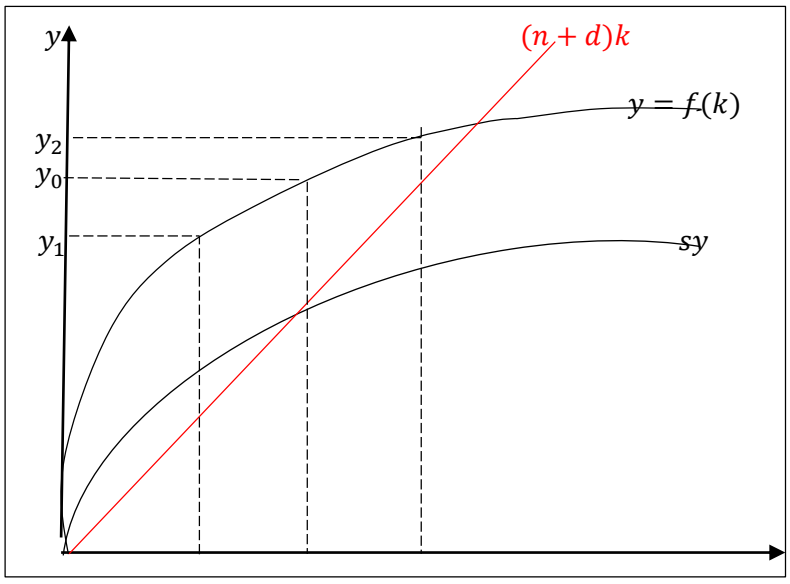

يوضح الشكل كيفية عمل نموذج Solow من خلال رسم دالة الإنتاج والادخار والاهتلاك في رسم بياني واحد، بافتراض أن مخزون رأس المال يبدأ ب k_1 نلاحظ أن الادخار يفوق الإهتلاك وبالتالي ارتفاع مخزون رأس المال، ومن خلال هذه الزيادة ينتج عنها نمو اقتصادي عن طريق تعميق رأس المال، وكذلك يزداد نصيب الفرد من رأس المال ويرتفع الإنتاج وتزيد معه الأجور الحقيقية، حيث يستفيد الاقتصاد من زيادة مخزون رأس المال. ومع مرور السنوات يصل الاقتصاد إلى k_0، فيكون مستوى الإنتاج لهذا الاقتصاد عند Y_0، فتتقاطع خطوط الادخار والاهتلاك في النقطة A، وبما أن الادخار والاهتلاك متساويان فيتوقف مخزون رأس المال عن الزيادة حتى يصل إلى نقطة التوازن طويلة الأجل عند هذه النقطة وتمثل حالة الاقتصاد المستقرة، وبالتالي يتوقف النمو الاقتصادي من خلال تعميق رأس المال.

3.4. إدخال التقدم التقني في نموذج "Solow":

إن ادخال التقدم التقني على الشكل العام لدالة الإنتاج أعطى ثلاثة تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

- حسب Harold التقدم التقني هو حيادي إذا كان يدعم العمل من خلال المعادلة التالية:

$Y = F[K, L \cdot A(t)]$ مع $A(t)$ مؤشر التقدم التقني

- حسب Solow التقدم التقني هو حيادي إذا كان يدعم رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$Y = F\,[K \cdot B(t), L]$ مع $B(t)$ مؤشر التقدم التقني

- حسب Hicks اعتبر أن دالة الإنتاج تتأثر بالتقدم التقني من خلال المعادلة التالية:

$Y = T(t) \cdot F\,(K, L)$ مع $T(t)$ مؤشر التقدم التقني

حيث اعتمد Solow على دالة الإنتاج التي وضعها كل من Robinson سنة 1938 و Uzawa سنة 1961 من خلال تعريف التقدم التقني الذي جاء به Harold. تم التوصل الى دالة الإنتاج بإدخال متغير التقدم التكنولوجي أو التقني.

إذن مع استمرارية نمو التقدم التقني، سيؤدي ذلك الى الرفع من النمو الاقتصادي والذي بدوره يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، فيرتفع معه الادخار ويزيد مخزون رأس المال كذلك، والشكل التالي يوضح دور التقدم التكنولوجي في تحريك خط الادخار إلى أعلى.

الشكل (9-3): التقدم التكنولوجي والنمو

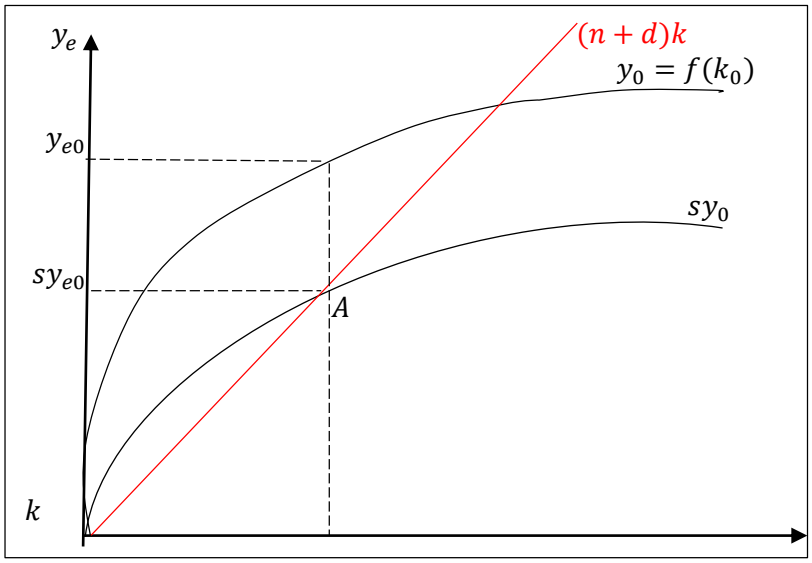

source: Guellec, D., & Ralle, P. Les nouvelles théories de la croissance, 2003, p40.

من خلال هذا الشكل يظهر لنا أهمية ودور التقدم التكنولوجي في رفع مستوى الإنتاج وتحريك دالة الادخار نحو الأعلى، باعتبار أن الادخار هو جزء ثابت من الإنتاج، وكذلك زيادة مخزون رأس المال، وهكذا فالمزيد من التقدم التكنولوجي يؤدي الى استمرارية تعميق رأس المال.

ويمكن القول أن Solow قد بحث عن أسباب التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال نموذجه للنمو، فتوصل الى أن الدولة ذات تقدم تكنولوجي مرتفع مع زيادة تراكم رأس المال ونمو سكاني ثابت، يؤدي الى تطور الدولة والعكس صحيح، وكذلك جاء بفكرة التقارب ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة في المدى الطويل إذا توافرت الشروط الأساسية.

نماذج النمو الداخلي

مع مرور الزمن خاصة مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح من الضروري ظهور نماذج نمو جديدة تعالج إخفاقات واختلالات نماذج النظرية النيوكلاسيكية، خاصة ما تعلق بأسباب انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل بسبب تناقص عوائد رأس المال، ولمعالجة هذا المشكل تم توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري، مع اعتبار أن التقدم التكنولوجي متغير داخلي لنموذج النمو، من أجل الحد من انخفاض الناتج الحدي لرأس المال.

1. نموذج "Rebelo"1991- نموذج AK

يعتبر نموذج AK من أبسط نماذج النمو الداخلي، حيث افترض Sergio Rebelo سنة 1991 أن متغير التكنولوجيا يعبر عنها بواسطة دالة خطية ذات عامل واحد وهو مخزون رأس المال، من خلال الصيغة التالية[1]:

$$Y = AK$$

بحيث أن:

A: متغير موجب وثابت لمستوى التكنولوجيا.

K: مخزون رأس المال (المادي والبشري).

الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A، بحيث أن A>0، حيث تعطى دالة الإنتاج الفردي على النحو التالي:

$$y=Ak$$

فإن نموذج AK يمكن أن يكون له معدل نمو فردي موجب على المدى الطويل حتى مع غياب التغير التكنولوجي الخارجي، وبالتالي فإن جميع المتغيرات الفردية للنموذج تنمو بمعدل ثابت

الشكل (10-1): يوضح نموذج AK

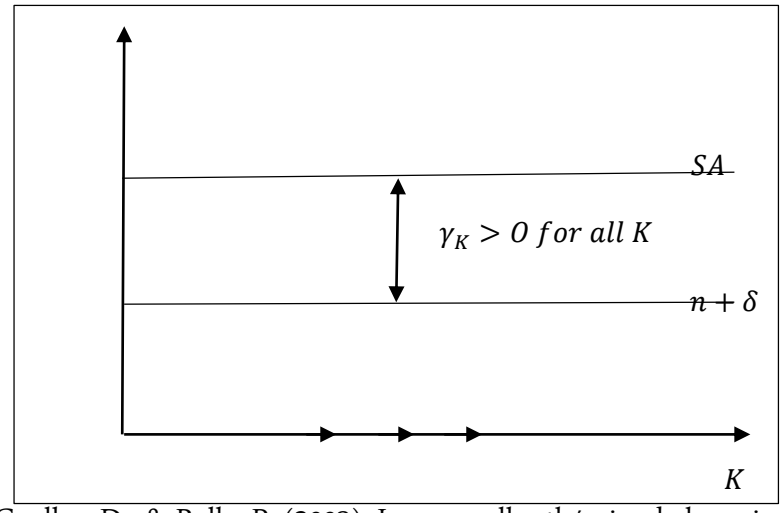

source: Guellec, D., & Ralle, P. (2003). Les nouvelles théories de la croissance, p40,

يظهر الشكل الممثل بواسطة التقدم التكنولوجي، نموا فرديا موجبا طويل الأجل دون أي تقدم تكنولوجي، فعند معدل ادخار مرتفع يؤدي إلى ظهور نمو فردي طويل الاجل مرتفع، إذن أي سياسة تستهدف الرفع من معدلات الادخار سيكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. Economic growth second edition The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2004, p63.

رغم الفعالية التي آتى بها نموذج AK للنمو، إلا أنه وجهت له بعض الانتقادات بسبب استخدامه لرأس المال بمفهومه الموسع، وعدم إعطاء للعنصر الأساسي للإنتاج وهو العمل دور مهم ضمن هذا النموذج، مع افتراضه عدم تناقص مردودية رأس المال، ضف إلى ذلك رأس المال البشري لا يتراكم مباشرة[1].

2. نموذج "Lucas " (1988) :

يعتبر Robert Lucas أحد رجالات الاقتصاد البارزين، الحائز على جائزة نوبل، حيث قدم نموذج ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري سنة 1988، بالاعتماد على نموذج Hirofumi Uzawa سنة 1965، حيث يخصص القطاع الأول لإنتاج السلع، أما القطاع الثاني هو مخصص لتكوين رأس المال البشري[2].

وبالتالي دالة الإنتاج الكلي لقطاع انتاج السلع، هي من نوع Cobb-Douglas ذات مردود سلمي ثابت وهي على النحو التالي:

$$Y = A \cdot K\alpha \cdot (u \cdot H)1\text{-}\alpha$$

K: مخزون رأس المال المادي.

H: مخزون رأس المال البشري.

u: يمثل جزء من رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج.

حيث أن تراكم رأس المال المادي هو يتم تقريبا بنفس الطريقة لنموذج Solow على النحو التالي:

$$K^* = I - \delta K$$

حيث أن تراكم رأس المال البشري من خلال عملية **التكوين** وهي على الشكل التالي:

$$H^* = B \cdot (1 - u) \cdot H - \delta H$$

B: معامل سلمي ثابت يمثل إنتاجية التكوين.

δ: معدل اهتلاك رأس المال البشري.

وباستخدام دالتي الإنتاج من نوع Cobb-Douglas بالاعتماد على نموذج Rebelo على النحو التالي:

$$Y = C + K^* + \delta K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$H^* + \delta H = B \cdot [(1 - v) \cdot K]^{\eta} \cdot [(1 - u) \cdot H]^{1-n}$$

Y: الناتج من السلع.

A, B: متغيرات التكنولوجيا، حيث أن $A_{>0}, B_{>0}$

α, η: تمثلان حصص رأس المال المادي لمخرجات كل قطاع، حيث أن $(0 \leq \alpha \leq 1)$ و $(0 \leq \eta \leq 1)$.

v, u: تمثلان أجزاء رأس المال المادي والبشري المستخدمة في الإنتاج، $(0 \leq u \leq 1)$ و $(0 \leq v \leq 1)$

$1 - v, 1 - u$: تمثلان الأجزاء المقابلة لرأس المال المادي والبشري المستخدمة في التعليم والتكوين.

من بين أهداف نماذج النمو الداخلي هو توضيح أسباب الاختلالات في معدلات النمو الاقتصادي ما بين دول العالم، وبالتالي فإن نموذج Lucas يقترب الى حد كبير من نموذج Solow، حيث أن H تلعب دور التقدم التقني، أي بمعنى أخر

[1] Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; SpringerVerlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2010 , p. 127

[2] Lucas Jr, R. E. . On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1), 1988, 3-42.

أن الاستثمار في التعليم والتكوين الشامل خاصة في الدول النامية سيؤدي إلى زيادة دائمة في معدلات التقدم التكنولوجي، من أجل تمكين القوى العاملة على دمج أفكارها واستخدام التكنولوجيات الجديدة في مكان عملها، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي.

3. نموذج "Paul Romer" (1990&1986) :

إن ما يميز نماذج النمو الداخلي، استعمال المفهوم الواسع لرأس المال البشري مع ثبات عوائد عناصر الإنتاج، و Paul Romer هو اقتصادي بارز في مجال النمو الداخلي، حيث استند على الفكرة المقدمة من طرف الاقتصاديArrow Kenneth في سنوات الستينيات من القرن العشرين، مفادها أن التقدم التقني ناتج من التعلم عن طريق الممارسة by Learning doing، من خلال نموذجه المقدم سنة 1986، أي أن من خلال العمل يكسب الأفراد خبرة تؤدي الى زيادة انتاجيتهم والإنتاج. أما في سنة 1990 قدم نموذج اخر للنمو اعتبر فيه أن التقدم التكنولوجي متغير داخلي وأن الابتكارات والاختراعات تساعد على تراكم رأس المال وزيادة قدرة الاقتصاد على تحصيل مزيد من الثروة.

1.3. نموذج "Paul Romer"(1990) :

يرتكز نموذج Romer لسنة 1990، على مبدأ التنوع الأفقي للمنتجات من أجل توسيع دائرة الخيارات للمستهلك، ومن جملة فرضياته نذكر ما يلي[1]:

- اعتبر أن التقدم التقني هو من بين العوامل الرئيسية للنمو.
- التقدم التقني هو يتحدد من داخل النموذج، أي بمعنى اخر هو من بين القرارات الفردية التي تهدف الى تعظيم الأرباح.
- الاقتصاد المغلق.
- الابتكار والاختراع يهدف إلى توسيع رأس المال.
- ثبات كل من عرض العمل ومخزون رأس المال البشري.
- تعتبر عملية البحث والتطوير R&D عملية ضرورية وحتمية.

حيث ارتكز Romer في نموذجه على ثلاث قطاعات، قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع انتاج السلع النهائية.

1.1.3. قطاع البحث:

يرتكز هذا القطاع على عاملي أساسين وهما العمل ورأس المال التكنولوجي أو مخزون العارف المتوفرة بالنسبة لجميع الباحثين، لإنتاج منتوجات جديدة من السلع الوسيطة، وتكتب معادلة تراكم مخزون المعارف على النحو التالي:

$$A^{*} = \rho \cdot HA \cdot A$$

مع العلم أن:

A: مخزون المعارف. HA: عدد الباحثين. ρ : مؤشر قياس كفاءة البحث. حيث $\rho>0$

يظهر لنا من خلال هذه المعادلة أن معدل نمو رأس المال التقني هو دالة خطية لعدد الباحثين، وأن الإنتاجية الحدية للباحث ρ A تكون مرتفعة تبعا لارتفاع وأهمية المخزون المعرفي عبر الزمن.

[1] Romer, P. M. Endogenous technological change. Journal of political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102, 1990.

إنتاجية رأس المال البشري هي دالة متزايدة لمخزون المعرفة، يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف لتصاميم إنتاج جديدة، مما ينتج عنه تحقيق وفورات خارجية إيجابية لكل باحث.

2.1.3. قطاع إنتاج السلع الوسيطة:

حيث في قطاع السلع الوسيطة نجد لكل سلعة وسيطة (i)، مؤسسة مستقلة (i) تقوم بإنتاجها، ومن بين مدخلات هذه المؤسسة شراء التراخيص من أحد المنتجين (سوق التراخيص) لقطاع البحث.

إن إجمالي مخزون رأس المال K(t) بافتراض أن السلع الرأسمالية لا تهتلك هي من الشكل التالي:

$$K^{*}(t) = Y(t) - C(t)$$

حيث أن:

$C(t)$: الاستهلاك الإجمالي في الزمن t.

وأما مخزون رأس المال الذي يعبر عنه بوحدات السلع الاستهلاكية والتي تدخل ضمن عملية الإنتاج، هي على النحو[1] التالي:

$$K = \eta \int_0^A \boldsymbol{xi}\ \mathrm{di}$$

إذا كان xi= x ،k=nAx، إذن لإنتاج سلعة وسيطة يجب توفير n وحدة من السلع الاستهلاكية.

3.1.3. قطاع انتاج السلع النهائية:

يعتمد النموذج في إنتاج السلع النهائية على عامل التكنولوجيا، الذي يربط ما بين ثلاثة عوامل: العمل (L)، رأس المال المادي(K) ورأس المال البشري(H)، وتكتب دالة الإنتاج للمؤسسة الفردية على النحو التالي:

$$Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^A x(i)^{1-\alpha-\beta}\, d_i$$

H: ينقسم إلى جزئيين: الجزء الأول مخصص للرأس المال البشريH_Y مخصص لإنتاج السلع، والجزء الثاني مخصص للبحث HA، حيث أن: H =HY + HA وهو ثابت.

L: مستوى العمالة وهو ثابت.

Xi: الكمية المستعملة من السلع الرأسمالية.

A: تمثل عدد السلع الوسيطة المتاحة، يعني كل زيادة في A ينتج عنه تقدم تقني.

إذن عند عدد معين من السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية) المتاحة، فإن المردوديات السلمية لهذه الدالة ثابتة، فأي ارتفاع لـ A يؤدي إلى ارتفاع إنتاج السلع النهائية، ومع فرضية استعمال نفس الكميات من المدخلات بالنسبة للمنتجين، أي بمعنى xi= x، إذن التوازن تصبح دالة الإنتاج من الشكل التالي:

$$Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} A x^{1-\alpha-\beta}$$

من بين العوامل الأساسية للنمو المستدام في المدى الطويل حسب نموذج Romer، الاستثمار في تكنولوجيات ومعارف جديدة عبر مؤسساتR&D، مثل براءات الاختراع مع وجود أنظمة خاصة لحماية حقوق الملكية من أجل تمكين هذه المؤسسات من خلق سلع جديدة ترفع من كفاءة عملية الإنتاج والتخلص من عقدة تناقص عوائد عوامل الإنتاج.

4. نموذج "Robert Barro"(1990) :

جاء **Barro** بعامل مهم من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، تقوم به الدولة من خلال تمويل تهيئة وبناء المنشآت القاعدية، والمتمثل في عامل تدفق النفقات العمومية **G**، من أجل تدعيم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

[1] - Philippe Darreau ; " Croissance et Politique économique" ; Editions De Boeck Université ; Bruxelles, Belgique ; 2003, p 171.

حيث افترض **Barro** أن النفقات العمومية هي عبارة عن استثمار في سلعة عامة، وبالتالي تدخل ضمن دالة الإنتاج الخاصة لكل مؤسسة، المعادلة هي على النحو التالي:

$$Yi = A\ \mathrm{K_i^{\alpha}}\ \mathrm{L_i^{1-\alpha}}\ G\ 1-\alpha, \alpha \in]0,1[$$

تتشكل هذه المعادلة من Yi والذي يمثل الإنتاج، Ki مخزون رأس المال الخاص، Li العمل، G مجموع نفقات الدولة، A يمثل مستوى التقدم التكنولوجي و $1-\alpha$ هو يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى G.

ويمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بشرط تكون المؤسسات متجانسة، مع ثبات العوائد بالنسبة لـ L،K على النحو التالي:

$$Y = AK\alpha L\ 1-\alpha G\ 1-\alpha$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال هي متناقصة، فإن تدعيم البنية التحتية G تحافظ على المستوى من الإنتاجية الحدية خلال عملية التراكم، حيث تمول هذه النفقات كلية عن طريق الضرائب T = G، من خلال فرض معدل نسبي للضريبة T = Ty، وكذلك العائلات تخصص جزء من دخلها للادخار S، فنحصل على معادلة تراكم مخزون رأس المال على النحو التالي:

$$K^{*} = s\ (1 - \tau)\ Y - \delta\ K \quad \text{.....1}$$

أما دالة الإنتاج الاجتماعية فتحدد على الشكل التالي من خلال تعويض Ty بـ G في المعادلة (1):

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha} \quad \text{.....2}$$

تسمح المعادلتين (1) و (2) بالتوصل إلى تحديد معادلة نمو معدل مخزون رأس المال. في ظل غياب النمو السكاني وثبات كل من L،A وt.

وبالتالي نمو الاقتصاد يرتبط بطريقة غير نظامية مع معدل الضريبة، ويمكن إيجاد توازن أمثل للضريبة ما بين الأثار السلبية لانخفاض الدخل والأثار الإيجابية لدعم الإنتاجية الخاصة. والشكل التالي يوضح نسبة النفقات العمومية الى الناتج من خلال تطبيق معدل الضريبة.

الشكل (10-2): يوضح العلاقة بين النفقات العمومية والنمو

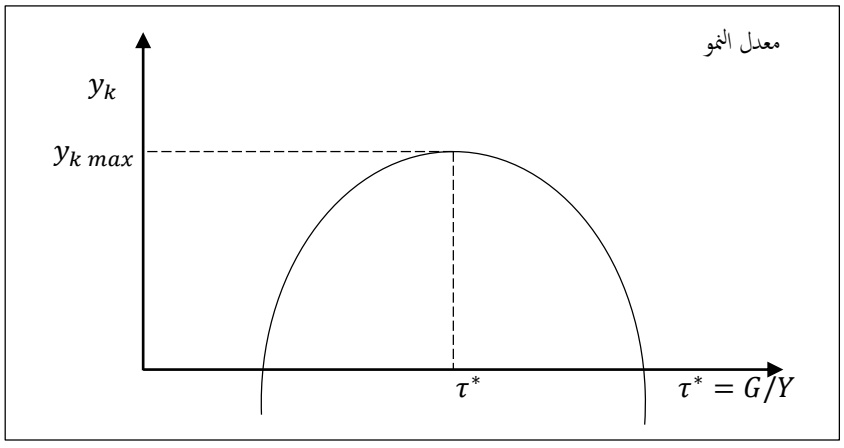

يوضح الشكل البياني معدل النمو من المعادلة رقم (2)، بدلالة نسبة النفقات العامة/الناتج (τ)، عند مستويات منخفضة لهذا المعدل(τ) يرتفع معدل النمو γK من خلال ارتفاع الناتج الحدي لرأس المال (الأثر الإيجابي $(\tau = \mathrm{G/Y})$)، وعند ارتفاع معدل الضريبة فيتأثر معدل النمو نحو الانخفاض تبعا لانخفاض الناتج الحدي لرأس المال (الأثر السلبي).

النفقات العمومية G أخذت حيزا واسعا في نموذج Barro، حيث أن تدخل الدولة لتمويل المشاريع الكبرى له أثر إيجابي على الإنتاج والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تحتاج الى تمويل كبير لبناء المنشآت القاعدية، إلا أن فكرة تمويل

النفقات العمومية كلية عن طريق الضرائب، مما يستدعي التحفظ خاصة في ظل ارتفاع معدلات الضريبة مما يؤثر سلبا على الدخل الفردي، الاستهلاك والاستثمار فالنمو الاقتصادي.

5. نموذج "Philippe Aghion&Peter Howitt"(1992)

يرى كل من Aghion&Howitt بأن الابتكار التكنولوجي هو من بين العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، من بين الأفكار التي جاءا بها أن الدولة التي تعاني من تراجع كبير في المجال التكنولوجي عن الحدود التكنولوجية لسائر دول العالم، فمن الأفضل لها أن تستثمر في التعليم الأساسي أولا، من أجل تمكين القوى العاملة من نقل التغيرات التكنولوجية التي تحدث في الدول المتقدمة، والاستثمار في المستويات التعليمية الأعلى. وكذلك قام بتقديم نموذج للنمو بالاعتماد على فكرة Schumpeter التدمير الخلاق "Créative destruction"، يعني أن الابتكارات الفردية هي مهمة بالنسبة للاقتصاد، حيث تساهم في الرفع من السلع الوسيطة الجديدة والتي بدورها يتم استخدامها من أجل انتاج السلع النهائية بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي فإن المنتجات الجديدة تؤدي الى انخفاض الطلب على المنتجات القديمة، مما يدفع بالمؤسسات إلى البحث وإيجار ابتكارات جديدة تسمح لها بمواجهة المنافسة القوية من جهة والبقاء وتحقيق معدلات أرباح عالية.

ومن بين فرضيات النموذج نذكر منها ما يلي:

- الاعتماد على ثلاثة عناصر أساسية وهي: العمل، السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية وهي قابلة للتداول.
- فرضية ثبات العمالة.
- فرضية ثبات المنفعة الحدية للاستهلاك.
- الابتكارات هي عشوائية، ليس لها وقت محدد.
- وجود ثلاث أنواع من العمالة:العمالة الغير الماهرة (M) تستخدم لإنتاج السلع الاستهلاكية، العمالة الماهرة (N) تستخدم لإنتاج السلع الوسيطة أو العمل في قطاع البحث والعمالة المتخصصة (R) تستخدم في قطاع البحث.

من أجل إنتاج سلعة نهائية y، تستخدم كمية ثابتة من M، وسلعة وسيطة، فيتم كتابة معادلة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = AF(x)$$

y: الكمية المنتجة من السلعة الاستهلاكية.

x: الكمية المستخدمة من السلعة الوسيطة.

A: إنتاجية المدخلات الوسيطة.

حيث تحقق هذه المعادلة شروط Inada، $F'>0$، $F''<0$.

تعتبر النظريات الحديثة للنمو، من أهم النظريات التي تطرقت لمسببات النمو على المدى الطويل ومعاجة مشكل تناقص عوائد الإنتاج (العمل، رأس المال)، إن نماذج النمو الداخلي ركزت على عنصر التطور التكنولوجي باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية، وكذلك تطرقت هذه النماذج إلى دراسة الحوافز التي تعزز البحوث والتطوير، خلق منتجات جديدة، وتطرقت أيضا الى تأثير السياسات المتخذة، مثل سياسة تقديم الدعم للبحث والتطويرR&D، السياسات الضريبية مثل فرض ضرائب أقل على الدخل يرفع من الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي أو يزيد من الرفاهية الاقتصادية. في الأخير يمكن القول أن نماذج النمو الداخلي ركزت على التقدم التقني باعتباره متغير داخلي المنشآ في إحداث نمو اقتصادي طويل المدى من خلال الاكتشافات والابتكارات.

قائمة المصاد والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أجاي شهيبر Ajay Chhibber، الدولة في عالم متغير (أسيا تكيف نفسها مع التغير العالمي)، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 03، 1997.

احمد الاشقر، السكان والتنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، 1984.

أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. 1988.

أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2008.

أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان. 2007.

البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر. 2008.

إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن. 2014.

باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 2006.

بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر. 2007.

بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان. 2010.

بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية. 2004.

ج. دن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط 1ليبيا . 1997.

حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت،. 2003.

خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان. 2006.

دامودار (Damodar Gujarati)، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ط1، ترجمة مها محمد زكي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، 2019.

دحماني محمد درويش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 2013.

رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن. 2014.

رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت. أكتوبر 1988.

رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، ترجمة فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. 1993.

زينب صالح الاشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة. 2003.

سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، جامعة الموصل. 2000.

سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن. 2013.

سكنه جميه فرج، سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج (IS-LM-BP) ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدراة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق. 2022.

سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. 2011.
شبل بدران، التعليم و البطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 2002.
صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر. 2004.
ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "لتحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1994.
ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر. 2007.
طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن. 1998.
طالب عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن. 2013.
عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2005.
عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود. سيتمير، 2003.
عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان2002.
عبلة عبد الحميد بخدري، التنمية و التخطيط الإقتصادي-نظريات النمو و التنمية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. 2017.
علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية مصر. 2005.
علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر. 2005.
عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. 2005.
قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (2004-1990)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية . 2006.
مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النطرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية. 2012.
محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النطرية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر. 2008.
محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة. 2006.
محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. 2014.
محمد زرقون، امال رحمان، النطرية الاقتصادية الكلية (محاطرات وتمارين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2017.
محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر. 2003.
محمد طاقة، حسن عجلان، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى. 2008.
محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6. 2008.
مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن. 2007.
مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن. 2008.
منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية "دليل استرشادي"، ط 1، جنيف. 2014.
ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني، دارالمريخ للنشر، السعودية. 2006.

ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر . 2010.

نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة مركز دلتا للطباعة، الاسكندرية. 2000.

نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية. 2002.

ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت. 1967.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

Moosa, Imad. "Economic growth and unemployment in Arab countries: Is Okun's law valid?." Journal of Development and Economic Policies 10.2 . 2008.

Awad, Ibrahim L. "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical study." Faculty of commerce, Zagazig University.[Online] Available at: http://econpapers. repec. org/scripts/redir. Pl. 2002.

Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1. 2003.

Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. Economic growth second edition The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England. 2004.

Bourbonnais, R. "Econometrie: Manuel Et Exercices Corrigés. Paris: Dunod". 2011.

Bourdu, Émilie. "L'évaluation Des Dispositifs Institutionnels Territoriaux Sur Les Marchés Locaux Du Travail: Le Cas Du Service Public Régional De Formation Professionnelle En Poitou Charentes Et De L'expérimentation Sociale" Groupement D'activités. 2011.

Combemal. P et Piriou. J. P, « Sciences économiques et Sociales: Nouveau manuel », Edition la découverte. 2003.

David de la Croix, Thomas Baudin,la croissance conomoque, Discussion Papers, Université catholique de Louvain. 2015.

Diebold, F.X, Elements of Forecasting. 4th Edition, South-Western, Mason. 2007.

Dollo, Christine. "Quels Déterminants Pour L'évolution Des Savoirs Scolaires En Ses?:(L'exemple Du Chomage)." Aix-Marseille 1. 2001.

Dollo, Christine. Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES?:(l'exemple du chomage). Diss. Aix-Marseille 1. 2001.

Durand, Jean-Jacques, and Marilyne Huchet-Bourdon. "La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: peut-on parler de convergence des structures?." 20th symposium on monetary and financial economics. University of Birmingham, BRIEF. 2003.

Dwight H.Perkins, Steven Radelet et David L . Lindauer, Economie du développement, De Boeck Supérieur; 3e édition. 2012.

Fève, Patrick, and Javier Ortega. Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine. Dunod. 2004.

Jalladeau Joël ,Introduction à la macroéconomie: modélisation de base et redéploiements théoriques contemporains, 2edution, De Boeck Supérieur, 1998.

jarrosson, Bruno, and Michel Zarka. De La Défaite Du Travail À La Conquête Du Choix. Dunod. 1997.

Jean-Olivier Hairault, Analyse macroéconomique, Editions La Découverte, paris. 2000.

Jon Elster ; " An Introduction to Karl Marx "; Cambridge University Press ; Cambridge , UK and New York ; USA . 1986.

Joseph A. Schumpeter, " The Theory of Economic Development", With a New Introduction by John E. Elliott, 16th Printing, Transaction Publishers , New Brunswick, New Jersey. 2012.

L'office national des statistiques; L'emploi et le chômage; données statistiques; n°226; Algérie; . 1995.

Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; SpringerVerlag Berlin Heidelberg ; London and New York. 2010.

Lindbeck, A., and D. J. Snower. "77ie Insider-Outsider Theory of Employment and Unemployment." . 1988.

Lucas Jr, R. E. . On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1). 1988.

M. Maria John Kennedy ; " Marcoeconomic Theory " ; PHI Learning Private Limited ; New Delhi . 2011.

M.C. VAISH; "Macroeconomic Theory "; 13th ed. ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delh. 2007.

Malthus. T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers. 1999.

Map SUM, marché du travail et emploi au Cambodge : Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, thèse de Doctorat en Sciences Économiques, université Lumière Lyon 2. 2007.

Milton Friedman, Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 . Jun., 1977.

Neri Salvadori,the theories of economic growth:'A C lassical perspective',Elgar. 2003.

Parienty. A, Progresse technique, Flexibilité et Croissance, Revue alternatives économiques, n° 221. Janvier 2004.

Pascal Salin, Macroéconomie, 1er edition, Presses Universitaires de France. 1991.

Philippe Darreau ; " Croissance et Politique économique" ; Editions De Boeck Université ; Bruxelles, Belgique. 2003.

Romer, P. M. Endogenous technological change. Journal of political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102. 1990.

Rueff J., "l'assurance-chômage, cause du chômage permanant", Revue d'Economie Politique. mars-avril, 1931.

Solow. R. M, Les évolutions de la théorie croissance, revue problèmes économiques N° 2432. 19 Juillet 1995.

Terraza, Michel, and Régis Bourbonnais. "Analyse De Séries Temporelles: Applications À L'économie Et À La Gestion.". 2010.

Victor Lanza, The classical approach to capital accumulation: Classical theory of economic growth, Bachelor's Program in Economics. 2012.